محمد حسن الوزاني

حرب القلم

4

مؤسسة محمد حسن الوزاني

محمّد حسن الوزاني

حرب القلم

4

1983

الناشر
مؤسّسة محمّد حسن الوزّاني

جميع حقوق هذه الطبعة محفوظة

الطبعة الأولى
1403 هـ ـ 1983 م

الإهْـداء

إلى أرواح جميع شهداء المقاومة المسلَّحة والحركة الوطنية التحريرية في المغرب...

وإلى جميع الأجيال المغربية، لكي تعلم وتتذكّر، عسى تنفع الذكرى المؤمنين.

المـؤلف

عبرة الأيام وحكمة السياسة

«الرأي العام»، العدد 87، الجمعة 7 يناير 1949.

ودَّع المسلمون عامهم منذ أسابيع، ووودَّع النصارى كذلك عامهم منذ أيام وفي هذه المناسبة تعوّدت الصحافة إحصاء ما جرى في العام المنصرم من أحداث وانقلابات وما لم يتحقق فيه من آمال ومتمنيات... وبهذا يتبينّ ما أتى به العام الراحل من حسنات وما ارتكبه أو ارتكب فيه من سيئات، لا بالنسبة إلى الأفراد ولكن بالنسبة إلى الجماعات في الداخل والخارج.

ويطول بنا القول لو حاولنا القيام بذلك الإحصاء جرياً على تقليد راسخ من تقاليد الصحافة في هذا العصر ولذلك سنقتصر في حديثنا عن العامين القديم والجديد على الإجمال والإشارة دون التفصيل والإطالة وسنتناول في حديثنا ما لم يكن أكثر مما قد سيكون...

لقد كان العام الماضي في أوله عام الأمل والتمني فانقضى وهو عام الخيبة والفشل.

فشل فيه العاملون من الأفراد والجماعات في سبيل السلم والطمأنينة وخاب فيه ظن طلاب العدل والحرية داخل المغرب وخارجه.

وهذا ما جعل الدول الكبرى التي تتزعم اليوم بقوتها وسيطرتها سيادة العالم بأسره لا تودع العام الراحل إلّا وهي منحطة الكرامة مخدوشة الجاه مفلولة المعنوية، مهشّمة النفوذ محطمة السمعة وليس هذا في نظر فريق من الشعوب، بل في أعين جميعها وبالأخص في أعين الأمم التي تتحكم فيها السيطرة الاستعمارية وكثيرهم أولئك الذين كانوا يظنون أن الاستعمار قد حكم عليه (عهد الأطلنطيق) بالإعدام وأنه بسبب هذا قد فني فناء نهائياً أبدياً، كما كانوا يتوهمون أن ميثاق الأمم (المتفرقة) من شأنه أن يضمن ذلك الفناء ويجعل الشعوب في مأمن من عودة الاستعمار إلى الحياة.

ولكن الاستعمار لم ينقرض بالرغم عن العهود والمواثيق، بل نفض عنه الرماد وتسعرت ناره وتوقد لهيبه فاصطلت به الشعوب التي عادت له حطباً ووقوداً، ونعني بهذا ما تجدد من الحروب الاستعمارية باسم الأمن والنظام وتحت ستار (العمليات البوليسية) الإجرامية.

وإن هذه الحروب الاستعمارية الجديدة كأخواتها من الفتن الداخلية والحروب الأهلية التي يصطلي بنارها ــ مثلاً ــ أهل اليونان والصين فيما بينهم وبإيعاز وإغراء وتحريش من الدول

المتنافسة على خيرات بلادهم، إن جميع هذه الحروب استعمارية كانت أو أهلية لتدل دلالة قاطعة على أن الإنسانية لا تزال جد بعيدة عن تحقيق أحلامها الجميلة وأمانيها الخلّابة التي هي السلم والعدالة والحرية، ولن يتحقق شيء من هذا ما دامت توجد دول غالبة وأخرى مغلوبة، أي ما دامت الأمم تسطو بعضها على بعض بغياً وعدواناً وفتحاً واحتلالاً وتسخيراً واستغلالاً ولن يتحقق أيضاً شيء من ذلك ما دام أقوام يعيشون داخل الدول نفسها عيشة غبن وحرمان من جراء سوء السياسة وفساد الأنظمة والقوانين.

غير أن أنصار السلم والعدالة والحرية إن خاب أملهم في العام المنصرم وأيقنوا أن كثيراً من أمانيهم فيه إنما كانت أضغاث أحلام فهم لم يفقدوا مع هذا كل رجاء في العام الجديد، بل يحتفظون بالعكس من هذا بكامل إيمانهم وقوة عزمهم ويوقنون بأن النصر والغلبة هما في النهاية للحق على الباطل وأن العاقبة للمتقين.

أما في الوضعية الراهنة التي يقوم عليها نظام العالم فلا حرمة ولا جاه إلّا للأقوياء حساً ومعنى، وفي المثل العربي: من استنعج أكلته الذئاب، وشبيه به قول الإفرنج من جعل نفسه دودة داسته القدم. ومن أمثالهم أن الذئاب لا يأكل بعضها بعضاً.

وأما في هذه البلاد فالحالة من الوجهة المغربية خاصة أشد حرجاً وأدعى للخيبة...

[حذفته الرقابة]

. . . فقد كنا نظن أننا نخوض مع الحلفاء غمار (حرب مقدسة) ضد الطغيان الفاشيستي والجبروت النازي القائمين على الشعوبية وتعصبها العنصري المقيت وعلى اضطهاد الأفراد والجماعات وأننا بما بذلناه من ضحايا غالية إنما كنا ننصر (الديمقراطية) الإنسانية المحررة ولكن ما كدنا نودع الحرب وأهوالها حتى أصبحنا نشعر وندرك أن تلك كانت (خدعة حربية) ولم تكن (حرباً مقدسة) كما صوّرها لنا أصحابها وتراءت لأبصارنا ردحة من الزمن كان الناس فيها سريعي الانقياد لسحر الدعاية وأضلولتها.

قامت بعد الحرب في هذه البلاد دعاية عريضة صاخبة حول ما يسمى (بالإصلاحات المغربية)، ولكن لم يغتر بأمرها أحد، ولم تلبث أن بدت للناس خافتة كأنها تستحي من نفسها وهزيلة يبدو من هزالها كلاها. وتلك الإصلاحات كانت ولا تزال مصابة بداء عضال هو طول الدرس والتخمين في مخابع الإدارة ومجاهلها وقد كانت ولا تزال موضوعاً للدعاية الرسمية في الداخل والخارج فما أشبهها بالجارية البشعة الطعلة التي تخفي نفسها مرة وتبرزها مرة أخرى ومن شاء أن يعرف الحقيقة عن تلك الإصلاحات فليستمع إلى (السعادة) تتحدث عنها فقد كتبت في 25 دجنبر الأخير تحت عنوان: إصلاحات مغربية ما نصه.

(إصلاحات مغربية، هذه قضية طالما تكلّم الناس عنها، ولكن القليل منهم فقط هو الذي يعرف بماذا يتعلّق الأمر إذ أن هناك سياجاً كثيفاً من الكتمان يحيط بأشغال مختلف اللجان الإدارية

المكلفة بهذه الإصلاحات الذائعة الصيت، ومن آن لآخر يزاح جانب من الستار الذي يحجبها ثم يسدل من جديد بسرعة مفرطة وقد يتكلم الناس عنها بعض الأحيان بمناسبة إلقاء خطاب رسمي وفي أحيان أخرى تشير إليها الصحافة إشارة حقيقة. . .).

ونحن إذ نتلو هذا يتمثل لذاكرتنا قول القائل:

إذا قالت حدام فصدِّقوها
فإن القول ما قالت حدام

ولسنا نحتاج إلى أكثر من قول الحقيقة الحكومية لتأييد ما تحدثنا به عن الإصلاحات التي وصفناها بالخفوت والعجف. . .
[حذفته الرقابة]

. . . أما المسؤولون عن تلك السياسة الفريدة في رهطها وبابها فلن يدركوا شيئاً من شؤون هذه البلاد على حقيقته ولن يفهموا شيئاً صحيحاً عن رجال هذا المغرب الناهض بالرغم عن الأنوف ما داموا لا يقتنعون بوجود مشكلة مغربية عامة، ولا يؤمنون بخطورة هذه المشكلة التي لها ثلاثة مظاهر: اجتماعية وسياسية واقتصادية والتي يحتاج حلها إلى قلب أوضاع وتحطيم أنظمة وتنحية عناصر لم يبق مبرر لاستمرارها في العام الرابع من العصر الذري.

وقد كنا ــ ولا فخر ــ أول من فكر في عرض برنامج سياسي

يتضمن حلولاً عملية يتكوّن من مجموعها الحل الطبيعي والضروري لمشكلة هذه البلاد.

ويقوم برنامجنا على فكرتين أساسيتين هما: أولاً أن عدم وجود حل يتناول المشكلة من أساسها ويتلاءم مع العناصر الصالحة فيها هو . . . في البلاد أزمة سياسية تسمم العلائق الغربية الفرنسية يوماً أكثر من الآخر وتعرضهما إلى التقاطع والتدابر، ثانياً. . .

[حذفته الرقابة]

. . . وهي التي انتهى أمرها بفشل ذريع.

فهاتان حقيقتان سياسيتان قد بسطناهما في مذكرة 23 شتنبر 1947 بعبارات واضحة دقيقة وبلهجة حرة صريحة.

وقد أكدنا القول توكيداً في ضرورة التعجيل بتغيير (الطقس) السياسي، الذي يسود ربوع المغرب منذ أمد غير قريب.

وإذا انصرم العام الراحل دون أن يتحقق ذلك بالرغم عن مساعينا العملية فالسبب يرجع إلى ما يسود في الدوائر الرسمية العليا من رأي ووجهة نظر، وكل هذا يجعل أصحاب السياسة يتصرفون تصرّف من لا يعترف بوجود المشكلة المغربية، وإذا كانت هذه وسيلة لاجتناب حلها مؤقتاً فليس من شأن هذا أن يلغيها إلغاء، بل إن المشكلة ما تزال تفرض نفسها على الأنظار ولا تزيدها الأيام مع تجانف السياسة إلّا بروزاً وخطورة، وهذا العام الجديد

الذي نستقبله دون حماس ولا تفاؤل لا نريد أن نثقل كاهله بالأماني التي اعتاد الناس أن يظهروا بها كلما بلي عام وتجدد آخر، غير أن لنا حقيقة سياسية نتمسّك بها اليوم كأمس ويجدر بنا أن نذكر بها ـ في عنفوان العام الجديد ـ سائر مواطنينا المغاربة وغيرهم من أنصار الحق وطلاب الحرية، تلك الحقيقة هي: أن الحقوق والحريات لا تهدى وإنما تؤخذ أخذاً وغلاباً.

وخير ما نختم به الحديث هذه النصيحة لنكن جدّ متواضعين في حسن الظن بالعام الجديد ولنتسلّح فيه بأكثر ما يمكن من الإيمان بالحق والثقة بالنفس ففي هذا لا في غيره سبيل الرشد وطريق الخلاص.

رقم الرقابة (49/5)

فضائح مالية في ميزانية الدولة بفرنسا والمغرب

«الرأي العام»، 14 ربيع الأول 1368 موافق 14 يناير 1949، العدد 88، السنة الثانية.

لكل دولة ميزانية عامة تتولى الحكومة صرفها في سبيل الصالح العام. وفي الدول الديمقراطية الدستورية، حيث تكون الحكومة في سياستها الداخلية والخارجية مسؤولة أمام مجلس الأمة الذي يعبّر عنه بالبرلمان تحاط الميزانية العامة ــ سواء في وضعها أو صرفها ــ بشروط وقيود وضمانات ينص عليها الدستور في فصل أساسي خاص وتتولى القوانين المالية المتفرعة عن الدستور والصادرة من البرلمان تفصيلها وتنظيم تطبيقها، فالبرلمان بمقتضى الدستور يناقش مشروع الميزانية المعروض عليه من طرف الحكومة ولا تتخذ الميزانية صفتها النهائية إلاّ بعد تلك المناقشة ومصادقة أغلبية البرلمان ولا ينتهي بهذا عمل البرلمان بالنسبة إلى ميزانية الدولة، بل للبرلمان حق المراقبة على الحكومة في تدبير المالية العامة، ولكن رقابة البرلمان لا تستطيع أن تمنع كل تبذير وكثيراً ما تتلاعب الأيدي بأموال الأمة وتصرفها في سبيل المصالح الخاصة تحت ستار الصالح العام.

وتلافياً للنقص أو التقصير الذي يبدو عادة في رقابة البرلمان على تدبير المالية العامة تضطر الدولة إلى إحداث هيئات خاصة يعهد إليها بأمر تلك الرقابة وتسلح بسلطة مطلقة متناهية تمكّنها من القيام بكل ما تستلزمه مهمتها الخطيرة.

ففي فرنسا مثلاً تسمى تلك الهيئة «بمحكمة المحاسبات»، وهي تمتاز بكون أعضائها يعيّنون بصفة دائمة ويزاولون مهمتهم طول حياتهم، وهذا ما يجعلهم أحراراً ومستقلين بحيث لا يحسبون للحكومة وموظفيها أي حساب ولا يخشون في خدمة الحق لومة لائم أبداً، ففي عضويتهم الدائمة حفظ حريتهم الفكرية وصيانة استقلالهم الشخصي، وضمانة عدلهم وإنصافهم في جميع ما يضطلعون به من أعمال ومهمات.

وتقوم سلطتهم على ما لهم من «حق النظر» في جميع حسابات الدولة وهذا ما يباشرونه طوال السنة ولا يفعلون شيئاً سواه، وجميع ما لهم من انتقادات وملاحظات يسجلونها في التقارير، فهم يبحثون ويكتبون وقلما يتحدثون. وقد سئل بعضهم أخيراً ــ كما روت إحدى الصحف ــ هل في استطاعته أن يتحدث بتدقيق عن نقطة معينة من تقريره فما كان منه إلّا أن أجاب بهذا لا ندلي أبداً بأي تصريح إلى الصحافة، بل أحسن من هذا نتجنّب قراءة الصحف لأننا لا نريد أن نتعرّض للتأثر بها.

فأعضاء محكمة المحاسبات يفضلون ــ كما قيل ــ على كل شيء الانغمار والانهماك في قراءة دفاتر الحسابات الوزيرية

وصحيفتهم التي يصاحبونها ويدأبون على مطالعتها هي الجريدة الرسمية، لا كما تصدر في المغرب ناقصة هزيلة مسيخة، بل كما تصدر في فرنسا كل يوم وفيها الشاذة والفاذة من أعمال الحكومة بجميع وزاراتها ومن جلسات البرلمان بجميع هيئاته.

تلك هي سلطة محكمة المحاسبات. أما مهمتها الأساسية فهي بحث جميع الحسابات العامة من حيث ضبطها وصحتها ومن حيث مطابقتها للقوانين المسنونة والقرارات المتخذة في سبيل الصالح العام، ثم الحكم الصريح بصرف الأموال العامة أو بعدم صرفها بكل عفة ونزاهة واستقامة. ومحكمة المحاسبات إنما هي هيئة إدارية، ولكن أحكامها نهائية ونافذة بحيث لا تقبل المراجعة والاستئناف ولكي تؤدي المحكمة مأموريتها فإن أعضائها يستطيعون أن يذهبوا حيث يشاءون ويسألوا من يريدون رئيساً كان أو مرؤوساً وجميع خزائن السر تجعل في متناول أيديهم إن أرادوا.

ويتضمن التقرير العام الذي تضعه محكمة المحاسبات في كل سنة ما تصدره من حكم عادل في شأن الميزانية، وذلك من حيث حسن أو سوء تدبيرها وترفع تقريرها إلى رئيس الدولة ثم ينشر بأكمله في الجريدة الرسمية بحيث لا يبقى وثيقة سرية، بل يصبح عرضة للنظر والاطلاع من جميع الناس. وبما أن الجمهور لا يعتاد مطالعة الجريدة الرسمية فإن الصحافة تتولى تلخيصه وإذاعته بين جمهرة القراء فبواسطة الصحف يتمكن الشعب من معرفة أنواع التبذير والمسؤولين عنه من الوزراء والولاة والموظفين.

وقد أصدرت محكمة المحاسبات بباريس تقريرها في أواخر السنة المنصرمة أي منذ أكثر من أسبوعين فكان حديث الصحف والمجالس والإذاعات، وذلك لما تضمنه من (الفضائح المالية) التي بسببها وقع تبذير كثير من أموال الأمة في سبيل مصالح لا تمت إلى الصالح العام بصلة. وقد أحدث التقرير المذكور في الرأي العام الفرنسي ضجة واستنكاراً كانت الصحافة الحرة عنها اللسان المعبّر والأداة الناطقة فوعد رئيس الحكومة الفرنسية باتخاذ تدابير وإصدار عقوبات ضد المسؤولين كباراً كانوا أو صغاراً، وذلك قبل فاتح الشهر القادم. وقد تألفت لهذا لجنة خاصة برئاسة وزير العدلية والرأي العام وفي طليعته برلمان الأمة وصحافتها الحرة واقف الآن بالمرصاد يتتبع سير المسألة وتطوراتها، ويترقب من الحكومة إنزال العقاب الصارم بكل من بذر شيئاً من مالية الأمة لا فرق في هذا بين الرؤساء والمرؤوسين.

ولا يظن القارىء المغربي أن تقرير محكمة المحاسبات إنما يهم فرنسا وحدها، بل فيه ما يهم المغرب أيضاً، فقد كشف النقاب عن «فضائح مالية» ارتكبت في هذه البلاد ولا تقل في رهطها وشناعتها عن أخواتها بفرنسا.

وبيانه أن ذلك التقرير تحدّث طويلاً عن «مهمة شراء» ببلاد البرتغال أسندت في سنة 1940 إلى قنصل فرنسا وإلى مدير مكتب المراقبة والإصدار بالرباط.

ويصرّح التقرير بأن نتائج تلك المهمة كانت طامة مالية لأنها أتلفت بكل خفة وتهاون مصالح بيت مال المغرب.

ومن الفضائح التي يتحدث عنها التقرير ما يرجع لمكتب التجارة مع الحلفاء، فإن مديره أمر بأداء أكثر من ستة وستين مليوناً من الفرنك للسلطة الأميركية، وذلك ثمناً لحمولة باخرة من السكر ثبت أنه لم ينزل إلى تراب المغرب، بل ظل في الباخرة الناقلة حتى عاد معها من حيث جاءت...

ويتحدث التقرير عن مكتب الفوسفاط مؤكداً أن حساباته تستحق أن يلقى عليها نور كشاف، وذلك باعتبار ما للمكتب المذكور من الأهمية التي تقدر بنسبة العلاقات القائمة بينه وبين كثير من أقطار العالم التي يتعامل المغرب معها بالفوسفاط.

ويتابع التقرير كشف الفضائح المالية بالمغرب فيتعرّض بالنقد لمكتب السكني الذي تعلن محكمة المحاسبات أن في حساباته أثلاماً وخلالاً جد مهولة وترى المحكمة أن من واجب الإدارة العليا في المغرب التعجيل بوضع حد نهائي لحالة ذلك المكتب الذي يحمل مديره أوفر نصيب من المسؤولية والذي في إمكانه أن يخفي ما في تصرفاته من خلل عظيم.

ويطول بنا الحديث لو تتبعنا جميع ما ورد في تقرير محكمة المحاسبات من الفضائح المالية المرتكبة في المغرب على حساب بيت

ماله الذي تمتد إليه يد المختلسين باسم الصالح العام، ومن الأمثلة التي أتينا بها تتّضح أهمية ذلك التقرير بالنسبة إلى المغرب.

وإذا أشرنا إلى تلك الأهمية فلسنا نقصرها على ما يسمى (بالفضائح المالية) التي عرضنا نماذج منها، بل تتجاوز أهمية التقرير ذلك النطاق وتمتد إلى ما انتقل خلال الأشهر الأخيرة إلى الشمال الافريقي عامة وإلى المغرب خاصة من رؤوس أموال اتخذت شكل سيل متدفق جارف.

وقد نتج عن هجرة تلك الأموال وافتتاحها لأبواب المغرب، ارتفاع الأثمان في أسواق التجارة بهذه البلاد، وكان الإقدام على هذا بدعوى القيام بما يسمى بالمشاريع والأشغال الكبرى، فباسم هذا وتحت ستاره تسرّبت إلى المغرب مبالغ مالية لا يحصيها عد وتكاد لكثرتها وضخامتها تعتبر من الأساطير. وقد طلبت الصحف من لجنة البحث التي تدرس الآن تقرير محكمة المحاسبة، القيام باستطلاعات تمكّن من الوقوف بدقة وضبط على الظروف التي أدخلت فيها رؤوس الأموال إلى شمال أفريقيا، كما تمكّن من اكتشاف جميع المسؤولين لتقتص منهم العدالة بصارم عقابها.

أما في فرنسا فالمسألة توجد اليوم على البساط أمام الحكومة والبرلمان والرأي العام...

[حذفته الرقابة]

... ولكن هذا لا يكفي في تلافي كل إتلاف وإهدار لأموال

الأمة المغربية في المستقبل خصوصاً وأن هذه الأموال يؤخذ معظمها عن طريق الضرائب والجبايات من سواد الأمة المتكوّن من الفلاحين والعملة وصغار الصنّاع والتجار، وإذا كان لفرنسا برلمان يراقب الحكومة في سياستها المالية ويحاسبها على استعمال الميزانية العامة . . .

[حذفته الرقابة]

. . . إن خير ضمانة لاستقامة أمور هذه البلاد مالية كانت أو غير مالية، هي أن يحكم المغرب بدستور ديمقراطي حر، تتألف هنا بمقتضاه حكومة تتمتع بثقة الشعب وملكه وتعمل دائمًا لصالح الشعب وتكون مسؤولة أمام البرلمان الذي ينوب عن الشعب، فلولا وجود مثل هذه الأنظمة السياسية والهيئات التشريعية في فرنسا لما تيسّرت الوسائل لكشف الفضائح المالية ومعاقبة المسؤولين عنها والعمل لتلافي تكرارها.

وريثما يتحقق ذلك في المغرب فإن من واجب صحافته المخلصة أن تعمل كل ما في وسعها . . .

[حذفته الرقابة]

. . . لنعوّض الأمة في خدمة صالحها العام. من تلك المجالس الصورية التي تمثل روايتها الهزلية على مسرح السياسة المغربية من حين لآخر.

ونحن نضم صوتنا إلى صوت الصحف التي تحدثت عن الفضائح المالية المرتكبة في المغرب طالبين من الإدارة العليا أن لا تحجم عن معاقبة جميع المسؤولين اقتصاصاً منهم وزجراً لغيرهم وأن تتخذ فيما يستقبل من التدابير والاحتياطات ما يضمن صرف ميزانية الدولة في سبيل البلاد وأهلها، ولا يتم هذا إلّا بمنع كل إتلاف وتبذير، وإجراء المراقبة الدائمة على نفقات الدولة المغربية والقيام بمحاسبة صارمة لكافة المسؤولين وكفالة الضرب على أيدي الذين يخونون بيت المال الذي هو وديعة في يد الحكومة وأمانة في عنق رجالها المسؤولين.

السياسة الاقتصادية وخطر توجيهها الجديد في المغرب
رؤوس الأموال تهاجر طمعاً في المضاربة

«الرأي العام»، العدد 90، السنة الثانية،
17 جمادي الأولى 1368 هـ = 18 مارس 1949 م.

تساءلنا في آخر الافتتاحية السابقة عن موقف الحكومة من هجرة رؤوس الأموال الأجنبية إلى المغرب وما أدركته فيه خلال الأشهر الماضية من التضخم، وما استطاعت أن تقوم به من حركة نشاط في مجال المضاربة المالية، الأمر الذي كان له أسوأ الأثر من حيث ارتفاع الأسعار العامة وغلاء المعيشة، ومن البيان الآتي يؤخذ الجواب عن ذلك السؤال ويتضح موقف الحكومة بدقة وجلاء.

لقد لوحظ قبل الخريف الماضي ما تسرّب إلى المغرب من كثرة الأموال الأجنبية، وقد نقلها أربابها إلى هذه البلاد بدعوى استخدامهم لها في المشاريع العمـرانية وفيـما يسمى «بالأشغـال الكبرى»، ولكن تلك الأموال الأجنبية إنما جاءت إلى بلادنا ــ في الواقع ــ طمعاً في الاستغلال عن طريق المضاربة في الأسواق المالية وقد بلغت رؤوس الأموال الأجنبية المنتقلة إلى المغرب في تلك الأشهر خاصة من الوفرة والتضخم، وسوء التصرف والاستعمال

ما أصبح يخاف معه على الحياة الاقتصادية العامة في هذه البلاد، وإذاك وقع التفكير في اتخاذ تدابير فعّالة لإيقاف سيل الهجرة الرأسمالية إلى المغرب ووضع حدّ لحركة المضاربة المالية في الأسواق الداخلية، وتنفيذاً لهذه الخطة صدر ظهير وقرار مقيمي بتاريخ 14 أكتوبر 1948 يقضيان بفرض الرقابة على دخول رؤوس الأموال المغرب، وقد كان من شأن هذه الرقابة أن تحمي الاقتصاد المغربي ضد خطر ارتفاع الأسعار بكيفية متفاحشة، وقد اعترفت الحكومة إذاك بوجود هذا الخطر الناشىء عن تهافت رؤوس الأموال الأجنبية على المغرب بكيفية اتخذت شكل الزحف والغارة. وقد اشتد ذلك الخطر وصار مُهولاً بقدر ما اتصفت به تلك الأموال المغيرة علينا من صفة المضاربة.

وفعلاً أدت التدابير الحكومية الآنفة الذكر إلى عرقلة سيل الهجرة المالية التي لم يكن لها هدف سوى المضاربة، وطرأ على حركة انتقال الأموال بين فرنسا والمغرب اعتدال انتظمت به الأمور انتظاماً كان في صالح البلاد، وبعبارة لم يكن القصد من تلك التدابير منع رؤوس الأموال من الدخول إلى المغرب وإنما توخت هجرة الأموال التي يحتاج إليها المغرب في سياسته الاقتصادية والعمرانية.

كان هذا في أكتوبر 1948، ولكن الحكومة التي أقرت إذاك بخطورة الحالة في المغرب من جراء المضاربة الرأسمالية الأجنبية فيه والتي اتخذت التدابير اللازمة لإيقاف الخطر عند حده وتأمين الحياة الاقتصادية المغربية من كل اختلال واضطراب قد تراجعت في

موقفها هذا ــ بعد ثلاثة أشهر ونصف تقريباً ــ فألغت تلك التدابير بدعوى أنها أدت في تلك المدة إلى النتائج المتوخاة من إيقاف هجرة الأموال للمضاربة بها، ومن انتظام نقل الأموال بين فرنسا والمغرب ومما حاولت به الحكومة تبرير موقفها الجديد وتراجعها عن تدابير حماية الاقتصاد المغربي ما ذهبت إليه من أن فرض الرقابة على دخول رؤوس الأموال إلى المغرب لم يبق ضرورياً خصوصاً وقد أصبح تحسّن الحالة الاقتصادية والمالية بفرنسا يساعد على هجرة عادية منتظمة، هذا ما ذهبت إليه الحكومة كأحد المبررات لتدابيرها الجديدة التي نسخت بها في فاتح فبراير الماضي تدابير الرقابة المفروضة قبل هذا التاريخ على دخول رؤوس الأموال إلى المغرب.

وفي البلاغ الذي أصدرته الإقامة العامة بتاريخ 1949 والذي أعلنت به عزمها على رفع الرقابة عن رؤوس الأموال المهاجرة إلى هذه البلاد زعمت أنها ستقدم على اتخاذ التدابير الجديدة للأسباب المذكورة وتنفيذاً كذلك لرغبة القسم الفرنسي من مجلس شورى الحكومة.

ولكن الحكومة لا تستطيع أن تنكر ما صرّح به مدير المالية أثناء الدورة الأخيرة لمجلس شورى الحكومة من أن الحالة النقدية بالمغرب كانت ولا تزال تعاني أضرار التضخم المالي وأن السبب الأصلي في تلك الحالة هو ما قامت به رؤوس الأموال الأجنبية فيما قبلُ من التسرب بكثرة متفاحشة إلى المغرب وما انصرفت إليه في

أسواقه المالية والتجارية من أنواع المضاربة التي كانت نتيجتها الطبيعية شراً وخطراً على مستوى المعيشة العامّة.

وتلك الحالة الخطرة لم يعترف بها مدير المالية وحده، بل إن محكمة المحاسبات في باريس اهتمت كذلك بالمسألة في تقريرها العام المرفوع إلى رئيس الدولة الفرنسية، فقد تحدثت فيه عن هجرة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الشمال الافريقي عامة وإلى المغرب خاصة ونددت بما في إصدار رؤوس الأموال بوفرة وغزارة من شر الأضرار على الحياة الاقتصادية بتلك الأقطار، وفي طليعة هذه الأضرار ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، وقد صرّحت المحكمة في تقريرها بأن رؤوس الأموال تهاجر إلى المغرب بدعوى القيام بالمنشآت والمشاريع الاقتصادية والعمرانية، ولكن إنجاز ما يسمى بالأشغال الكبرى لم ينشأ عنه في الشمال الافريقي نمو وازدهار سواء في الإنتاج أو في جلب مواد الاستهلاك، وقد كان لهذا أسوأ الأثر على الأسعار بالأسواق المغربية.

فالإقامة العامة بإقدامها على التدابير الحديدة التي نسخت بها النظام القديم ورفعت بها الرقابة عن هجرة رؤوس الأموال إلى المغرب لم تعتبر التصريح الذي أدلى به مدير المالية في مجلس شورى الحكومة ولا ما ورد في تقرير محكمة المحاسبات من التنديد بخطر الرأسمالية على الحياة الاقتصادية المغربية، بل ضربت بكل هذا عرض الحائط وانقادت لاعتبارات أخرى بكيفية فجائية غريبة.

ولنناقش الآن ما ورد في بلاغ الإقامة العامة من الأسباب التي حاولت أن تعلل بها التدابير الجديدة القاضية برفع الرقابة عن دخول رؤوس الأموال إلى المغرب. يقول البلاغ الرسمي إن اختلال الحالة الاقتصادية المغربية من جراء دخول كثرة الأموال إلى المغرب هو الذي اضطر الحكومة في أكتوبر الماضي إلى فرض الرقابة على انتقال الأموال إلى هذه البلاد، ولكن الرقابة لم تكن تشمل سائر رؤوس الأموال الأجنبية، وإنما اقتصرت على التي كانت ترد من فرنسا خاصة، ويضاف إلى هذا أن الرقابة لم تكن شديدة وصارمة ومع هذا فقد كان لها فضل في عرقلة حركة المضاربة الرأسمالية بالمغرب مدة من الزمن.

أما ما يدعيه البلاغ المقيمي من انتظام الحالة المالية بالمغرب بحيث لم يبق من الضروري الاحتفاظ بتدابير الرقابة فنرد عليه بأن ذلك الانتظام إنما هو نتيجة هذه التدابير، فيوم تلغى الرقابة يختل نظام الهجرة الرأسمالية ويعود الأمر إلى ما كان عليه قبل فرض الرقابة.

وقد كانت مصلحة المغرب تقتضي توسيع دائرة هذه الرقابة وفرضها حتى على الأموال الأجنبية التي تزيد كثرتها في التضخم المالي بالمغرب دون أن تستعمل فيما يحتاج إليه من أنواع التجهيز الاقتصادي وغيره.

وخلاصة التدابير الجديدة التي رفعت الرقابة عن الحركة

الرأسمالية بين فرنسا والمغرب هي أن رواج النقود سيزداد بكيفية متفاحشة وأن أعمال المضاربة التجارية ستنشط من جديد وتدرك شأواً لم يكن لها من قبل، وأن كل هذا ليس فيه إلاّ الضرر الكبير المحقق على الاقتصاد المغربي، وأن الأسعار العامة ستزداد بقدر ما تكثر رؤوس الأموال التي لا تهاجر إلى المغرب إلاّ طمعاً في المضاربة بشتى الوسائل والأساليب، ومن هنا نتلمس بسهولة ما في التوجيه الجديد الذي طرأ على السياسة الاقتصادية المغربية من أخطار على البلاد وجمهور المستهلكين فيها. . .

[حذفت الرقابة 43 كلمة]

[عنوان حذفته الرقابة]

يستطيع أن يكبح جماح الرأسمالية العاتية؟

«الرأي العام»، العدد 91، السنة الثانية،
25 جمادي الأولى 1368 هـ = 25 مارس 1949.

قلنا في الافتتاحية السابقة إن الإقامة العامة بإقدامها على رفع الرقابة عن دخول رؤوس الأموال إلى المغرب إنما انقادت ــ فجأة ــ لاعتبارات لا علاقة لها بمصلحة هذه البلاد ولا بحياتها الاقتصادية.

وقد يبدو قولنا هذا مجرد تهمة رمينا بها الإقامة العامة، ولكن في مستطاعنا أن نأتي ببيانات تؤكد قولنا وتزيح الستار عن الأسباب الحقيقة التي حملت الإقامة في المدة الأخيرة على إلغاء الرقابة المفروضة على هجرة الأموال الأجنبية إلى المغرب تلك الأسباب التي لم يتعرّض لها بلاغ الإقامة العامة بذكر ولا إشارة.

يتذكر القارىء أن البلاغ الرسمي الصادر أخيراً من الإقامة العامة بعزمها على إبطال الرقابة المالية إنما ورد فيه ذكر سببين اثنين: أحدهما أن الرقابة التي كانت مفروضة على دخول رؤوس الأموال الأجنبية قد روعي فيها صالح المغرب فحسب، وحققت جميع

المقاصد المطلوبة إذ ذاك، الأمر الذي لم يبق معه مبرر لاستمرار الرقابة، والثاني أن الإقدام على إلغاء الرقابة قد تأكد بطلب القسم الفرنسي من مجلس شورى الحكومة.

هذا ما تحدّث به بلاغ الإقامة العامة إلى الجمهور في هذه البلاد، أما أن الرقابة التي كانت مفروضة على رؤوس الأموال المهاجرة من الخارج إلى ربوعنا قد استفاد منها المغرب عملياً من الوجهتين المالية والاقتصادية فهذا ما لا نريد إنكاره ولا الجدال فيه، وأما أن تلك الرقابة إنما روعي في فرضها صالح المغرب وكان إلغاؤها لمجرد تلبية الرغبة التي أبداها الفرنسيون في مجلس شورى الحكومة فهذا ما لا يطابق الحقيقة والواقع، وبيانه أنه أنه ما كاد يدخل شهر أكتوبر 1948 حتى أخذت رؤوس الأموال الفرنسية تهاجر بكثرة غير معهودة إلى شمال افريقيا عامة وإلى المغرب خاصة. ولم يبعثها إذ ذاك على الفرار من فرنسا والالتجاء إلى هذه البلاد إلّا الطمع في الاستفادة مما كان يشاع وهو فصل الفرنك المغربي عن الفرنك الفرنسي المهدد بالانحطاط والتدهور في قيمته وقد أصبحت هجرة الأموال من فرنسا وقتئذ خطراً على هذه البلاد، ذلك أنها كانت تضعف ماليتها بحيث لم تستطع الحكومة أن تقدم على فتح قروض جديدة كانت في حاجة شديدة إليها، ولا ينكر أحد أن هجرة الأموال إلى المغرب قد كان من شأنها أيضاً أن تحدث في بلادنا تضخماً مالياً لا يساعد قط على استقرار الأسعار وانتظام المعيشة العامة.

ولكن الحكومة الفرنسية لم يكن يعنيها هذا، وإنما عناها الخطر الذي كان يهدد المالية الفرنسية، وهو إضعافها وإفقارها، بحيث لا تستطيع تلك الحكومة فتح القرض العام المزمع عليه وقتئذ.

ولا أدل على هذا من الموقف الصريح الذي اتخذته الحكومة الفرنسية في 16 أكتوبر 1948 فقد تكلّم ناطق باسمها وهو وزير المالية الذي أعلن إذ ذاك عزم حكومته على البحث عن رؤوس الأموال التي كانت تريد الفرار من فرنسا إلى بعض الأقطار وبالأخص إلى المغرب الأقصى، ولم يكتم الوزير أن الحكومة لن تتأخر عن معاقبة أصحاب تلك الأموال الراغبة في الفرار إذا ما اقتضت المصلحة عقابهم.

ولم تمض على ذلك التصريح أربعة أيام حتى صدرت في المغرب القرارات الرسمية التي تفرض الرقابة على دخول رؤوس الأموال إلى بلادنا. فيتضح من هذا أن مصلحة فرنسا وحكومتها هي التي كانت السبب الأصلي في فرض تلك الرقابة، أما مصلحة المغرب فإنما كانت تابعة، وقد كانت هذه المصلحة في حماية الفرنك المغربي بينما كانت المصلحة الأولى في منع رؤوس الأموال من مغادرة فرنسا حتى ينجح القرض المالي الجديد الذي كانت تعده الحكومة الفرنسية، وفعلاً فإن الرأسماليين الفرنسيين الذين منعوا بتدابير الرقابة من تهريب أموالهم إلى المغرب أصبحوا إذاك مجبرين على استعمال تلك الأموال في قرض الدولة، ففرض الرقابة على انتقال

الأموال من فرنسا إلى بلادنا قد كان من الشروط الأساسية في فتح قرض الدولة الفرنسية ونجاح هذا القرض هو الذي صيرّ تلك الرقابة في نظر الإدارة غير ضرورية، ولهذا قررت الإقامة العامة إلغاءها خصوصاً وأن الرأسماليين الفرنسيين في فرنسا والمغرب معاً قد ضاقوا ذرعاً بتلك الرقابة التي لم تدم أكثر من ثلاثة أشهر ونصف، وفي الدورة الأخيرة لمجلس شورى الحكومة رفع نواب الرأسمالية الفرنسية عقيرتهم بالاحتجاج على استمرار الرقابة المالية، وقد عللوا طلبهم لإلغاء هذه الرقابة بأن حركة رؤوس الأموال بين فرنسا والمغرب قد ضعفت واعتدلت وانتظمت بكيفية محسوسة خلال الأشهر المنصرمة أي مدة فرض الرقابة، كما عللوا طلبهم ذاك بما ذهبوا إليه من أن رؤوس الأموال الداخلة إلى المغرب قد صارت لا تتجه إلّا نحو الحركات الصناعية والمشاريع الإنتاجية فاستمرار الرقابة ــ في نظرهم ــ كان من شأنه أن يثبط عزائم رجال المال ويحرم تجهيز البلاد من الأموال الضرورية له.

ومهما يكن فإن الإدارة المسؤولة ألغت منذ أسابيع كل رقابة على دخول الأموال الفرنسية إلى المغرب وهكذا تحررت الرأسمالية من القيود وأصبح باب المغرب في وجهها مفتوحاً على مصراعيه، والميدان أمامها فسيحاً تجول وتصول فيه كما تشاء.

وكل هذا سيضاعف عدد الشركات الأجنبية التي تهيمن على الحياة الاقتصادية في المغرب، أما الشركات المغربية فلقلة عددها، وضعف رأسمالها وعدم خبرة أصحابها لا تعد شيئاً مذكوراً بالنسبة

إلى الشركات الأجنبية التي لا تدخل تحت حصر والتي لضخامة رأسمالها واقتدار أربابها أصبحت كل شيء في الميدان الاقتصادي بهذه البلاد.

وإذا وجد من بين المتمولين المغاربة من يساهمون في الشركات الأجنبية فهم قلة ضئيلة جداً بعددها ورأسمالها، وإن يعجب المغربي من شيء فعجبه من أن ينسى أو يتناسى الأعضاء المغاربة في تلك الشركات مصلحة الوطن المغربي وأمته، مثال هذا ما يجري في الدورة الأخيرة للقسم المغربي الجديد من مجلس شورى الحكومة، ففي الجلسة المخصصة لسماع التقرير الذي تلاه الترجمان الرسمي باسم رئيس الغرفة التجارية بفاس ورد الحديث عن الشركات دون التعرّض بكلمة واحدة لرؤوس الأموال الأجنبية عامة والأميركية خاصة التي تعمل في استثمار المعادن المغربية وقد كان التقرير المذكور خاصاً بالإنتاج الصناعي والمعدني.

أما الحديث الذي ورد عن الشركات فلم يخرج عن كونه إشادة بها وإطراء لأعمالها وإعجاباً بنتائجها، وخلاصة ذلك الحديث أن الرأسمالية الخاصة هي التي تستطيع أن تعمل كل شيء في مجال المشاريع الصناعية وغيرها وأن للدولة إن تتخلى عن المشاريع الصناعية والعمرانية التي تتولاها وتعهد بها إلى الرأسمالية الخاصة التي لها أن تدفع مقابلاً مالياً في كل سنة للدولة، ومعنى هذا أن الدولة يجب عليها أن تترك الرأسمالية الخاصة تتسلط كيف تشاء على المعادن المغربية وتستأثر بما يدرّه أو يمكن أن يدرّه استثمار

هذه المعادن من أموال على صندوق الدولة المغربية في كل سنة، بل إن التقرير المتحدث عنه يذهب إلى أكثر من هذا وهو مطالبة الحكومة المغربية بإسناد بناء السدود ــ مثلاً ــ إلى الرأسمالية الخاصة ويتلخص من ذلك التقرير أن هذه الرأسمالية تستطيع كل ما تعجز عنه الدولة وأنها هي وحدها القادرة على السير بالمغرب في طريق الرقي والمدنية؟.

ونكتفي هنا بأن نلاحظ على هذا الزعم أن الرقي والمدنية في كل أمة لا يتحققان بأفراد دون المجموع والسواد، ولا بغنا طبقة دون غيرها من طبقات الأمة، ولا بسلب الأمة ودولتها موارد المالية العامة التي ينفق منها على المشاريع ذات الصالح العام من مدارس ومستشفيات وطرق وغيرها مما يدخل في أعمال الحكومة ومنشئاتها.

وهناك مثال آخر لتفضيل الأعضاء المغاربة في الشركات الأجنبية مصلحة هذه على المصلحة العامة للبلاد، ففي الدورة الأخيرة للقسم المغربي من مجلس شورى الحكومة أثيرت مسألة شركة الأطلس الجوية التي تعوّض لها الدولة المغربية خسارتها السنوية البالغة عشرات الملايين من الفرنك، وقد طالب أحد الأعضاء المغاربة بالتخفيض من ذلك التعويض، ولكن رئيس الغرفة التجارية بفاس الذي هو أحد المديرين لتلك الشركة الفرنسية قد تولىّ الدفاع عنها وطالب الحكومة بالاستمرار في أداء التعويض السنوي الذي يبلغ ثلاثة وأربعين مليوناً من الفرنك،

وذلك لكي تستطيع الشركة الاحتفاظ بالخطوط الجوية الداخلية التي قلما يستخدمها حتى الأغنياء والمترفون من المغاربة والتي كثيراً ما تسافر طائراتها فارغة أو تكاد من الركاب، وإذا استطاب أصحاب الشركة المذكورة مواظبة الحكومة المغربية على تعويض خسارتهم السنوية من المالية العامة فإن الشعب الذي يؤدي معظم تلك المالية والذي يحتاج إلى أن تنفق كلها في صالحه العام لا يستطيب ذلك التبذير ولا يغفر ما يقع في ماليته من إتلاف وإسراف. ومما تقدم كله نستنتج أن إلغاء. . .

[93 كلمة حذفتها الرقابة]

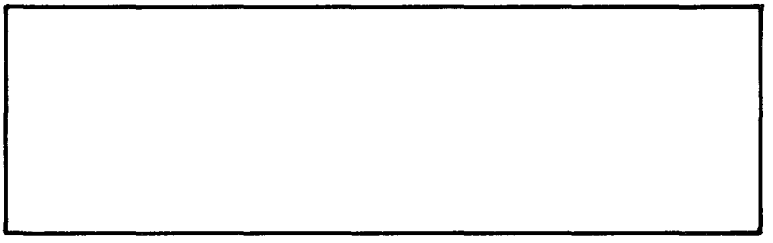

«الرأي العام»، العدد 92، الجمعة 1 أبريل 1949.

[مقال حذفته الرقابة]

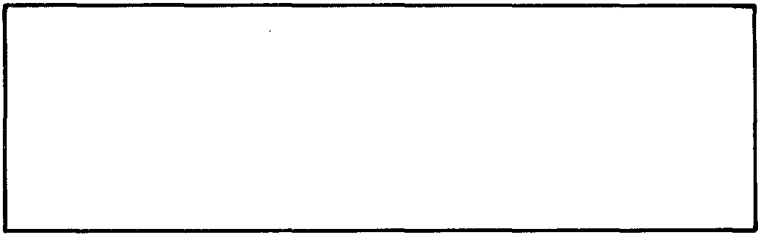

«الرأي العام»، العدد 93، السنة الثالثة،
9 جمادي الثانية 1368 هـ = 8 أبريل 1949.

[مقال حذفته الرقابة]

[الرقابة]

في سبيل السلم والحرية

«الرأي العام»، العدد 96، الجمعة 29 أبريل 1949.

لقد أقام الحلفاء الدنيا وأقعدوها طوال الحرب العالمية الأخيرة بما نشروه وروّجوه من دعاية ذات أشكال وألوان كانت كلها ترمي إلى بث فكرة ــ خطأ كانت أو صواباً ــ وهي أنهم إنما كانوا يقاتلون في سبيل إنقاذ الإنسانية من طغيان الفاشيستية وجبروت النازية، وتنظيم العالم ــ بعد الحرب ــ على أسس الحق والعدالة والحرية والديمقراطية، والإخاء والتعاون بين سائر الأمم كبيرها وصغيرها، وبين جميع الأجناس أبيضها وأسودها، ولم يقتصر الحلفاء على الدعاية بالأساليب المعهودة قصد الإعلان عن أهدافهم الحربية ومقاومة دعاية الأعداء في الشرق والغرب، بل لجأوا إلى وسائل كان من شأنها أن تثبت دعايتهم وذلك بأن تحمل الناس على أن يكونوا أقل فيها شكاً أو أكثر بها يقيناً، ونشير بتلك الوسائل إلى العهود والمواثيق الرسمية التي التزم بها الحلفاء لجميع الشعوب التي دخلت في الحرب إلى جانبهم وتحمّلت معهم فيها كل أنواع التضحية والأذى في الأجسام والأموال، والماديات والمعنويات. فهل ينسى أحد

تلك الآمال الجسيمة التي أنعشها في نفوس الضعفاء والمغلوبين على أمرهم من بني الإنسان ما اصطلح عليه إذ ذاك وبعده بوثيقة الأطلنطيق؟ فقد أعلنها الرئيس روزفلت والرئيس شورشيل كعهد أساسي للحرب اعترف لسائر الأمم بحق تقرير مصيرها وحكم نفسها بنفسها، وقد صدرت فيما بعد تصريحات رسمية تعهد بها الحلفاء بالقضاء على الظلم والاستبداد والاستعباد في العالم الجديد الذي طالما بشّرونا بأنه سيمتاز عما سبقه بالسلم والحرية والتعاون الدولي.

وقد انتهت الحرب وانتظمت هيئة الأمم المتحدة، ولكن الإنسانية عادت إلى ما كانت عليه قبل من فساد وخصام وطمع واستئثار فلم تتعظ بالحرب ودروسها القاسية ولم تذعن لقانون، ولم تتقيّد بنظام، ولم تف بميثاق، ولم تشأ إلّا أن تبقى كالوحوش في الغاب يسطو أكبرها على أصغرها، ويفترس أقواها ضعيفها.

ولهذا خاب الظن في حلفاء الأمس الذين خذل بعضهم بعضاً، ثم انقسموا على أنفسهم يريد أن يبغي فريق منهم على الفريق الآخر، وقد نتج عن هذا فل عظيم في صفوف الدول التي انتظمت أول الأمر في هيئة الأمم المتحدة والتي توزعت أخيراً إلى كتلتين عظيمتين تباعد بينهما السياسة، وهي لا تباعد بينهما إلّا لتدنّيهما من حرب ضروس هي الأولى من رهطها، وقد تكون هي الأخيرة لأنها ربما لا تنتهي بغالب ومغلوب، بل بفناء المتحاربين جميعاً.

ونحن لا نعتقد أن فشل سياسة التعاون بين الدول إنما كانت نتيجة حتمية لفساد الأنظمة والقوانين أو إنما يعزي إلى الشعوب والأمم، إذ لا يوجد في الأنظمة والقوانين فساد غير قابل للإصلاح، وليست الشعوب والأمم هي التي تدير سياستها الخارجية حتى تكون مسؤولة عن كل فشل يصيب خطة التعاون الدولي، فإذا ظهر هذا الفشل فسببه الحكومات التي بيدها إصلاح فساد الأنظمة الدولية والتي تتحكم أولاً وآخراً في مصير شعوبها فتبقيها في السلم أو تدفع بها إلى الحرب والتاريخ أكبر شاهد على هذا. ولماذا يتعذر اليوم ما سهل أمس وهو التعاون بين روسيا وأميركا؟ ألم تتعاونا مدة الحرب الأخيرة تعاوناً شمل سائر الميادين الحربية والسياسية والاقتصادية؟ بلى! ولكن قد يعترض معترض بأنهما لم توفّقا إلى ذلك التعاون إلّا بدافع الحرب المشتركة ضد عدو واحد وهذا صحيح إلى حد ما، ونحن مع تقديرنا لذلك الدافع نعتقد أن العامل الأكبر في التعاون الروسي ــ الأميركي مدة ثلاث سنوات في الحرب الأخيرة إنما كان يرجع إلى الرئيس روزفلت ذلك الرجل الإنساني، الديمقراطي، الحرّ الذي أبى إلّا أن يجعل للحرب قيمة معنوية وأن يتخذ من نفسه داعية الحق والحرية، وأن يبشّر بالمودة والتضامن بين الأمم كافة، فبفضل روزفلت انقادت أميركا ــ وهي معقل الرأسمالية في العالم ــ إلى التئازر والتعاون مع روسيا في سبيل تحطيم النازية وتأسيس عالم جديد حر شرعت مبادئه وخططت أنظمته في مؤتمرات دولية توجت بمواثيق وتصريحات سجّلها التاريخ وحفظها الضمير العالمي بارتياح وحماس.

فلولا ما أظهره روزفلت وحكومته من التفاهم والمودّة والتعاون مع جميع دول الحلفاء وفي طليعتها روسيا لما أمكن الانتصار ولما تم الفوز على النازية في الحرب الأخيرة.

وقد كان الرأي السائد إذ ذاك هو أن ميثاق الأمم المتحدة سيضمن استمرار تلك السياسة القائمة على التفاهم والتوادد والتعاون بين روسيا وأميركا وأن من شأن هذا أن يضمن بدوره دوام السلم في العالم.

ولكن الحكومة الأميركية في عهد الرئيس ترومان لم توفق في تلك السياسة مثل ما وفّقت فيها حكومة روزفلت مدة الحرب، وأكبر ما يعاب ــ في نظرنا ــ على الحكومة الأميركية بعد روزفلت هو أخذها بسياسة خارجية ترمي إلى استغلال منظمة الأمم المتحدة، وجعلها آلة مسخّرة لما يصطلح عليه بروح السيطرة العالمية الأميركية (ابمرياليسم أميركان) وهو ما لم تغض الطرف عنه روسيا الشيوعية التي لها أيضاً خطتها في التوسع والاستيلاء، وهذا ما أدى إلى الخلاف داخل المنظمة الدولية نفسها، ثم إلى الاصطدام بين الدبلوماسيتين الروسية والأميركية خارج تلك المنظمة. ولما استفحل أمر هذا التصادم بين الدولتين العظيمتين في العالم وعز كل تعاون بينهما على حلّ المشاكل التي خلفتها الحرب الأخيرة، جمح كل فريق إلى اعتزال واقعي للمنظمة الدولية وأخذ يشق لنفسه الطريق الذي تقتضيه مصالحه، فكانت المحافلات الثنائية بين روسيا والدول

المتجمهرة حولها طوعاً أو كرهاً والمسماة بالديمقراطيات الشعبية، وقد تألّفت منها قوة تعززت بها الكتلة الشرقية التي تتزعمها موسكو، وكانت أيضاً المحالفة المشتركة بين دول أوروبا الغربية وأميركا الشمالية والمدعوّة (بميثاق الأطلنطيق) الذي يرمي إلى تقوية الكتلة الغربية استراتيجياً واقتصادياً وسياسياً حتى يصبح في إمكانها امتلاك ناصية العالم، والحيلولة بين الكتلة الشرقية وبين تحقيق مطامعها وأهدافها، والقضاء السريع عليها إن حدثتها نفسها باتخاذ الحرب وسيلة للسيطرة على ما بقي من أوروبا خاصة.

وقد أصبح ميثاق الأطلنطيك ــ والحق يقال ــ العامل الأكبر في ظهور شبح الحرب من جديد، بل إن الإنسانية لم تعرف قط عصراً كهذا صارت تنذر فيه كل حرب عالمية جديدة بفناء الدنيا لا فرق فيها بين الجيوش المتحاربة والشعوب الوديعة، والرجال والنساء والولدان والحيوان، فحرب الغد لن تكون كأخواتها في الماضي، بل ستكون حرباً إن عرف أولها فلن يعرف أحد آخرها متى وكيف سيكون... فإلى جانب الحرب الذرية ــ وما أدراك ما هي! ــ ستقوم حرب كيماوية لا تقل عنها فتكاً ببني الإنسان، وتقتيلاً لكل من دب ودرج على الأرض، كما ستقوم حرب الجرائيم التي يقول الاختصاصيون إنها فتك وأفظع من حرب الذرة. وكلما طالت الأيام تفنن المخترعون في اكتشافاتهم الحربية وحاولوا أن يصلوا بها إلى أرقى ما يمكن من حيث قوة الفتك والتدمير، والإحراق، والإتلاف والمحق.

وإن الشعوب لتشاهد هذه الاستعدادات الخارقة ولم تمر على أعظم حرب عالمية أربع سنين، قصرت فيها الجهود عن ترميم الخراب، وتضميد الجروح وتجهيز المصانع وتنظيم المعيشة، وتوجيه الإنسانية وجهة حرة عادلة. وبعبارة أن العالم لم يزل يتخبط في الويلات التي خلفته فيها الحرب الماضية، ولم يزل يعاني ما ورثه عنها من أزمات ومشاكل في شتى الميادين، وفي هذا الوقت نفسه يتجلّ له من جديد شبح الحرب المخيف وتعاود سمعه أحاديث التحالف والتسليح والتنظيم الستراتيجي وتفرض من أجل هذا على الشعوب الضرائب الفادحة لتضخيم الميزانيات العسكرية وتمويل المشروعات الحربية. وأمام هذه الاستعدادات لحرب عالمية ثالثة قد يكون فيها فناء الإنسانية والمدنية لم يرد الرأي العام الشاعر المستنير في العالم أن يبقى ساكناً واجماً، بل أبى إلّا أن يقول كلمته ويندد بالخطر، ويهيب بالأمم للحركة المجدية والقيام بما يفرضه الواجب حتى ترتدع الحكومات عن خططها الحربية وتستأنف العمل في سبيل التعاون على أساس الأنظمة السلمية، وقد تكتل الرأي العام العالمي المناصر للسلم والحرية وانتظم في مؤتمر شعبي دولي بباريس بين 20 و25 أبريل، وقد تولّ الإعراب الصادق عن تيار الحركة السلمية الجديدة في العالم، هذه الحركة التي تمثل 550 مليوناً من البشر، وتشترك فيها 59 أمة، وقد كان عظيمًا ذلك الحماس الذي تلقت به الشعوب الدعوة إلى حفظ السلم والحرية بين دول العالم، وكم كان عظيمًا أيضاً اندفاع كثير من الأحزاب السياسية والجمعيات الإنسانية والهيئات النقابية، والطوائف الدينية المسيحية، وغيرهما لتأييد تلك

الدعوة، والانضمام إليها، والانخراط في مؤتمرها العالمي! ولم يكن العرب والمسلمون أقل الناس حماساً واندفاعاً في حركة التأييد لدعاة السلم والحرية. فقد شاركت كثير من أحزاب وهيئات الشرق العربي والإسلامي في مؤتمر باريس، كما ساهمت فيه الأحزاب العربية الوطنية في القطر الجزائري...

[حذفته الرقابة]

... ونحن لم ننضم إلى مؤتمر السلم قصد الانحياز إلى كتلة ضد كتلة أخرى ولا من أجل تأييد خطة سياسية أو حربية لأحد الفريقين، وإنما انخرطنا في المؤتمر حباً في السلم وحده، ودفاعاً عنه مع جميع أنصار الحرية والديمقراطية وكرهاً في الحرب التي لم يظفر الوطن المغربي بعدها أولاً وثانياً بأي حق ولا حرية، والتي إن نشبت من جديد فإنه سيكون ضحيتها بأرضه وشعبه وجميع خيراته. فهذه الأسباب والاعتبارات وحدها هي التي جعلتنا نعتصم بدعوة السلم ضد دعاية الحرب ونشارك في تجمهر الشعوب ضد تكتل الحكومات ونساهم في الجهود التي يبذلها عقلاء الإنسانية حفظاً لها وإنقاذاً للمدنية من ويلات الحرب الثلاثية: حرب الذرة، والكيمياء، والميكروب.

وعسى أن يؤدي تضافر الشعوب إلى النتيجة المرتجاة من المؤتمر العالمي لأنصار السلم والحرية، وهي أن تؤوب دول النصرانية إلى رشدها وتعمل في سياستها بقول المسيح: ما أتيت لألقى خصاماً وإنما أتيت لألقى سلاماً...

كتاب مفتوح
إلى الجنرال جوان...

«الرأي العام»، العدد 97، السنة الثالثة،
8 رجب 1368 هـ = 6 مايو 1949 م.

حضرة الجنرال،

إسمح لي بأن أتقدم إليك بهذا الكتاب المفتوح، بعثني عليه ما آل إليه أمر ذلك الاعتداء الصريح المتوالي باسم الرقابة على حرية الفكر والصحافة في هذه البلاد التي كانت ولا تزال منكوبة في أعز شيء لديها وهو ما يمتاز به الإنسان عن الحيوان: الرأي وحرية التعبير عنه بالقلم واللسان في دائرة القانون العادل.

الموضوع هام وحيوي جداً، والكلام طويل ذو أفانين، ونحن ـ كما تعلم ـ صرحاء في كل ما نقول ونكتب لا نخشى في اللّـه وفي الحق لومة لائم، ولا غضبة مسيطر، ولا نقمة حاكم.

حضرة الجنرال،

أنت من أمة تفتخر ـ على مرّ الأجيال والعصور ـ بكونها صاحبة «الثورة الفرنسية الكبرى»، ثـورة 1789 التي وثب فيها الشعب المضطهد وثبته العنيفة فصرع رجال الاستبداد والاستغلال،

ودك معالم الجور والطغيان وأقام على أنقاض الكل صروح العدل والحرية، وما نشير بهذا إلّا إلى ذلك الحادث التاريخي العظيم الذي وقع في باريس يوم اندفع الشعب الفرنسي الغضوب الثائر إلى «سجن الباستيل» ــ معقل الظلم ورمز الاستبداد ــ فسلّط عليه القذائف والنيران والمعاول، ثم لم يلبث المجلس الوطني الفرنسي أن أعلن في جلسات حفظها التاريخ قراراته الخالدة التي سمّيت «ببيان حقوق الإنسان والمواطن»، هذا البيان الذي كان ولا يزال يعد الميثاق الثوري لجميع الرجال الأحرار، والذي قامت على مبادئه أنظمة الديمقراطية الحديثة في العالم أجمع؛

وأنت من أمة اتخذت من ذكرى تلك الثورة السياسية والاجتماعية الخالدة، ومن إعلان ذلك البيان الحقيقي الإنساني الرائع «عيدها الوطني» ــ المدني والعسكري ــ الذي تحتفل به في الرابع عشر من يوليوز من كل سنة؛

وأنت من أمة سجلت دساتيرها المتعاقبة، منذ تلك الثورة وذلك البيان، كل ما عرفه بنو الإنسان في عصر العلم والرقي والمدنية من حقوق وحريات، وأنت من أمة فاق مفكّروها وخطباؤها، وكتّابها وشعراؤها غيرهم من رجال الأمم الأخرى في تمجيد العدالة والحرية، والإشادة بهما، والدعوة إليهما؛

وأنت من أمة طالما أعلنت أنها حاربت باسم الحق والحرية والديمقراطية دول البغي والسيطرة والاستعباد في القديم والحديث،

وبهذه المناسبة نذكر بما أعلنه كليمانصو، رئيس الحكومة الفرنسية في الحرب العالمية الأولى، وذلك في جلسة تاريخية عقدها إذ ذاك البرلمان، قال: إن فرنسا التي كانت بالأمس جندي اللّه، وأصبحت اليوم جندي الإنسانية، ستظل دائمًا جندي المثل الأعلى؛

وأنت من أمة التزمت كغيرها في العهود والمواثيق، أثناء الحربين العالميتين وبعدهما، بالسير في سياستها الداخلية والخارجية طبق منطوق ومفهوم تلك الصكوك الدولية التي جددت إعلان الحقوق والحريات البشرية، وبشّرت الشعوب بعهد زاهر كله عدل، وحرية، وديمقراطية؛

وأنت من أمة قد حرّم دستورها الحاضر نظام الاستعمار القائم على الاستبداد، وفيه تعهّدت فرنسا بمنح الحقوق السياسية والحريات الديمقراطية المسجلة في الدستور المذكور؛

وأنت من أمة لما عزم أخيراً أنصار السلم والحرية في العالم على عقد مؤتمر دولي لم يختاروا غير عاصمتها مقراً لاجتماعهم، وحركتهم، ودعوتهم، ففي باريس لا في أية عاصمة أخرى انعقد ذلك المؤتمر باسم 69 أمة، ونيابة عن ستمائة مليون من البشر، ومن باريس صدر نداء المؤتمر إلى الشعوب كافة، وفي هذا النداء نفسه أعلن من جديد حق الشعوب في السلم والحرية، والسيادة، والاستقلال؛

فباسم ماذا تسوسنا السياسة الفرنسية وتفرض على أفكارنا وصحفنا ما تعلمه أنت ومن معك من حجر ورقابة، وقيود وأغلال، أباسم تلك المبادىء والحقوق والحريات والمثل العليا؟ أم باسم ماذا؟

لقد كنا قبل الحرب العالمية الأخيرة أحراراً نكتب في الصحف ما نشاء، فلما دخلنا مع أمتك وحلفائها في تلك الحرب التي قيل إنها حرب الحرية والديمقراطية ضد الاستبداد والدكتاتورية فرضت علينا الرقابة باسم المقتضيات العسكرية، ولكن الحرب انتهت منذ سنين ونحن لا نزال نعاني من الرقابة كل بغي وعدوان. فأين حظنا من الحرية والديمقراطية اللتين جاهدنا في صف الحلفاء غيرة عليهما، ونصرة لهما؟

لقد تقدّم بنا الزمان، ولكن السياسة الفرنسية رجعت بنا إلى الوراء. . . أو بعبارة أدق نحن لا نزال اليوم في حرية الفكر والصحافة، حيث وضعنا شذوذاً في بداية الحرب أي منذ عشر سنين أو تكاد.

أليس من الغريب أن تلغي فرنسا كل رقابة على الصحف في الجزائر وتونس وجميع الأقطار المرتبطة بها، ثم في نفس الوقت تتشدد في فرضها على المغرب، وتمعن في تطبيقها على صحف ومطبوعات؟ فلماذا هذا الشذوذ، وهذه المعاملة الخاصة التي ما أنزل اللّه بها من سلطان؟

حضرة الجنرال،

لقد سادَ في أمتك ماضياً رجل عسكري كبير، ومشرع عبقري عظيم، وداهية سياسي خطير، هو نابوليون بونابارط، ألست تدري رأيه في الرقابة وحرية الصحافة؟

فقد قدم إليه وزير الداخلية إذا ذاك الكونت دومونطليفي قراراً بمنع كتاب تاريخي من شأنه أن يسيء إلى سمعة أحد أعضاء الأسرة الملكية الإنكليزية، فكان جواب الامبراطور هو ما يلي: إني لا أوافق مطلقاً هذا التوجيه الفاسد الذي اتخذته الرقابة... ورأيي أن يطبع كل شيء، نعم كل شيء تماماً ما عدا كتب الرذائل أو ما من شأنه أن يثير الفتنة على الدولة، أما غير هذا فيجب على الرقابة أن لا تعيره أي التفات ولا اهتمام.

وقد أكد الإمبراطور لوزيره ذلك الرأي بهذه العبارات: لا أصادق على التوجيه الذي اتخذته الرقابة ورأيي أن تترك للصحافة كامل حريتها، وأن لا توضع في طريقها أية عرقلة، وأن يقتصر على توقيف الكتب المخالفة للأخلاق الفاضلة أو الرامية إلى بذر الفتن في الداخل... وكل ما لا ينطبق عليه هذا أو ذاك يجب أن يترك وشأنه.

وفي الكتاب المشهور المسمى «ميموريال سانت هيلين» يتحدث صاحبه عن نابوليون ورأيه في حرية الصحافة فيقول: إنها مسألة لا تقبل، في نظر نابوليون، نصف الحل أبداً، فلقد قال:

ليس المبدأ في نفسه هو الذي يثير الصعوبة الكبرى، ولكن الظروف التي يطبق عليها ذلك المبدأ في مدلوله النظري المجرد، أما أنا فأنصر بطبيعتي الحرية دون قيد ولا حدّ.

وتعليقاً على هذا قال الكاتب المذكور على أساس هذه الوجهة النظرية نفسها، وبنفس تلك الأساليب في التفكير رأيته دائمًا يعالج هنا جميع القضايا الكبرى؛

ولهذا فإن نابوليون كان حقاً ويجب أن يظل، مع مرور الزمان، مثال الأفكار الحرة، ولوائها، وأميرها، ذلك أنها كامنة في قلبه، وفي مبادئه، وفي منطقه، فإذا لاح أن أعماله قد ابتعدت أحياناً عنها فإنما يعزي هذا إلى الظروف التي قهرته وغلبته على أمره (ميموريال سانت هيلين، ج 2، ص 84).

وتحدث الكاتب في موطن آخر فقال: تناولت المحادثة حرية الصحافة فطلب منا الامبراطور رأينا، فتكلمنا طويلاً، ونطقنا بكثير من الأقوال المبتذلة، كان فريق ضد حرية الصحافة ورأيه فيها أنه لا شيء يستطيع أن يقاومها ويصمد لها، وأنها قادرة على قلب كل حكومة، وإقلاق كل مجتمع وتحطيم كل سمعة، وفريق آخر يرى أن الخطر العظيم هو في منع حرية الصحافة وأن الضغط يجعل منها بارود لا يلبث أن ينفجر وأنها إن تركت وشأنها فإنما تكون شبيهة بقوس ثبل غير وثيقة لا تصيب أحداً بشر ولا أذى، أما الامبراطور فكان يرى أن حرية الصحافة هي من المنشآت العصرية التي لم يبق

لأحد أن يرى فيها رأيه من حيث أنها صالحة أو غير صالحة، فليست المسألة هي هذه في نظره، بل هي فقط هل في الإمكان أن يحرم تيار الرأي العام من تلك المنشآت؟

وقد صرّح الامبراطور بأن منع حرية الصحافة في حكومة نيابية مخالف لروح العصر بكيفية مصادمة للشعور الإنساني، بل هو في الحقيقة حماقة وجنون. ولهذا لما عاد من جزيرة «إيلب» ترك الصحافة وإفراطاتها، وكان يعتقد حقاً أن هذه الإفراطات لم تكن سبباً في كبوته الجديدة، ولما أراد مجلس الدولة أن يناقش أمامه في الوسائل اللازمة لحماية السلطة من الصحافة قال الامبراطور للحاضرين هازلاً: أيها السادة، يظهر أنه من أجلكم أنتم يريدون الدفاع عن الحرية أو تقييدها، أما أنا فمن الآن سأظل أجنبياً عن كل هذا (ميموريال سانت هيلين ج 4& a 227).

ذاك هو رأي نابوليون في حرية التعبير عن الفكر وأداتها الصحافة، وإن المرء ليعجب من أن يكون نابوليون نصيراً لحرية الطباعة والصحافة بكيفية تخجل كثيراً من المسيطرين أدعياء الديمقراطية في هذا العصر الذي تعوّدنا من أهله أن يقولوا بألسنتهم ما ليس في قلوبهم...

وبالقياس إلى تلك الآراء، والامبراطور صاحبها، والعصر الذي صدع فيه بها هل تعد الرقابة الخانقة المفروضة اليوم علينا في المغرب خاصة إلّا تقهقراً ورجوعاً بنا إلى الوراء؟

حضرة الجنرال،

لقد تحررت اليوم أمم كثيرة، وأعتقت شعوب عديدة، ونحن لا نزال نرسف في أغلال السياسة، وقيود التشريع، ومنها هذه الرقابة العاتية الأثيمة التي تقترف باستمرار جريمة الاعتداء على حرية الفكر الإنساني في هذه البلاد، فما هو ذنبنا؟ ولماذا تخشى السياسة المسيئة أن يقال لها: أسست؟ وهل من الحكمة أن تخطىء السياسة ولا تبيح لأحد أن ينتقد خطأها ولا تسمح له بأن يتقدم إليها بالنصح والإشارة؟ أما آن للحكومة المسؤولة في هذه البلاد أن تسترشد في سياستها بهذه الحقيقة التي يرتكز عليها كل حكم صالح والتي أعلنها سعد مجاهراً بها خصوم الحرية من الإنكليز في مصر يوم قال: الصحافة حرة تقول في حدود القانون ما تشاء، وتنتقد ما تريد، فليس من الرأي أن نسألها: لم تنتقدنا؟ بل الواجب أن نسأل أنفسنا: لم نفعل ما تنتقدنا عليه؟

وختاماً اسمح لي ــ يا حضرة الجنرال ــ بأن أعرض على عقلك وضميرك الكلمة الخالدة التي أعلن بها الخليفة عمر بن الخطاب حرية الفكر، والتي ضرب بها مثلاً رائعاً عديم النظير في الأمم للحكم الصالح في الإسلام.

فقد كان بين عمر بن الخطاب وبين رجل كلام في شيء، فقال له الرجل: اتق اللّـه يا أمير المؤمنين، فقال له رجل من القوم، أتقول لأمير المؤمنين اتق اللّـه، فقال له عمر: دعه فليقلها لي، نعم

ما قال، ثم قال عمر: لا خير فيكم إذا لم تقولوها لنا ــ ولا خير فينا إذا لم نقبلها منكم.

رضي اللّـه عن عمر الفاروق، وجعله خير قدوة في الحكم والسياسة.

الحرية بين حماية القانون وعسف السياسة

«الرأي العام»، العدد 98، الجمعة 13 مايو 1949.

أعلن الفلاسفة والحكماء في القرن الثامن عشر مبادىء الحرية الإنسانية وعرفوا حقيقتها وماهيتها تعريفاً تولى المشروع السياسي تسجيله فيما سنّه من قوانين ودساتير.

وخير ميثاق سياسي تاريخي تضمن تحديد الأصول التي تنبني عليها الحرية الإنسانية هو ما يعرف (ببيان حقوق الإنسان والمواطن) الصادر في فرنسا زمن الثورة الفرنسية الكبرى.

وخلاصة ما ورد في ذلك (البيان) عن الحرية: أن البشر يولدون ويعيشون أحراراً وسواسية في الحقوق (الفصل الأول)، وأن غاية كل مجتمع سياسي حفظ الحقوق الطبيعية والخالدة للإنسان، وفي طليعتها الحرية...

ويندرج في تلك الحقوق مقاومة الظلم والاضطهاد (الفصل الثاني) وأن حقيقة الحرية هي قدرة الإنسان على أن يفعل كل

ما لا يؤذي الغير، وبناء عليه فمقاومة كل إنسان لحقوقه الطبيعية لا تقف ولا تنتهي إلّا عند الحدود التي تضمن لبقية أعضاء المجتمع التمتع بنفس تلك الحقوق، والقانون هو الذي يستطيع أن يعين الحدود لحقوق الناس (الفصل الرابع) وأنه لا يحق للقانون أن يمنع إلّا الأعمال المضرة بالمجتمع، وكل ما لا يحرّمه القانون لا يمكن التعرض له بمنع أو غيره، كما لا يسوغ أن يكره أي واحد على ما لا يأمر به القانون (الفصل الخامس) وأن القانون هو ما يعبّر عن الإرادة العامة (الفصل السادس) وأنه يجب أن لا يحاسب أحداً على أفكاره. . . ما دام إعلانها لا يخل بالأمن العام كما ينظمه القانون (الفصل العاشر)، وأن حرية تبليغ الأفكار والآراء من أعز حقوق الإنسان، فكل مواطن يستطيع أن يتكلم، ويكتب، ويطبع بكامل الحرية، ولا يسأل إلّا عن سوء تصرفه في هذه الحرية وذلك في الأحوال التي ينص عليها القانون (الفصل الحادي عشر) وأن حماية حقوق الإنسان والمواطن تستلزم قوة عامة لصالح الجميع للمنفعة الخاصة بمن عهد إليه بها (الفصل الثاني عشر) وأن كل مجتمع ــ ضمانة الحقوق فيه غير وطيدة ــ ينعدم فيه الدستور تماماً (الفصل السادس عشر).

هذا باختصار وعلى سبيل التذكرة والإشارة أهم ما تضمنه (بيان حقوق الإنسان والمواطن) عن الحرية كما أعلنها المفكرون والفلاسفة في العصر الحديث وأقرّها الدستور، وحماها القانون في الأمم الراقية ذات الأنظمة الدميقراطية الصحيحة.

وإذا اتضحت لنا من تلك الفصول ماهية الحرية الإنسانية فمن المناسب أن نوضح هنا أن القانون المتحدث عنه في (بيان) الثورة الفرنسية هو القانون الصحيح العادل، وهو ما سنّته الهيئة التشريعية النائبة عن الأمة والمعبّرة عن إرادتها العامة، وهدفت به إلى خدمة الصالح العام وحفظ الحقوق والحريات الطبيعية للفرد والجماعة ذلك هو القانون حقاً وشرعاً، وليس كذلك ما يصدره الحاكم المستبد، ويأمر به السياسي المسيطر من قرارات ومراسيم تعبّر عن مشيئته المطلقة لا عن إرادة الشعب وتخدم هواه ومنفعته لا حق المجتمع وصالحه. . .

[حذفته الرقابة]

. . . وننتقل بعد هذا إلى الدستور الفرنسي الذي أقره المجلس الوطني التأسيسي في 29 شتنبر 1946 فقد تضمن مقدمة هامة نصّ فيها على أشياء طريفة لم تذكر في الدساتير السابقة وأكدت فيها الحقوق والحريات الفردية والعامة تأكيداً.

ومن طرائف الدستور الفرنسي المذكور افتتاح مقدمته بالإشارة إلى (الانتصار الذي فازت به الشعوب الحرة على الأنظمة التي حاولت من قبل، استعباد وامتهان الشخصية الإنسانية)، فالشعب الفرنسي ــ بصفته أحد تلك الشعوب الحرة المنتصرة في حرب الحرية ضد الاستعباد ــ قد أبى إلاّ أن يجدد في طليعة دستوره الحديث إعلان هذه الحقيقة الاجتماعية والسياسية، وهي أن كل

كائن بشري ــ دون تمييز في الجنس أو الدين أو الاعتقاد ــ يملك حقوقاً مقدسة غير قابلة للأخذ والتفويت، وزيادة على هذا فقد أكد الدستور الفرنسي من جديد وبروعة وجلال، الحقوق والحريات التي هي حق طبيعي لكل إنسان ومواطن والتي نصّ عليها (بيان الحقوق) منذ سنة 1789.

ولعل أطرف شيء ورد في الدستور الفرنسي الحاضر هو العهد الصريح الرائع الذي قطعته فرنسا على نفسها بأن تكون وفيّة لرسالتها التقليدية التاريخية فتعمل للسير بالشعوب التي تتحمل أعباءها حتى تصبح حرة في الحكم والإدارة وتدبير شؤونها الخاصة طبق المناهج الديمقراطية الحديثة، وتوضيحاً لهذا العهد وتوكيداً له يصرّح الدستور بأن فرنسا تلغي كل منهاج استعماري قائم على العسف والاستبداد، وهي إذ تفعل هذا تضمن للجميع تقلّد المناصب العامة على أساس المساواة والتمتع فردياً أو مجموعياً بالحقوق والحريات المعلنة أو المؤكدة في الدستور.

وإذا علمنا شيئاً كهذا فلا ينبغي أن تغيب عنا أشياء هي تصرفات السياسة الفرنسية والمسؤولين عنها في باريس والرباط، فلو بحثنا تلك التصرفات على ضوء المبادىء الإنسانية والحقوق الفردية والعامة والعهود التحريرية التي أعلنها (بيان) الثورة الفرنسية سنة 1789 أو أتى بها الدستور الفرنسي في سنة 1946 لوجدناها

تخالف وتناقض كل ما اعترف به للإنسان والجماعة قديماً وحديثاً من الحقوق والحريات المقدّسة . . .

[حذفته الرقابة]

. . . فأول ما تجب ملاحظته هو أنه لم توجد فيما مضى ولا توجد حتى اليوم حرية الصحافة بمعناها الصحيح التام في هذه البلاد، فإدارة الحماية قد أدرجت في القانون الأساسي المنظم للصحافة بالمغرب شروطاً وقيوداً خاصة بصحف اللغة العربية سواء كان أصحابها مغاربة أو أجانب، مثال هذا أن الصحف العربية لا تصدر إلّا بإذن رسمي خاص طبقاً لقانون الصحافة المذكور بينما يكفي في إصدار الصحف الفرنسية مجرد التصريح بتأسيسها لدى وكيل الدولة الذي يعطي بهذا لصاحب الصحيفة وصلاً يشهد بتوفر الشروط القانونية في التصريح التأسيسي. ويعتبر ذلك الوصل أو (الريسيبو) بمثابة الإذن الرسمي المشترط في إصدار كل صحيفة عربية، والفرق بينهما واضح وعظيم في نفس الوقت، فإذا استطاع صاحب الجريدة الفرنسية أن يظفر بالوصل الأساسي من وكيل الدولة في نفس الساعة أو اليوم فإن صاحب الجريدة العربية لا يتمكن من الإذن الرسمي ــ إن أعطي له ــ إلّا بعد أشهر وبعد الاتفاق بين الحكومة المغربية والإقامة العامة.

وهناك قيود أخرى تتلخص في إسناد قضايا الصحف العربية قديماً إلى نظر المحاكم العسكرية الفرنسية، بينما كانت تنظر المحاكم المدنية الفرنسية في قضايا الصحف الصادرة بغير اللغة العربية.

ونحن إذ نذكر هذا نصرّح بأنه لم يطبّق على أية صحيفة في الماضي وليس السبب في هذا ــ كما قد يتخيّله الإنسان ــ هو تسامح السياسة، بل هو خلو الميدان المغربي إذ ذاك من الجرائد العربية الحقة التي لم تسمح الإقامة العامة بصدورها ــ في دائرة القيود المفروضة قانونياً ــ إلّا سنة 1937 والتي لم تطل حياتها سوى شهرين اثنين أو بضعة أشهر، ثم توقّفت بقرار السلطة العسكرية وباسم ما يصطلح عليه هنا (بالأمن والنظام).

وإذا رفع القيد المذكور عن الصحافة العربية في عهدها الحاضر فإن الإذن الرسمي لا يزال مفروضاً عليها...

[حذفته الرقابة]

... وتلك السلطة إن لم تسمح بإذن فلا يطالبها أحد بالموجب والسبب، ولا تسأل عما تفعل ولا تحاسب... وكذلك أمرها إن سحبت اليوم الإذن الذي أعطته أمس أو أذنت لهذا وحرمت ذاك.

وبالرغم عن القيود المفروضة على الصحافة المغربية فقد كنا قبل الحرب العالمية الأخيرة نتمتع بحرية لولا الأخطار والآفات التي أشرنا إليها آنفاً لكانت حرية كاملة متينة، ولكن قيام الحرب المذكورة حمل الإقامة العامة على فرض الرقابة على الصحف والمطبوعات. وإذا سلمنا بالرقابة زمن الحرب لمقتضيات عسكرية فلسنا نجد لها سبباً ولا مبرراً زمن السلم وعقب حرب طالما

صوّرها لنا أصحابها كجهاد مقدس في سبيل الحرية الإنسانية وضد الاستبداد والاستعباد في الداخل والخارج.

وليست الرقابة باطلاً وبهتاناً في حدّ ذاتها فحسب، بل هي بغي وعدوان واضطهاد مستمر في تصرفاتها وأساليبها...

[حذفته الرقابة]

... وإزاء هذه التصرفات الباقية اضطررنا إلى الإضراب ــ مؤقتاً ــ عن الكتابة، وذلك غضباً للحق والحرية وكرامة الصحافة واحتجاجاً على عدوان الرقابة الطاغية ولم نعد للكتابة إلّا حرصاً منا على مواصلة الرسالة الصحفية المنوطة بعهدتنا وهي القيام بواجب المعارضة السياسية في سبيل الصالح العام. ومن يتولاها اليوم كأمس غير (الرأي العام) الذي يعد ولا فخر لسانها الصادق، وسيفها المناضل، وقد حملنا أيضاً على متابعة العمل الصحفي ما انهال على إدارة الجريدة من رسائل القراء الذين لا يقلون عنا وفاء لواجب المعارضة السياسية في هذه البلاد. فمن أجل هذا وذاك عدنا للكتابة وأملنا ــ كما قال قلم التحرير ــ أن تؤوب الرقابة إلى رشدها أو يؤوب هو إليها، ولكن مشروع الحماية الفرنسية قد أبى أخيراً إلّا أن يفسح المجال أمامها ويسلّحها من جديد بما يجعلها تجول وتصول في الميدان أكثر من ذي قبل ويحملها على أن تزداد في تصرفاتها عتواً وقسوة وفساداً، وهذا ما سنتحدث عنه في العدد القادم.

نظام الحرية

«الرأي العام»، العدد 99، الجمعة 20 مايو 1949.

□ متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟
(عمر بن الخطاب)

□ إن الحرية لتنعدم حيث لا يكون احترام الواجب والقانون.
(نابوليون)

□ كل تقييد للحرية لا بد أن يكون له مبرر من الحرية نفسها وإلاّ كانَ ظلمًا.
(سعد زغلول)

أوضحنا في الافتتاحية السالفة كيف أن الحرية التي يعلنها ويقررها ويحميها التشريع في فرنسا ــ سواء في الـدستور أو في القوانين المتفرعة عنه ــ هي نفس الحرية التي تعسف بها السياسة في المغرب، وتنتهك حرمتها القوانين المفروضة باسم هذه السياسة وتصرفاتها المطلقة...

وقد شاءت الرقابة ــ من غير قصد طبعاً ــ أن تقيم بتصرفها

الدليل القاطع على الحقائق التي بسطناها نضالاً عن حقنا في الحرية عامة وحرية الرأي خاصة، وفضحاً لما تعاملنا به من المعاملات الشاذة المنكرة.

وإن الحقوق والحريات البشرية التي يتمتع بها الشعب الفرنسي، ويستأثر بها الفرنسيون ومن انضاف إليهم من المتفرنسين والأجانب، دوننا نحن المغاربة أصحاب البلاد الشرعيين، نعم إن تلك الحقوق والحريات ليعدها الفرنسيون مفخرتهم التقليدية الكبرى حتى أن بعض الشعوب في أوروبا نفسها تغبطهم عليها في الوقت الحاضر.

وبهذه المناسبة يلذ لنا أن نورد هنا قصة رمزية مستطرفة، فقد كتبت إحدى الصحف تحت عنوان، (حرية النباح) ما يلي:

اجتمع ثلاثة كلاب في باريس بمناسبة دورة هيئة الأمم المتحدة، وكان أحدهما إنكليزياً، والثاني فرنسياً، والثالث روسياً.

قال الإنكليزي: الواقع أن الحياة في باريس أفضل منها في لندن، فقد أصبحت العظام عندنا خاضعة لنظام البطاقات (البون) وحرمنا من (البسكويت) بسبب أزمة القمح...

فقال الفرنسي: لا تغتر يا صاحبي بالمظاهر فنحن نعاني الأمرين من جراء الإضرابات والقلاقل وعدم استقرار حكومتنا...

أما الكلب الروسي فقال في لهجة جروميكو وفيشنسكي: أما الحياة في موسكو فنعيم مقيم... استقرار وزاري وأكل موفور، وشراب ميسور، كل ما تشتهي الأنفس رهن الإشارة...

فتطلع إليه زميلاه متسائلين: إذن، لَم جئت إلى هنا؟ فأجابهما بكل بساطة: لكي أنبح.

فهذه القصة تصوّر لنا أن الحيوان نفسه (يشعر) بأن باريس مدينة الحرية وأنه يباح فيها من النباح ما يحرم في غيرها من عواصم الأمم الراقية الكبيرة... وقد يتساءل المغربي مثلاً هذا السؤال لماذا يباح لي في باريس، بل في فرنسا بأجمعها ما يحرّم علي في وطني وبين قومي؟ أو بعبارة أخرى: لماذا ينصر الفرنسيون الحرية في بلادهم، ويمنحونها حتى للأجنبي عنهم، وكذلك يفعلون في المغرب مع بني جنسهم ومع من يساكنهم فيه من مختلف الأجناس، ثم هم في نفس الوقت لا يسمحون للمغاربة منها إلاّ بمقدار ونزريسير؟

لعل أحسن جواب عن هذا هو تلك الكلمة المأثورة عن السياسي الفرنسي الكبير (غامبيطا) وهي: أن الوطنية ليست بضاعة من بضائع التصدير إلى الخارج وأنها لا تنتقل إلى المستعمرات في نعال كل مهاجر...

وسواء صحّت هذه الكلمة المأثورة أو لم تصح فإنها ــ والحق يقال ــ تعبّر عن حقيقة واضحة ووضعية قائمة وخطة نافذة.

وإذا كان مسموحاً للكلاب في المغرب بحرية النباح دون رقيب ولا حسيب فإنه قلما تسمح السياسة للمغاربة ــ سادة أولئك الكلاب ــ بما يماثل حرية النباح، وهي حرية التعبير عن الرأي بالقلم واللسان.

ولو شئنا الاستدلال على هذا لطال بنا الكلام وتشعب البيان وقد أشرنا في المقال السابق إلى القيود التي يفرضها تشريع الحماية الفرنسية على حرية الصحافة في المغرب وإلى التصرفات الحكومية في هذا الميدان ماضياً وحاضراً وإلى الأعاليل التي تتعلل بها الإدارة في تقييد الحرية وخنق الفكر ومسخ الرأي. وفي المثل لا يعدم مانع علة، ولكن الرقابة أبت إلاّ أن تحذف الحقائق التي أوردناها ولسان حالها يقول: ما كل حقيقة تقال... وقد يظن غير واحد أن الرقابة المفروضة اليوم على حرية الرأي في المغرب إنما هي وليدة الحرب الماضية فقط، ولكن هذا ليس هو كل الحقيقة فإذا تقررت الرقابة بالقرار المقيمي الصادر في 29 غشت 1939، والمؤسس لإدارة الاستخبار العامة ــ وهذا القرار قد وقع تعديله بقرار مقيمي آخر في 29 مايو 1943 ــ فإن الرقابة قد تعزز جانبها وتضاعف سلاحها، وتفاقم خطرها واستفحل شرها بقرار مقيمي جديد صدر في 31 مارس 1949 بتوقيع الجنرال جوان.

فماذا يشتمل عليه هذا القرار؟

لا يتضمن غير فصل واحد موضوعه تعديل الفصل الثاني من

القرار الصادر في 29 غشت 1939 وبمقتضى ذلك التعديل أصبحت جميع وسائل النشر ممنوعة على أي واحد، وفي أي مكان وبأي شكل إلاّ بإذن من إدارة الاستخبار العامة. ولكي تتمكن هذه الإدارة من حرية التصرف في المطبوعات يحتم القرار عرضها عليها سلفاً بمقتضى شروط تسمح لها بإدخال ما تشاء من التعديلات أو إجراء ما تراه من الحذف. أما التعديل أو الحذف فيمكن أن يتناول النقط الآتية:

1 ــ المسائل التي تتطلب السر في صالح الأمن الوطني.

2 ــ التعابير الفكرية الباعثة على تغيير نظام الحكومة بالعنف أو المثير للقلاقل والاضطرابات.

3 ــ التعابير الفكرية المحرّضة على ارتكاب الأفعال الجنائية.

4 ــ التعابير المنافية للفضيلة أو المضرة بالناشئة، وذلك في المطبوعات المخصصة لها.

5 ــ التعابير الفكرية التي تعرقل السير الطبيعي للقضاء.

6 ــ التعابير الفكرية التي تضر سمعة الغير أو التي تؤذي بأية وسيلة من الوسائل ودون أن يستفيد منها المجتمع.

7 ــ إذاعة الأخبار الزائفة أو المحرفة عمداً ضد نفوذ الدولة أو العلائق الودية. إما بين الشعوب وإما بين الدول.

إن جميع هذه النقط غنية بنفسها عن كل تعليق وتوضيح غير أننا نلاحظ أن عباراتها المطاطة، والملتبسة، والملتوية تجعل من كل واحدة منها سيفاً ذا حدّين مصلتاً فوق رأس كل مفكر وكاتب وطابع وناشر، أو بعبارة كل نقطة من تلك النقط السبع تعد بمثابة سيف (داموكليس) المعلّق بشعرة فوق الرأس.

فالرقابة السياسية تستطيع اليوم ــ بسبب ذلك القرار ــ أن تأتي من البغي والعدوان وخنق الأفكار ما لا يصفه قلم ولا يعبّر عنه لسان، وإزاء هذا لا يتمالك الإنسان أن يتساءل: لماذا هذا الغلو في التضييق على حرية الرأي وأي معنى لهذا الاحتياط الجديد؟

فإذا صدر من الناس ما يخل بالأمن العام فإن المحاكم تتولى النظر في ذلك ولديها من القوانين الجنائية ما يمكنها من إنزال العقاب الصارم بكل فتّان مجرم.

وكذلك الأمر إن صدر من أحد ما يؤذي غيره في عرضه أو شرفه أو سمعته أو ماله أو حياته...

فلماذا إذن تلك المضايقات الجديدة؟؟ ألِأن الحكومة تريد أن تحتكر الصواب لنفسها؟ أم لأنها تريد أن تمنع كل معارضة سياسية في هذه البلاد.

لقد عهدنا الحكومة قوية مسيطرة، فلماذا تظهر اليوم ضعيفة خائفة مذعورة فتتسربل بجميع تلك السرابيل التي تظنها واقية حامية؟

إن القوة المادية في يد الحكومة، ولكنها تخشى ما هو أشد قوة وبأساً وهو الرأي الحر، والإقناع بالحجة والبرهان وكلمة الحق تصدر من الأفئدة وتنطق بها الألسنة وتُسطرها الأقلام في غير التباس ولا محاباة، ولا تردد ولا تقصير.

ولو سألنا المشرعين من العرب والفرنسيين رأيهم في القرارات المقيّدة لحرية الرأي عامة وفي القرار المتحدث عنه خاصة لأجابنا الأولون على لسان سعد، حيث يقول: كل تقييد للحرية لا بد أن يكون له مبرر من قواعد الحرية نفسها وإلّا كان ظلمًا، ولأجابنا الآخرون على لسان نابليون:

إذا كانت العاطفة تخلق المجتمع فإن العقل يحفظه، وحيث أن الإنسان بفضل نظامه الفكري يتخذ العقل قاعدة أعماله، وحيث أن الضغط يفسد الإنسان ويحطمه فيجب أن لا يقهر أحد أبداً على اتخاذ ما لا يحس به من الأفكار.

إن الحرية لتنعدم بتاتاً حيث لا يكون واجب ولا قانون. فحرية التفكير التامة المطلقة وحرية القول والكتابة ما لم تمس بالنظام الاجتماعي كلتاهما تعد الأساس الذي تقوم عليه الفضيلة والحرية والسعادة الفردية. أما الحق الطبيعي فيجب أن لا يكون محدوداً بغير قانون دقيق واضح ولا يسوغ لهذا القانون أن يمنع إلّا الأعمال الموجهة توجيهاً مباشراً ضد المجتمع، فإذا كان الأمر بخلاف هذا فإن النظام الاجتماعي يصير طامة وعبودية لا تطاقان ولا يغض عنهما الطرف بحال.

بهذا تحدث نابليون ــ الامبراطور الذي جدد عهد القياصرة في وقته ــ عن ضرورة الحرية في كل مجتمع إنساني وعن ارتباطها الوثيق بالواجب المقدس والقانون العادل.

ونحن ــ إذ نسوق حديث قيصر الفرنسيين في القرن الماضي ــ نتوجه إلى الجنرال جوان فنسأله مرددين مع عمر الفاروق: متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟ فهل لهذا السؤال ــ يا حضرة الجنرال ــ من جواب؟

استعباد ما يدعى «بالأقطار المتأخرة» باسم برنامج «النقطة الرابعة»

«الرأي العام»، العدد 100، السنة الثالثة،
29 رجب 1368 هـ = 27 مايو 1949 م.

في ندوة صحيفة انعقدت أخيراً بـواشنطون أدلى المسـتر «ذين اكسون» بتصريح هام حول برنامج الاستيلاء الاقتصادي الأميركي على ما يصطلح عليه منذ أشهر «بالأقطار المتأخرة».

وقد وردت هذه العبارة لأول مرة في الخطاب الذي دشن به الرئيس طرومان في يناير 1949 عهده الثاني في رئاسة الجمهورية الأميركية..

ويظهر من تصريح وزير خارجية أميركا المشار إليه أن برنامج «النقطة الرابعة» المتعلّق بالبلاد المتأخرة ــ على حد تعبير طرومان ــ إنما هو «تكملة» للبرنامج التي يتألف منها «برنامج مارشال»، وذلك فيما (يخص أوروبا والأقطار التابعة لها فيما وراء البحار).

ولم يكتم المستر دين أكسون أن معارضة هيئة الأمم المتحدة

لما دعاه ببرامج التعاون الفني والاقتصادي تعد من الأسباب التي من أجلها لم يفرغ برنامج «النقطة الرابعة» لحد الآن في قالبه النهائي:

وأضاف الوزير إلى هذا أن الحكومة الأميركية تدرس بجد ونشاط التدابير الصالحة لتنمية وترويح رؤوس الأموال الدولية في البلاد المتأخرة، غير أن الوقت لم يحن بعد ــ كما قال ــ لمناقشة طبيعية تلك التدابير التي ستعرض على المؤتمر البرلماني الأميركي.

بهذا تحدث وزير خارجية أميركا في ندوته الصحفية، وقد أعاد إلى الأذهان ذكرى برنامج «النقطة الرابعة» للاستيلاء الاقتصادي على مستعمرات الدول الأوروبية، هذه الدول التي تكفل برنامج مارشال بفرض السيطرة الأميركية عليها مالياً واقتصادياً على الأقل.

وإذا كان برنامج مارشال لا يهمنا مباشرة وبالذات بقدر ما يهم أوروبا الجاثية أمام الدولار، المستضرعة للرأسمال الأميركي، فإن برنامج «النقطة الرابعة» ينصرف إلينا وإلى الأوطان التي هي في وضعيتنا خاصة ويهددنا جميعاً بسيطرة مالية واقتصادية إن استطعنا أن نعرف بواعثها فمن العسير علينا أن ندرك بدقة ما ستؤدي بنا إليه من نتائج وتطورات، وشرور وآفات...

وبرنامج «النقطة الرابعة» قد أعلن ــ كما قلنا ــ في الخطاب الذي دشن به طرومان رئاسته الثانية للجمهورية الأميركية وذلك في 20 يناير 1949 ويحسن بنا أن نستوعب ما يهمنا في ذلك الخطاب

الذي تضمن أصول السياسة الأميركية في الداخل والخارج ومن هذا العرض الوجيز يتضح لنا بواعث وأهداف السياسة الأميركية في طورها الجديد، أي بعدما خرجت من عزلتها التقليدية المعروفة وأصبحت تجول وتصول كدولة عالمية تريد أن تكون الأولى بدون منازع.

قال طرومان: إن النصف الأول من القرن العشرين قد اتصف بهجومات عنيفة لم يسبق لها نظير ضد حقوق الإنسان، ولهذا أصبح هذا العصر في حاجة ــ قبل كل شيء ــ إلى أن يتعلّم البشر كيف يعيشون في وئام وائتلاف وسلام وانسجام، وأن شعوب العالم لترقب المستقبل في حيرة خطيرة تكاد تستوي فيها الآمال والمخاوف وفي وقت الشك هذا تتجه الشعوب بأنظارها أكثر من ذي قبل نحو الولايات المتحدة ناشدة حسن الإرادة والقوة، وقائداً خبيراً. . .

فهذا كلام واضح يبين المركز الذي تطمع أميركا في شغله بين الدول، والدور الذي تريد أن تتولّاه لفائدتها في العالم أجمع، ثم واصل طرومان خطابه بالتحدث عن أهداف الولايات المتحدة فقال: إننا ننتهز هذه الفرصة فنعلن للعالم المبادىء الجوهرية في الإيمان الذي هو قوام حياتنا، كما نبسط لجميع الشعوب ما لنا من أهداف عامة.

نعم إن الشعب الأميركي ليتمسّك بالإيمان الذي ألهم الأمة منذ نشأتها، فنحن نؤمن بأن لجميع البشر الحق في عدالة واحدة

بمقتضى القانون وفي التمتع على السواء بالخيرات المشتركة، كما نؤمن بحق جميع البشر في حرية الفكر والتعبير عن الرأي وفي المساواة التي فطرهم اللّـه عليها، فلن نترك أنفسنا تحيد عن هذا الإيمان أبداً، وأن الشعب الأميركي ليرغب، بل هو عازم على أن يعمل ما يمكنه من أن يصبح العالم وجميع ما فيه من الأمم والشعوب تملك حرية حكم نفسها بنفسها كما تشاء.

وبعد أن حمل طرومان على ما سمّاه بالفلسفة الشيوعية الزائفة بسط «برنامجاً سلمياً في أربع نقط» يباشر تنفيذه خلال السنين المقبلة، وقد قال طرومان إن البرنامج الأميركي في سبيل السلم والحرية يرتكز على أربع خطوط رئيسية هي:

أولاً ــ مواصلة الإعانة للأمم المتحدة وللهيئات الموالية لها بدون فتور ولا انقطاع، ومواصلة البحث عن الوسائل الصالحة لتقوية سلطتها ونفوذها، ومما سيقوي الأمم المتحدة نشوء أمم جديدة بالأقطار السائرة الآن في طريق الاستقلال السياسي طبقاً للمبادىء الديمقراطية.

ثانياً ــ مواصلة تنفيذ البرامج التي اختطتها أميركا لإنعاش الاقتصاد في العالم.

ثالثاً ــ تقوية الأمم المحبة للسلم ضد أخطار العدوان. وهنا أعلن طرومان اهتمام الدول إذ ذاك بوضع مشروع حلف الأطلنطيك.

رابعاً ــ مساعدة الأقطار المتأخرة على تنمية اقتصادها العام وهذه النقطة هي التي تهمنا إذ هي موضوع بحثنا الآن ولهـذا سنتعرض لها بشيء من التبسيط والتفصيل.

قال طرومان: إنه يجب علينا أن نضع برنامجاً جديداً وجريئاً لنمكّن الأقطار المتأخرة من التحسّن والنمو، وذلك باستفادتها من أنواع رقيّنا العلمي والصناعي.

فإن أكثر من نصف سكان العالم يعيشون في أحوال وظروف تقارب البؤس والتعاسة: تغذية ناقصة، وأمراض فتّاكة، فحياتهم الاقتصادية عتيقة راكدة وفقرهم حاجز، بل خطر ليس عليهم فحسب، ولكن حتى على الأقطار التي هي أغنى وأكـثر منهم ازدهاراً. ولأول مرة في التاريخ تملك الإنسانية من المعارف والفن الآلي ما يخفف آلام تلك الشعوب.

وحيث أن أميركا تشغل مكانة من الطراز الأول بين الأمم، وذلك في مجال تنمية الفنون الصناعية والعلمية، وحيث أن ثرواتنا المعنوية ومعارفنا الفنية تزداد بدون انقطاع ولا تنفد ذخيرتها أبداً فإني أرى واجباً علينا أن نجعل في متناول الشعوب المحبة للسلام وسائل الاستفادة من كثرة معارفنا الفنية، وذلك مساعدة لها على تحقيق مطامحها إلى عيش أرغد وأسعد.

وكل هذه التصريحات المبدئية، وهذه المقدمات الفلسفية،

وهذه البشريات الإنسانية، إنما ساقها طرومان ليعد سامعيه وقرائه لقبول هذه الحقيقة المرة العارية التي تكشف ما وراء الأكمة، وتفضح ما خلف الستار، وتلك الحقيقة القاسية، والمادية المكشوفة، هي قول طرومان بكل صراحة: وبالتعاون مع الأمم الأخرى يجب علينا أن نشجع استخدام رؤوس الأموال في الجهات المحتاجة إلى النمو والتقدّم.

لقد تمخض الجبل، ولكنه ولد... فأراً، كما يقول المثل الإفرنجي المعروف، وكذلك فعل طرومان في خطابه الذي أكثر من ذكر السلم والحرية والسعادة، ولكن ليقول لنا ماذا؟ لا شيء سوى هذا: أيها المستضعفون في نظرنا وحكمنا، افتحوا أرضكم لرؤوس أموالنا التي ستتدفق عليكم من كل جانب، واستعدوا لأن تكونوا لها عبيداً مسخّرين. ففي هذا وفيه فقط، سلمكم وحريتكم وسعادتكم ومن ورائكم سيوفنا تحميكم وإن كنتم لها كارهين... تلك هي «النقطة الرابعة» من برنامج الاستيلاء الاقتصادي على الأقطار التي حكم عليها الرأسمال الأميركي بالتأخر والانحطاط لحاجة في نفس أصحابه يريدون قضائها تحت ستار السلم والحرية والسعادة وما شئت من الأسماء بدون مسميات...

وليس غريباً أن يفكر الأميركان وعلى رأسهم طرومان في الاستيلاء على الأقطار المتأخرة في اصطلاح السياسة التوسعية الجديدة، بل أغرب من هذا أن تنقاد الحكومة الفرنسية ــ مثلاً ــ

بكل ارتياح وحماس لما دعا إليه طرومان من الغزو الرأسمالي، والفتح الصناعي، والاستعمار الاقتصادي الذي إن جنت منه الولايات المتحدة كل خير وفضل فإن الشعوب التي تذهب ضحيته لا يمكن أن تجني منه إلّا الشر آناً واستقبالاً.

وبيان ذلك أنه لم تمر أيام على خطاب الرئيس طرومان حتى اجتمع المجلس الوزراي الفرنسي ودرس النداء الموجه إلى الدول من أجل التعاون باستخدام العلوم والفنون المشتركة في سبيل تنمية اقتصاد البلاد المتأخرة، وقد حبذ المجلس الوزاري كل ما في الخطاب الأميركي، ثم عهد إلى السفير الفرنسي في واشنطون بأن يتصل بوزارة الخارجية الأميركية للوقوف بدقة وضبط على الأهداف المنصوص عليها في خطاب طرومان والوسائل الصالحة لتحقيقها، وقد أعلن المجلس الوزاري إذ ذاك استعداد الحكومة الفرنسية مبدئياً للمشاركة في مشروع التعاون الدولي، كما اقترحته الولايات المتحدة على لسان رئيسها.

والآن ما هي الثمرات التي قد تجنيها أميركا خاصة من تطبيق «النقطة الرابعة» من خطاب الرئيس طرومان؟

إن هجرة رؤوس الأموال الأميركية إلى الخارج واستخدامها في مشاريع الأمم الأخرى لم يكونا قبل الحرب العالمية الثانية متناسبين مع السير المطرد للثراء الداخلي، وقد زادت تلك الحرب في عدم التوازن بين هذا الثراء وقلة الهجرة المالية، وبيان هذا أن

رؤوس الأموال الخاصة المستعملة في المشاريع الداخلية بلغت في سنة 1948 أربعين ملياراً من الدولار، بينما لم تبلغ الأموال المستخدمة في الخارج سوى 900 مليون من الدولار، وأكثر هذه استعملت في أميركا اللاتينية وفي مشاريع البترول بالشرق الأوسط، وكلما قلّت الفرص في يد الرأسماليين لاستعمال أموالهم في الداخل أخذوا يتوقون إلى الخارج.

فالسر الحقيقي الذي يختفي وراء «النقطة الرابعة» المنصوص عليها في برنامج طرومان هو البحث عن الوسيلة الفعّالة لحمل رؤوس الأموال الأميركية على الانتشار في المعمور باطراد وازدياد حسب قواعد وشروط تغري الرأسماليين الأميركان على الانقياد لهذه الحركة، ثم تحمي ــ في نفس الوقت ــ مصالح غيرهم من الرأسماليين الأجانب، وبعبارة أخرى أراد طرومان أن يتيح برنامجه الجديد للرأسماليين أكثر ما أتاح لهم برنامج مارشال من المشجعات والمغريات. وبما أن الأقطار الأوروبية وبلدان الدومنيون البريطاني لم تجلب إليها في سنة 1948 من رؤوس الأموال الخاصة وباسم قانون المساعدة الخارجية التابع لبرنامج مارشال سوى 85,000 من الدولار بدل المليار المسموح به في ذلك القانون. فإن أنظار الحكومة الأميركية انصرفت ــ بطبيعة الحال ــ إلى ما سمّاه طرومان بالأقطار المتأخرة التي يتسع فيها المجال للعمل أكثر من أوروبا والدمنيون والتي تظفر فيها الرأسمالية بالتسهيلات التي قلما تتيسر في غيرها من الأقطار الراقية مالياً واقتصادياً وصناعياً، وهناك عقبة كأداء تقوم في

وجه تطبيق «النقطة الرابعة» بالأقطار المسماة بالمتأخرة، وهي خشية حكومات هذه الأقطار من «الرقابة الأجنبية» أي من التدخل الأميركي، ولكن حكومة واشنطون تفكر في وسيلة تتلافى بها تلك العقبة وتسكن بها تلك الخشية، وهي التمهيد لهجرة رؤوس الأموال الخاصة إلى «الأقطار المتأخرة» بواسطة مؤسسات دولية كالبنك الدولي للتجديد الاقتصادي، وليس هذا بالأمر الجديد في نظر الرأسماليين الأميركان الذين جربوه في كثير من أقطار أميركا الجنوبية وفي إيران بالشرق الأوسط.

وباختصار فإن برنامج «النقطة الرابعة» المتعلّق بما يسمى في اصطلاح طرومان بالأقطار المتأخرة ليس هو في الحقيقة كما وصفه صاحبه، وبعبارة صريحة ليست «النقطة الرابعة» ــ كما تبينّ لنا مما ذكر ــ برنامج سلم وحرية وسعادة ولا وسيلة تطور ورقي وازدهار للشعوب التي تسكن ما يدعوه طرومان بالأقطار المتأخرة، بل هو برنامج توسع رأسمالي، وسيطرة اقتصادية، وقد يكون عاجلاً أو آجلاً أداة رقابة أجنبية وتدخّل أميركي في البلاد التي تنسحب عليها «النقطة الرابعة» وقد تكون هذه شبيهة بالنقطة التي إن سقطت في الإناء المملوء جعلته يفيض ويسيل من كل جانب.

ومن الآن أصبحنا نشاهد ما يقنعنا بأن الحكومة الفرنسية متفقة مع الولايات المتحدة على إدراج شمال افريقيا في قائمة الأقطار المتأخرة، ولا أدل على هذا من قرار الحكومة الفرنسية

المتحدث عنه في صلب هذا المقال، ومن رؤوس الأموال الأميركية التي أخذت تتركز في افريقيا الشمالية عامة وفي المغرب خاصة، وفي 18 مايو روّجت إحدى وكالات الأخبار أن «الأقطار المتأخرة» يجب عليها أن تبدأ خمسين ملياراً من نقودها لتمويل الإعانة التي ستسديها إليها أميركا باسم برنامجها الاقتصادي الجديد في الخارج.

وإذا عهدنا الاستعمار يفتح الأقطار ويسيطر على الشعوب بحد السيف وسياسة القوة فإن الرأسمالية تريد أن تتسلّح اليوم بفلسفة السلم والحرية والسعادة، فتتقدم إلى الأمم لتكتسح أوطانها، وتستولي على خيراتها، وتقبض بيد من حديد على مرافق حياتها، وتتحكم كما تشاء في مصائرها.

فهل ستقف الشعوب المجاهدة في سبيل حريتها موقف التفرّج والخمود والاستكانة من ذلك الاستعمار الرأسمالي الجديد الذي يتهددها بشر الأخطار؟

حول تصريح المسيو فلوري
متى تطبّق فرنسا دستورها الجديد؟

«الرأي العام»، العدد 101، السنة الثالثة،
6 شعبان 1368 هـ = 3 جوان 1949 م.

جرت أخيراً مناقشة حادة في البرلمان الفرنسي حول مسألة الهند الصينية، وفي أثناء تلك المناقشة أثيرت ــ عرضاً ــ مسألة المغرب وتونس بالنسبة للنظام الاستعماري الاندماجي الذي تضمنه الدستور الفرنسي الحاضر والذي اصطلح عليه «بالوحدة الفرنسية».

وبيان ذلك ــ كما ورد في محضر الجلسة البرلمانية ونشر بالجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية ــ أن وزير المستعمرات المسيو كوست فلوري صرّح إذ ذاك قائلاً: إن الدستور كما جعل من المستعمرات «أقطار ما وراء البحار» فكذلك حول الحمايات إلى «دول مشاركة».

وقد أثار هذا التصريح ثائرة المسيو بيير كوط ــ أستاذ القانون الدولي وعضو الوزارة سابقاً ــ فتصدّى لمناقشة وزير المستعمرات

ومحاججته بما يرفع اللبس، ويبدد الشك، ويرد الحق إلى نصابه، ونظراً لأهمية الموضوع، وخطورة المسألة، ووجاهة الاعتراض نثبت المناقشة التي وقعت بين الوزيرين ــ السابق والحاضر ــ وهما قانونيان قديران، فبماذا اعترض بيير كوط على كوست فلوري عقب تصريحه المذكور؟ قال بيير كوط مستوضحاً وزير المستعمرات: هل يجب علينا ــ حسب التأويل الحكومي ــ أن نفهم أن المغرب وتونس دولتان مشاركتان؟ فما كان الوزير إلّا أن أجاب: يقيناً.

وهنا نريد أن نقف وقفة قصيرة لنلاحظ أن وزير المستعمرات لم يصادف الصواب أبداً بما قال وادّعى، فالدستور الفرنسي تضمن حقيقة فصلاً خاصاً بما سمّاه واضعوه بالوحدة الفرنسية وقد نصّت المادة رقم 60، على أن الوحدة الفرنسية تتألف من الجمهورية الفرنسية المشتملة على فرنسا نفسها والمقاطعات الخارجية وأقطار ما وراء البحار وهي عبارة عن المستعمرات، هذا من جهة ومن جهة أخرى تتألف الوحدة الفرنسية من الدول المشاركة، فواضح من هذا أن تلك المادة من الدستور الفرنسي لا تقرر رسمياً وبالتنصيص اعتبار المغرب وتونس ــ مثلاً ــ دولتين مشاركتين وإنما ذكرت مشمولات الوحدة الفرنسية بصفة عامة ومن غير تصريح بالأقطار التي تعتبر حالاً أو استقبالاً عناصر وأعضاء في تلك الوحدة، وهذه كانت ولا تزال ــ في الواقع ــ اسمًا بدون مسمّى، ومشروعاً دستورياً فرنسياً دون تحقيقه صعوبات جمة، وعقبات كأداء، ومشاكل أعقد من ذنب الضب..

ويوضح الدستور الفرنسي في مادته الواحدة والستين وضعية الدول المشاركة في الوحدة الفرنسية فينص على أنها ليست وضعية واحدة، عامة، شاملة، وإنما لكل دولة مشاركة وضعيتها الخاصة التي هي نتيجة العقد الأساسي المنظم للعلائق بينها وبين فرنسا، ولا يستنتج من هذا النص أن معاهدة الحماية ــ مثلاً ــ هي التي يعبّر عنها بذلك العقد، بل لا بدّ من معاهدة جديدة تنظم العلائق بين فرنسا والقطر الذي يقبل طوعاً واختياراً ــ لا قهراً وكرهاً ــ الانضمام إلى الوحدة الفرنسية بصفته عضواً رسمياً فيها أي «دولة مشاركة» حسب الاصطلاح الوارد في الدستور الفرنسي. ونعود إلى تصريح وزير المستعمرات لنؤكد مرة أخرى وعلى ضوء البيان السابق أنه ليس بصحيح سواء من الوجهة القانونية والدستورية أو من الوجهة السياسية والواقعية، ولهذا لا يستحق ذلك التصريح أن ينظر إليه كحقيقة مسلمة ولا كذلك كقول يعبّر عن وجهة نظر الحكومة الفرنسية، وإنما هو رأي شخصي خاص بصاحبه فلا يصح أن تعد الحكومة الفرنسية مسؤولة عنه ومقيّدة به، كما صرّح بذلك ناطق بلسان الحكومة في وزارة الخارجية وسنلمّح لهذا التصريح فيما بعد. وإن ما ذهب إليه الوزير من اعتبار المغرب وتونس «دولتين مشاركتين» ــ حسب التأويل الحكومي في نظره ــ لا ينبني على أي أساس ولا يستند على أية حجة كيفما كانت صفتها، وكل ما ورد في الدستور الفرنسي عن المسألة الاستعمارية إنما هو شيء نظري، ثم إنه لا ينطبق على المغرب أو تونس انطباقاً

إجبارياً لا رسمياً ولا عملياً، ذلك أن الدستور الفرنسي لا يتقيّد به غير أهله.

ونتابع عرض المناقشة البرلمانية بما راج ـ في الجلسة الثانية ـ من المحاورة في شأن الدول المشاركة وذلك بين كوسط فلوري وزير المستعمرات وبين بيير كوط الذي تولىّ الاعتراض عليه بحجة القانون وقوة المنطق، فقد سأل بيير كوط الوزير هذا السؤال: هل لك أن تقول لي ما هي ـ في نظرك ـ السلطة التي يناط بها التصريح بأن الدولة الفلانية أو القطر الفلاني كلاهما دولة مشاركة؟ فأجاب الوزير: إذا كانت البلاد دولة مشاركة قبل الدستور فهذا إنما سجل حالة واقعية، وإذا كانت تلك البلاد ستنتقل إلى وضعية جديدة فأنا أؤيد وجهة نظرك، وعلى هذا اعترض بيير كوط بحق قائلاً: ولكن قبل الدستور لم توجد دول مشاركة، وإنما كانت توجد عدة دول مرتبطة مع فرنسا بمعاهدات الحماية، وبناء عليه فقد كانت هذه الدول ذات نظام قانوني دولي، وأنت تقول بأنه حدث جديد في المسألة، فكيف كان هذا؟ الحقيقة أنه حدث بمحض إرادة فرنسا، وإني لأتعجّب من أن يحتضن قانوني مثلك تلك النظرية الزائفة، ولما سألتك قبل هذا: هل تنسحب هذه النظرية على المغرب وتونس أجبتني نعم، ولكن أليست وضعية الدولتين المذكورتين نتيجة لاتفاق؟ ولتغيير هذا يلزم إيجاد اتفاق آخر، وإبرام عقد جديد، أنت تقول إنه حدث جديد بسن الدستور لا غير، وأنا أردّ عليك متذرعاً بالحكمة والصواب، وبقوة المنطق وحتى

بالقانون الدولي، نعم أردّ عليك معتمداً على كل هذا بأن «صفة» النظام لا يمكن أن تتغير إذا كان هذا النظام لا ينتج عن اتفاق قد تغير في نفسه وذاته، فكل ما نستطيع قوله هو أن الهند الصينية والمغرب، وتونس أقطار مستدعاة للانخراط في الوحدة الفرنسية، كما أن كل ما نستطيع فعله هو أن نبينّ لتلك الأقطار أن من مصلحتها ــ وأنا أرى هذا بكل إخلاص ــ أن تنتقل من وضعية الدولة المحمية إلى وضعية الدولة المشاركة، ولكن ما دامت تلك الأقطار لم تقبل فأنت لا تستطيع أن تفرض عليها ذلك التغيير في «صفة» نظامها الحاضر.

وجواباً عن هذا قال وزير المستعمرات: إن نظريتك قد تكون ــ بتسامح ــ صحيحة وإن كنت أظنها باطلة، نعم قد تكون مع هذا صحيحة بالنسبة للدول المشاركة غير الفيتنام... ولكن بيير كوط ردّ على هذا بقوله للوزير: إني سعيد بأن أحصل منك على هذا الاعتراف، وهو ــ بعدما قلت بصحة نظريتك الأولى بكيفية تامة مطلقة ــ تصريحك الآن بأنها لا تنطبق إلّا على الهند الصينية وحدها،وعند ذلك تراجع الوزير فقال: لم أقل هذا، بل أحتفظ بنظريتي، وأكتفي بهذه الملاحظة، وهي أنه من العبث المناقشة في المسألة التي تشغلنا...

وهكذا أدرك «شهرزاد» الصباح فسكتت عن الكلام المباح؟...

وإن المحاورة التي أتينا بها لا تحتاج إلى الشروح والتعاليق، لأنها واضحة الأسئلة، صريحة الأجوبة، جلية المقاصد، بيّنة التعابير، وقد كفانا بيير كوط مؤونة الردّ والاعتراض على وزير المستعمرات الذي أرسل الكلام على عواهنه وانهزم آخر الأمر مذعناً للحق تارة بلسان المقال، وتارة بلسان الحال. . .

[حذفته الرقابة]

. . . ففي المغرب ــ مثلاً ــ كتبت رصيفتنا «البوتي ماروكين» وذلك تعليقاً على المحاورة بين كوسط فلوري وبيير كوط ما يلي: لقد بيّن بيير كوط ــ بمنطقه المعهود ــ لمسيو كوسط فلوري أن تصريحه جاء مناقضاً للقانون الدولي والسياسي، فهو مناقض للقانون الدولي لأن علائق فرنسا بالمغرب تقوم على أساس نظام شرعي دولي. . . وهو مناقض للقانون السياسي، لأنه مخالف لروح الدستور الفرنسي الذي أعلن حق الشعوب في حرية التصرف في أمرها وجعل هذا المبدأ هو الأصل والأساس في انضمام الشعوب إلى الوحدة الفرنسية، ثم أردفت الجريدة هذا بقولها: وأخيراً ألا تظهر في كل يوم السياسة المتبعة من حكومة الحماية بمظهرها المضاد للديمقراطية والمصلحة الاجتماعية فتبرهن بهذا على احتقارها لمطامح الشعب المغربي؟ إن التاريخ الحديث ليبينّ أنه ليس في الإمكان أن يدّعي أحد قهر الشعوب باستمرار، وأن عزيمة التحرير عند الرجال والأمم لا تغالب. . . أما تصريح مسيو كوسط فلوري فليس من شأنه غير إفساد العلائق بين الشعبين المغربي والفرنسي، وكيفما كان الأمر فمن الواجب علينا إنارة الرأي العام في البلاد.

وقياماً بهذا عمل مندوب تلك الرصيفة في باريس للاتصال بموظف في «الكي دورسي» ــ وهي كناية عن وزارة الخارجية الفرنسية ــ فأفضى إليه ذلك الناطق بلسانها مصرّحاً بأن مسيو كوسط فلوري لم يتكلّم أثناء المناقشة البرلمانية إلّا باسمه الشخصي، ولكن المندوب المذكور لاحظ أنه إزاء اختلاف الوزراء في المسألة أصبح يتعينّ على الحكومة الفرنسية أن توضح موقفها بكل دقة وجلاء، وقد أشار المندوب إلى صدى المسألة في مختلف الصحف الفرنسية وإلى ما يشاع من أن استقالة كوسط فلوري أصبحت مطلوبة، غير أن هذا ــ كما قال ــ لا يحل المشكلة، ولهذا ينتظر من الحكومة الفرنسية أن تتخذ مسؤولياتها بكيفية علنية ورسمية فتبين وجهة نظرها في المسألة القائمة، ولعل هذا ــ كما يروّج في الأوساط الباريسية ــ سيتم قريباً فيتولىّ ناطق باسم وزارة الخارجية الإدلاء إلى الصحفيين بتصريحات تشرح الوضعية القانونية لكل من المغرب وتونس.

هذا ما كتبته الرصيفة الفرنسية الحرة التي روت ــ جادة أو مازحة ــ أن الموظفين بوزارة الخارجية «الكي دروسي» لا يحبون «الأساطير» المقلقة، ولهذا تحمرّ وجوههم خجلاً بمجرد ما يتحدث لهم المرء عن وزير المستعمرات المسيو كوسط فلوري، وقد ذكرت أن أحدهم قال: يجب عدم تأنيب ومواخذة المسيو كوسط فلوري، لأنه لم يطالع الدستور أبداً؟

وسواء صحّت هذه الملاحظة القارصة اللاذعة أو لم تصح

فإنها تنطبق تماماً على الوزير المذكور وما ظهر به في المناقشة من قلة الاطلاع والخبرة في موضوعها الخطير.

هذا وقد روّج بعضهم في المغرب حول تصريحات الوزير المذكور ما يُعد ــ في الحقيقة ــ إما جهلاً أو تجاهلاً، وإما تحاملاً وافتياتاً. فقد كتبوا فتحملوا مسؤولية ما كتبوا أن وزير المستعمرات الفرنسية «صرّح باسم حكومته» أثناء المناقشة البرلمانية أن المغرب أصبح مندمجاً في الوحدة الفرنسية طبقاً لنص الدستور، وقد علمنا كما علم الناس طراً في الداخل والخارج أن ذلك الوزير لم يصرّح باسم حكومته، وإنما تكلّم باسمه الشخصي لا غير، فمتى يفهم أولئك أن قضية المغرب قضية شرعية عادلة لا تحتاج إلى أن يخدمها أهلها بغير الصدق والحقيقة؟ فالحق فيها واضح، والحجة جلية، وقد رام الاستعمار أن يصارع الحق فصرعه على يد وزير مثله، وعالم قانوني نظيره.

وقولنا الفصل في المسألة التي تشغلنا الآن هو أن وزير المستعمرات الفرنسية ليس في العير ولا في النفير، لأن المغرب وتونس لا يخضعان لسلطته، ولا علاقة لهما مطلقاً بوزارته، بل هما ــ بصفتهما دولتين صاحبتي كيان، وسيادة، ووضعية قانونية ودبلوماسية خاصة ــ تابعان لوزارة الخارجية دون غيرها، فما دام لم يصرّح وزير الخارجية أو رئيس الوزارة بمثل ما صرّح به وزير المستعمرات فليس لنا أن نجزع ونهلع، وماذا يفيد الجزع والهلع

وقضية المغرب هي أحوج ما تكون اليوم إلى العمل الصحيح المجدي الذي يحق وحده الحق ويبطل الباطل؟ وليست الدعاية الفارغة من ذلك العمل ولا مجرد الاحتجاج بالقول دون الفعل فقضية المغرب ليست قضية برقيات انتخابية، ونشرات دعاوية، وهمسات سفسطائية، بل هي قضية علم صحيح، وعمل صالح، وتضحية غالية أولاً وآخراً.

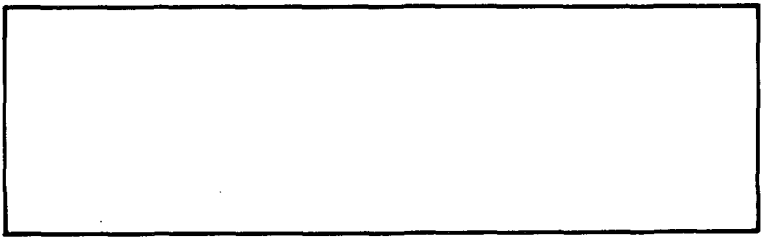

«الرأي العام»، العدد 102، السنة الثالثة،
13 شعبان 1368 هـ = 10 جوان 1949 م.

[مقال حذفته الرقابة]

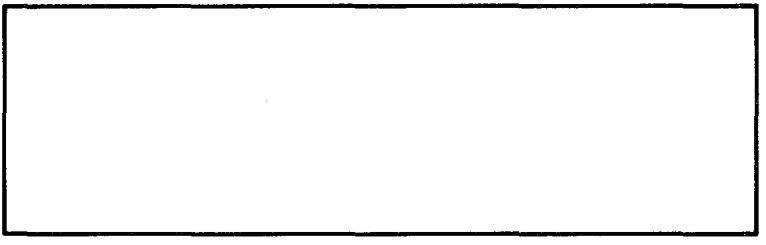

«الرأي العام»، العدد 103، السنة الثالثة،
20 شعبان 1368 هـ = 17 جوان 1949 م.

[مقال حذفته الرقابة]

مجلس شورى الحكومة
«حقائق... وذكريات...»

«الرأي العام»، العدد 104، السنة الثالثة،
27 شعبان 1368 هـ = 24 جوان 1949 م.

[حذفته الرقابة]

. . . ونريد اليوم أن نتحدث عن قرين ذلك القسم، بل شقيقه وهو القسم المغربي من مجلس شورى الحكومة.

ونتساءل أولاً: كيف تألف ذلك القسم منذ أكثر من سنة ونصف؟ وجواباً عن هذا نقول:

في دجنبر 1947 أجرت إدارة الحماية الفرنسية ببعض المدن المغربية دون سائرها ما لقبته «بالانتخاب»، وقد زعمت تلك الإدارة أن هذا «الانتخاب» ــ على حدّ تعبيرها ــ إنما كان «الخطوة الأولى» في طريق ما سمّته «بالإصلاح الديمقراطي»، ولكن الدائرة الضيقة ــ كسم الإبرة ــ التي تقررت رسمياً لذلك الانتخاب المزعوم، والطريقة التي شرعت له، والكيفية التي تحقق بها عملياً كل هذا جعل الانتخاب المذكور أبعد شيء عن الحرية والديمقراطية.

ومهما يكن فقد جرى ذلك «الانتخاب» ـ بعجره وبجره ـ وتكوّنت على أساسه الزائف المتداعي المجالس الاستشارية المغربية من غرف تجارية وفلاحية، وقد تم كل هذا كما شاءته إدارة الحماية واقتضته سياستها التقليدية المعروفة عند الخاص والعام في الماضي والحاضر.

ونوضح هنا أن إدارة الحماية ـ بإقدامها على السماح بذلك «الانتخاب» في تلك الظروف ـ إنما كانت تتوخى إتاحة الفرصة والمناسبة لظهور عناصر تعاونية جديدة تخلف الفئة التعاونية القديمة التي أخذت تتلاشى مع مرور السنين وكادت تشرف على الانقراض، وبعبارة أرادت الإدارة الفرنسية أن تعمل لإنعاش سياسة ليوطي التي أكل الدهر عليها وشرب، ورغبة في هذه الخطة الرجعية عمدت الإقامة العامة ـ بواسطة «انتخاباتها» ـ إلى إدخال عناصر من الشباب المغربي إلى المجالس الاستشارية، وبهذا تحققت مآرب الحماية الفرنسية بجلب طائفة من الشباب إلى حظيرة الهيئات الرسمية وتوجيهها وجهة أخرى هي وجهة التقارب والتفاهم والتعاون بين الطرفين، وقد تم هذا بسرعة غريبة فأنتج بينهما من حسن العلاقة وتبادل المصلحة ما هو مشاهد في البلاد ـ وا أسفاه؟ ـ منذ أكثر من سنة ونصف.

وباختصار فقد كانت العمليات الانتخابية إذ ذاك مناورات سياسية، وكانت ـ في الواقع ـ «مرحلة انتقال» من عهد التطرف في الوطنية والمعارضة في السياسة، إلى عصر الاعتدال والانقياد

لخطة التقارب والتفاهم، والتعاون في دائرة الحماية وعلى أساس سياستها التي جرى عليها ليوطي قديماً والتي صرّح الجنرال جوان ــ بعد نجاح الانتخاب المزعوم ــ بأنه موطد العزم على تجديد عهدها واتخاذها في سياسته العامة قدوة ووجهة ومنهاجاً.

وإذا كانت للقسم الفرنسي من مجلس شورى الحكومة هيئة انتخابية مباشرة، هي المسماة بالهيئة الناخبة الثالثة ــ طروا زيام كوليج ــ فإن القسم المغربي لا يملك شيئاً من هذا، فالأعضاء المنتخبون (بالفتح)، على حدّ تعبيرهم وتعبير الإدارة ــ إنما دخلوا إلى القسم الجديد من مجلس شورى الحكومة بصفتهم ممثلين للغرف التجارية والفلاحية فقط، ولم يدخلوا إليه عن طريق الانتخاب العام الحرّ المباشر، كما هو شأن الفرنسيين في هذه البلاد.

فمن المبالغة، بل من الافتيات والباطل أن يسمى أولئك الأعضاء أنفسهم «بالمندوبين المنتخبين (فتحاً)» إيهاماً بأنهم «نواب الشعب» وأنهم لهذا يمتازون عن غيرهم من أعضاء القسم المغربي في مجلس شورى الحكومة.

وقد اجتمع القسم المغربي لأول مرة بمشاركة أولئك الأعضاء الجدد في يبراير 1948، ولما حان وقت الاجتماع أخذت تبدو في الصحف الفرنسية مخاوف كثيرة ، ذلك أنها كانت تخشى من دخول عناصر «وطنية» مغربية إلى مجلس شورى الحكومة قيام معارضة سياسية صاخبة فيه قد تؤدي زوابعها وأعاصيرها إلى اصطدامات

عنيفة مع رجال الإدارة، وشاعت إذ ذاك في بعض الأوساط المتصلة بالأعضاء الجدد أن هؤلاء إنما تهافتوا على أبواب الانتخاب المزعوم، وانغمروا في جو المجالس الاستشارية، واحتلوا الكراسي بمجلس شورى الحكومة لا لشيء سوى خدمة الصالح العام، وعرقلة خطة الحكومة، وإحباط سياستها بجميع وسائل وأساليب المعارضة والمقاومة، وبسبب ما راج وقتئذ من هذا وذاك أخذ كثير من الفرنسيين يتوهمون أن البلاد ستشهد ــ في أول اجتماع لمجلس شورى الحكومة ــ معركة سياسية حامية دامية تكون هي الأولى من نوعها في تاريخ المغرب الحديث، بل ظن أولئك أن المعركة لن تقتصر على سلام الكلام ولكن سيعزز القائلون قولهم فيها بخشب الكراسي والأبواب والنوافذ، كما هو جدير بكل ملحمة سياسية متطرفة. . .

وجاء يوم القسم المغربي الجديد من مجلس شورى الحكومة، فلم تنزعج الحكومة أي انزعاج، ولم تجند الجنود، ولم تعد سيارات الاسعاف الطبي. . .

لم يكن شيء من هذا ــ بالطبع ــ بل كان ما هو المنتظر والمتوقع وهو ورود السيارات الفخمة تحمل حضرات الأعضاء القدماء والجدد وكلهم يرتدون أفخر الثياب والرياش، فما شئت من جلابيب وسلاهم، ومن بذلات وطرابيش وكلهم يفوحون عطراً وطيباً، ويلمعون صقلاً وغبطة. . .

ثم انعقدت الدورة المنتظرة... فكانت طبعاً شبيهة بأخواتها، وكان الأعضاء الجدد ـ كغيرهم من زملائهم في المجلس ـ مثال الهدوء والسكينة، والانقياد والاستقامة، والتؤدة والرزانة والتأدب والمجاملة، والتناسق والنظام... كسواهم من الأعضاء القدماء.

وقد أبى الجنرال جوان إلّا أن يتحدث عن هذا في خطابه الافتتاحي وينوّه «بالعهد الجديد» وبرجاله المرضي عنهم، قال:

«للمرة الأولى، أيها السادة، يمثل القسم المغربي في هذا المجلس أعضاء منتخبون (فتحاً)، وعليه فللمرة الأولى ستتجلّى لنا منه ـ كما هو أملي ـ مظاهر إدارة مشتركة فيما يتعلق ببعض المصالح المغربية الخاصة، وهذا ـ لعمري ـ إصلاح عميق ذو ديمقراطية، وهو ملائم بإنجازها في هذه الإيالة السعيدة، ثم قال موضحاً ومدققاً:

إن الطريقة قد بوشر تخطيطها، وهي التي سرنا عليها جميعاً منذ خمس وثلاثين سنة، ومهما يكن من الأمر فإننا سنسلكها ـ يداً في يد ـ لنصل فيما وراء العواصف إلى محيط ساكن...

وقد أراد الجنرال جوان بهذا أن يلفت النظر إلى أنه للمرة الأولى في تاريخ الحماية أصبح القسم المغربي في مجلس شورى الحكومة يتركب من عناصر منتسبة إلى المعارضة السياسية باسم الوطنية... وإن ما ظفر به الجنرال لم يتمكّن منه أي واحد من

أسلافه في الإقامة العامة، ولهذا قوي أمله في أن تظهر سياسة التعاون في المغرب بمظاهر إرادة مشتركة بين الفريقين ولصالحهما معاً في دائرة النظام السياسي الحاضر، ويوضح الجنرال فكرته فيعلن بصراحة تامة أن انتخابات المجالس الاستشارية وما أدت إليه من إدخال عناصر مغربية جديدة إلى مجلس شورى الحكومة، كل هذا جاء ملائمًا للخطة السياسية التي عهدت إليه الحكومة الفرنسية بإنجازها في المغرب. ولا يفوت أحداً ما يوجد من مغزى سياسي في إقدام الجنرال جوان على التصريح بذلك في ابتداء الدورة الأولى للقسم المغربي الجديد.

أما الصحف الفرنسية التي طالما ساورتها المخاوف من نتائج «الانتخاب» فسرعان ما تبددت مخاوفها تلك وأصبحت تتحدث عن جلسات القسم المغربي، وعن سيرة العناصر الجديدة، ومواقفها فيه بكل ما استطاعت من أحاديث الثناء، والإشادة والإعجاب، بل رأينا بعض تلك الصحف ــ وهي لافيجي ماروكين ــ لا تبخل على العناصر المذكورة بلقب «الزعماء» في حين أنها كانت فيما قبل لا تلقّبهم إلّا بالمهيجين والفتّانين...

وهكذا وبين عشية وضحاها تم للإدارة الانتصار في سياستها وخطتها وذلك من حيث كان لغيرها ــ في الواقع ــ شر اندحار وانتحار...

وفي كل دورة يجتمع الفرنسيون قبل المغاربة، ويحاسب

الأولون الحكومة على سياستها الاقتصادية والاجتماعية، وبخلافهم المغاربة الذين يجتمعون ـ معممهم ومطربشهم وحاسرهم ـ لينصتوا في صمت ووقار لأصحاب البذلات والبرانيط من رجال الإدارة، وقد يتحادث الفريقان، ويتساءلان، ويتجاوبان... ولكن في جو كله صفاء ومودة، وابتسام ومغازلة لا ينتهيان... وروح التقارب والتعاون تغمرهم، وأجنحة الحماية ترفرف عليهم، وعين رضاها تلحظهم وتكلؤهم أجمعين.

أما الشعب فيتلو في كل مرة مع الشاعر:

بأية حال عدت يا عيد؟
بما مضى؟ أم لأمر فيك تجديد؟

ولكن سرعان ما يصطدم بالحقيقة المرّة يسمع صوت الحق يناديه: ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم، قل إن هدى اللّه هو الهدى...

سياسة وعد... ووعيد؟

«الرأي العام»، العدد 105، السنة الثالثة،
4 رمضان 1368 هـ = 1 يوليه 1949 م.

عقد مجلس شورى الحكومة دورته الصيفية يوم الإثنين 20 جوان، وقد دشن المقيم العام هذه الدورة بخطاب كالمعتاد، ونحن في حديثنا عن هذا الخطاب لا نريد أن نتعرض إلاّ لما ورد فيه خاصاً بالسياسة من بعيد أو من قريب، ونبدأ بالإشارة إلى أن كثيراً من النـاس ــ إن لم نقل جميعهم ــ قـد ذهبوا في فهم وتـأويل التصريحات السياسية المقيمية مذاهب مختلفـة، ومما سبب هـذا ما أحاط تلك التصريحات من الغمـوض والإبهام ولعلهـما كانـا مقصودين لحاجة في النفس... ومهما يكن فقد أغنى التلويح فيها عن التصريح، واللبيب يفهم بالإشارة ــ على حدّ تعبـير المثل السائر ــ .

ولعلنا نرسل نوراً كشّافاً على الخطاب المقيمي المذكور بإعلان الباعث الحقيقي على التصريحات الواردة فيه، وما ذلك الباعث إلاّ الزوبعة التي أثـارها، منـذ أسابيـع في البرلمـان وخارجـه وزير

المستعمرات الفرنسية المسيو كوسط فلوري، ومن الحق أن نعترف بأن التصريحات المقيمية لم تأت بجديد في الموضوع وإنما أكدت ـ مرة أخرى وبعبارات مختلفة ـ ما تضمنه البلاغ المقيمي الصادر في شأن المناقشة البرلمانية حول موقف المغرب من مشروع الوحدة الفرنسية، كما اشتملت التصريحات المقيمية على التذكير بما ورد في خطاب رئيس الجمهورية الفرنسية بمدينة تلمسان عن المغرب وعلاقته بفرنسا، ولأهمية هذا نرى ـ بهذه المناسبة ـ أن نثبت هنا تصريحات المسيو فانسان أوريول، فهي ذات مغزى سياسي جدير بالاهتمام من المغاربة خاصة. مما قاله رئيس الجمهورية في مأدبة البلدية بتلمسان وبمحضر الجنرال جوان: إن فرنسا تؤكد بلساني وبصراحة رائعة أنها مصممة على أن تبقى وفيّة للمعاهدات الدولية التي وقّعت عليها وللأنظمة التي قررتها هذه المعاهدات، كما هي مصممة على الوفاء لمثلها الأعلى في العدالة والإنسانية.

ونحن إن أغفلنا هذه العبارة الأخيرة نجد أن رئيس الجمهورية بتصريحه ذلك إنما أكّد استمرار فرنسا في تطبيق سياستها باسم الحماية وعلى أساساها وفي نطاقها،ومعناه أن فرنسا لا تفكر الآن في تغيير الوضع السياسي القائم في المغرب، بل تريد التمسّك «بإبقاء ما كان على ما كان» وقد يستنتج من هذا أن النظام السياسي المفروض على المغرب لم يطرأ عليه تغيير بسبب إحداث الدستور الفرنسي لما يصطلح عليه بالوحدة الفرنسية، ولكن هذا الاستنتاج نفسه لا يطمئننا على مصير الوطن المغربي بصفة رسمية، صريحة،

نهائية، لأن إدماج قطر من الأقطار المسماة «بالمحمية» لا يستلزم ــ في نظر السياسة الرسمية الفرنسية ــ تجديد المعاهدة التي تنظم علاقة «الحامي والمحمي» وهذا ما صرّح به المسيو كوسط فلوري نفسه، وهو موضوع الحوار الذي نشب في البرلمان أخيراً بينه وبين بيير كوط الوزير السابق.

ثم تابع رئيس الجمهورية تصريحاته مخاطباً الجنرال جوان بقوله: قل له (أي لجلالة السلطان) إن الجزائر وفرنسا لا تؤلفان إلّا روحاً واحدة، إذ هما ــ إلى الأبد ــ متحدتان اتحاداً لا تنفصم له عروة، وهو اتحاد قائم على الهدوء والنظام ومتجه في سبيل الازدهار المشترك.

ولعل رئيس الجمهورية أراد بقوله هذا أن يقدم القطر الجزائري لشقيقه المغرب مثالاً وقدوة في العلاقة مع فرنسا ودولتها...

[حذفته الرقابة]

... وقد ختم المسيو فانسان أوريول تصريحاته عن المغرب قائلاً:

قل له إن هذا الشعب يفهم أن الديمقراطية نظام صعب وأن الحرية لا تستحق إلّا بتدريب طويل وأن كل مشروع إنساني بعيد وعسير، وأن الإنجازات بطيئة...

[حذفته الرقابة]

. . . ويظهر من تعليق الصحافة الفرنسية هنا على خطاب رئيس الجمهورية الذي تخلى عن رحلته إلى المغرب الأقصى أن المسيو فانسان أوريول تعمّد ــ أثناء زيارته لتلمسان ــ أن يخاطب المغرب والمغاربة من وراء الحدود وأن يسمعهم من خلف الستار أو «السور الحديدي» كلمات ذات مغزى سياسي واضح جداً، كما قالت الجرائد الفرنسية بالمغرب، ولم يكن واضحاً ــ في الحقيقة ــ غير الارتياح والاطمئنان الذين قابلت بهما الصحف الفرنسية تلك الكلمات الرئيسية السياسية.

وقد أبى الجنرال جوان إلّا أن يذكر بها تذكيراً في خطابه بالقسم الفرنسي من مجلس شورى الحكومة، ولم يكتم المقيم العام سامعيه بأن الباعث لرئيس الجمهورية على تصريحاته في خطاب تلمسان هو وضع حدّ نهائي «لحرب القلم» التي دارت حول تصريحات كوسط فلوري، ورغبة في إيقاف تلك المعركة القلمية وتلافياً لأن يتورط الجميع في طرق مجهولة تولى رئيس الجمهورية صراحة ــ حسب قول المقيم ــ التأكيد من جديد بأن فرنسا لا تزال وفيّة لمعاهدة الحماية ونظامها، وفي نظر المقيم أن هذا التصريح يرجع بسياسة فرنسا إلى ما سماه «بحدود القانون»، كما يجعل هذه السياسة أكثر وضوحاً من ذي قبل ويقوي في نفس الوقت تصميم فرنسا على متابعتها إلى أجل غير معلوم؟

وبعدما أعلن الجنرال جوان هذا أخذ يبسّط حقيقة أمر تلك السياسة أو «المهمة»، كما سمّاها فقال إنها تنحصر في قيادة تطور

الشعب المغربي والسير بهذا التطور نحو هدفه ومنتهاه، ولم يبخل المقيم العام بتوضيح ما يراد بالتطور وهو العمل على أن تكون الحالة العامة في المغرب ملائمة لمقتضيات حياة الدولة العصرية مع الارتباط بالعالم الغربي، ويرى الجنرال جوان أن هذا يتم بتكوين عدد متزايد من الفنيين والاختصاصيين والإداريين، وباقتران هذا الإعداد بإنجاز الإصلاحات التي من شأنها ــ بعد تيسير المقدرة والكفاءة ــ أن تسهّل تطبيق الحريات الديمقراطية والارتقاء إلى المناصب ذات المسؤولية، وقد أردف الجنرال هذا بقوله: إن هذين اتجاهان متقابلان ينبغي تنسيقهما في نظام محكم، ولكن لا سبيل إلى هذا في غير السلم والطمأنينة وبدون تعاون نزيه وثيق مجرد عن كل سوء نيّة...

أما قول المقيم في قيادة تطور المغرب وتكوين الأكفاء في كل ميدان، وإنجاز الإصلاحات السياسية فلا نعترض عليه إلّا من حيث أن هذا كله يجب أن يتولاه المغاربة أنفسهم وإلّا كان الكلام فيه صيحة في واد، وبقيت المشروعات حبراً على ورق وظلت النوايا والوعود أحلاماً وخيالات لا تسمن ولا تغني من جوع، وأما تقييد تطور المغرب بالمحافظة على نظام الأمن الحالي وخطة التعاون الجارية اليوم في البلاد فليس من رأينا مطلقاً، وليس معنى هذا أننا نؤثر الفتنة على السلم وأننا نرفض كل مساعدة، بل إن وجهة نظرنا تختلف في مسألة الأمن والعمل مع وجهة نظر الإقامة العامة، ولا يجهل أحد أن الأمن والتعاون هما اليوم في صالح الفرنسيين

وأشياعهم داخل المجالس وخارجها أكثر مما هما في صالح الشعب بالحواضر والبوادي. . .

[حذفته الرقابة]

. . . ثم انتقل المقيم العام من الكلام عن تطور المغرب وعما دعاه «بمهمة» فرنسا إلى سياسة التهديد، والوعيد فتحدث في إبهام وغموض عن المتسرّعين» وعن «دعاة البغضاء» الذين لا يترددون في الإشارة على الناس بما لا تحمد عقباه وفي إبرام المحالفات الفظيعة، ولم يقف المقيم عند هذا الحدّ، بل تجاوزه إلى التصريح بمسؤولية من عناهم أمام ملك البلاد وأمامه هو بصفته الرجل الذي يناط به حفظ الأمن والنظام.

وقد أعلن المقيم هذا توعّداً وإنذاراً والحقيقة هي أنه لا يكاد يخلو أي خطاب له، منذ أتى إلى المغرب من عبارات التهديد، ولولا حوادث طارئة وظروف جديدة لما كان في هذا التهديد ما يلفت الأنظار بكيفية خاصة، ومهما يكن فإن عبارات التهديد الواردة في خطاب المقيم ظلّت غامضة ملتبسة بحيث لا يعرف أحد بضبط ودقة من هم المقصودون بالذات، وهل قصد هؤلاء بعبارة، وأولئك بعبارة أخرى، أو هل قصدهم جميعاً بالعبارات كلها، وماذا عنى بالإشارة بما لا تحمد عقباه، وبالمخالفات الفظيعة؟ كل هذا بقي لغزاً معمى. . . وقد حاول وفد الغرف التجارية أن يستوضح المقيم العام عن ذلك في زيارة خاصة. . . لأن «القوم» ضجروا من

التهديدات وضاقوا ذرعاً بها، ولكن المقيم أجابهم بأن تصريحاته تعد عادية لاشتمال خطبه عليها، وقد وعدهم بحذفها من خطابه في القسم المغربي لمجلس شورى الحكومة، غير أنه صرّح في أول اجتماع لذلك القسم بأن تهديداته موجّهة إلى سكان المغرب عامة وليست هي موجهة بأية صفة من الصفات إلى أعضاء مجلس شورى الحكومة، ومعناه أن هؤلاء يعدون من الحكومة وإليها، ولهذا لم يقصدهم المقيم بتهديداته، وهذا ــ كما قالت إحدى الجرائد الفرنسية ــ اعتراف بأن ذلك المجلس لا يمثل الأمة ولا يمكن أن يتكلم باسم البلاد، وزيادة على هذا فقد اعترضت تلك الصحيفة على اشتغال المقيم «بالسياسة» في المجلس مع أنه حرمها فيه على الأعضاء جميعاً، وتفسير هذا أن ما يجوز للسيد على العبد حرام؟...

[حذفته الرقابة]

الشعب يريد انتخابات حرّة عامة
المجالس الحالية
منافية للعدالة والديموقراطية

«الرأي العام»، العدد 106، الجمعة 8 يوليه 1949.

كثر حديث الناس عن المجالس البلدية وعما يمكن أن تحتوي عليه من عناصر جديدة حيّة وصالحة لأداء المهمة العظيمة التي ستناط بها، ولهم الحق كل الحق إذا هم علّقوا هذه الأهمية على تلك المجالس التي سيكون لها تأثير عملي في مجرى الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد، وأن الانتخابات البلدية أو الإقليمية ــ كما تسمى في بعض البلاد الأوروبية ــ لهي الحجر الأولى في بناء صرح الديموقراطية بها، وهي الأساس الذي يبني عليه هيكل المجالس النيابية العليا كمجلس النواب والشيوخ وغيرها.

ولقد طال انتظار الناس بقدر ما طال حديث الصحف والمجالس والأندية عنه وتعاليقهم عليه وكان الفضل يرجع إلى الصحف في ذلك، إذ كانت تذكر هذه الرغبة الملحّة في الحديث عنه، كلما آنست فتوراً.

ومن تتبع نشرات الصحف يعرف الأطوار التي مرت بها هذه

المسألة، ويدرك بالخصوص التردد الذي كان يبدو على الإدارة إزاء مشكلة المجالس البلدية، فقد كانت قررت إصلاح هذه المجالس وإدخال روح الديموقراطية عليها بجعل أعضائها يختارون بطريق الانتخاب العام، ولكنها أصرّت على التمسّك بموقفها في انتخابات مجالس مشتركة بين العنصرين المغربي والفرنسي تقرر فيها السيادة الفرنسية إزاء السيادة المغربية بصفة رسمية، فكان ذلك مثار الانتقاد المرّ من طرف المغاربة الذين لا يرضون تجزئة سيادتهم أو التنازل عن شبر منها مهما كان الثمن.

وأخيراً وبعد تردد وإقدام وإحجام فاجأتنا الإدارة بأمرين.

1 ــ ففي فاس تقرر إجراء انتخابات ضيقة طبقاً لما كان أسسه المشير ليوطي، وكانت النتائج ما فصلته الرأي العام بالحجج والأرقام.

2 ــ أما ما عدا فاس فقد عيّنت الإدارة أصحاب المجالس البلدية وكانوا تقريباً نسخة طبق الأصل من المجالس القديمة.

ولقد كنا نفضّل المجالس القديمة التي وإن لم تكن تقوم بأي عمل وكانت هيكلاً لا روح فيه إلّا أنها مع ذلك كانت تحتفظ بالسيادة المغربية وتحافظ على الشخصية والطابع المغربي نعم، كنا نفضّل تلك المجالس القديمة على هذه التي سيندمج فيها المغاربة اندماجاً في العنصر الفرنسي ويفقدون شخصيتهم وسيادتهم

وسيطغي عليهم العنصر الفرنسي في كل مرة يحاولون القيام بعمل جدي لفائدة البلاد ولخير المجتمع المغربي.

وإذا ألقينا نظرة على هؤلاء الأعضاء الجدد الذين عيّنتهم الإدارة في مختلف المدن لا نكاد نجد فرقاً كبيراً بين القدماء والمحدثين.

فطائفة منهم كانوا في المجالس القديمة وأعيد تنصيبهم إذ ظهرت صلاحيتهم بالتجربة وطول المران، وآخرون عيّنوا تعييناً، ولكن بعد أن اختبرتهم الإدارة في مجالس وجمعيات وهيئات أخرى وأمّنت عليهم واطمأنت ــ سلفاً ــ على موقفهم المنتظر وأنهم سوف لا يحدثون في أحضان هذه المجالس رعوداً ولا يثيرون زوابع، وإنما سيكونون من المسبّحين الحامدين، وحتى إذا بدا لأحدهم ــ ولا ننكر أن فيهم من سيفعل ــ أن يقول كلمة صريحة لفائدة المغاربة فإن كلامه سيصير بالبال، كما علّمتنا التجارب في الغرف التجارية ومجلس شورى الحكومة، وسوف لا تكون مهزلة المجالس البلدية أقل من مهزلة مجلس (الشورى).

وهناك ملاحظة أخرى جديرة تلفت النظر، وهي بادرة سيئة يخشى أن تكون سابقة يحتذى عليها وهي أن الأعضاء الفرنسيين في مجالس بعض المدن كالقنيطرة وفضالة وايفران وغيرها أكثر عدداً من الأعضاء المغاربة، فهل يعني هذا أننا سنمثل مأساة فلسطين في عقر دارنا؟

إن الإدارة الفرنسية في المغرب تخشى من الديموقراطية وتلجأ إلى الأساليب الاستبدادية البائدة العهد التي لم تعد صالحة في هذا العصر، فتفرض على الشعب المغربي نواباً بالرغم عنه ما كانوا ليختاروهم لو أعطيت لهم الكلمة ومنحوا حق الاختيار.

فهل أننا لا نتقدم لحظة إلّا لنرجع سنين إلى الوراء؟

«دعوا الشعب يقول كلمته»
فلا خير فيه إذ لم يقلها لكم
ولا خير فيكم إذا لم تسمعوها منه

«الرأي العام»، العدد 107، السنة الثالثة،
18 رمضان 1368 هـ = 15 يوليوز 1949 م.

الثلاثاء 18 ربيع الأول 1368 (موافق 18 يناير 1949)، ذاك هو اليوم الثاني من الدورة التي عقدها القسم المغربي من مجلس شورى الحكومة في فصل الشتاء الماضي، ونحن لا نذكر بهذا تذكيراً إلاّ لنسجل «حادثاً» وقع إذ ذاك أثناء المناقشات، وهو إغفال الأعضاء المغاربة المسلمين لمسألة جوهرية، هي إصلاح العدلية المغربية، وقيام العضو اليهودي «حمو» بإثارة تلك المسألة مطالباً بالإصلاح اللازم فيها على أساس أنظمة عصرية محكمة، وقوانين جديدة عادلة، وقد أتاح العضو اليهودي المذكور بإثارته للمسألة فرصة الكلام لبعض الأعضاء المسلمين الذين استحيوا من أن يتركوا «لزميلهم» اليهودي مجال الحديث عن قضية هم أولى بإثارتها لأنها تهم الشعب المغربي المسلم أكثر مما تعني الأقلية الإسرائيلية، فاقتداء بالعضو اليهودي طالب أحد الأعضاء المسلمين بتأسيس مدرسة لتخريج قضاة للمحاكم المخزنية وبناء محاكم مشرفة للعدلية المغربية، كما طلب آخر من دولة الصدر الأعظم أن يبلغ الجناب

الشريف ضرورة تلك الإصلاحات التي منها منح ضمانات قانونية كافية لأفراد الشعب في مجال العدلية المغربية وهذه مسألة حيوية في بلادنا، طالما أثارها في المجالس والصحف غير واحد من المتكلمين والكتّاب لا فرق في ذلك بين المغاربة والفرنسيين، لحد اليوم لم تظفر العدلية المغربية بما يستحق أن يسمى إصلاحاً يتوفر فيه من النظام المحكم والتشريع الصالح ما يضمن الحق والعدالة لسائر الناس على السواء.

ولم يكن من دولة الصدر الأعظم إلّا أن أجاب أولئك الأعضاء المثيرين لمسألة إصلاح المحاكم المغربية بقوله إن التنظيمات التي تتعلق بهذه المحاكم لا يرجع النظر فيها إلّا «للمخزن الشريف» فليست تعني مجلس شورى الحكومة الذي يجب عليه أن لا يتدخل فيها بأية صفة من الصفات.

وهل تدري بماذا قابل أولئك الأعضاء جواب دولة الصدر الأعظم؟ لم يقابلوه بشيء غير «شكر» دولته على «اهتمامه» بالمسألة، والتعبير له عن «ثقتهم» في المخزن الشريف... وإذ ذاك قام المقيم العام فأيّد وجهة نظر دولة الصدر الأعظم، وبهذا طويت المسألة في المجلس طي السجل للكتاب...

ثم مرت أشهر فانعقدت دورة القسم المغربي من مجلس شورى الحكومة، وذلك يوم الخميس 25 شعبان 1368 (موافق 23 يونيو 1949)، فأدلى المقيم العام بتصريح... ثم أكد ــ كما قالت

الجرائد ــ أن دولة الصدر الأعظم التمس منه أن يطلب من المجلس أن لا يتداول في أية قضية لها مساس بالتعليم الديني والأحباس وكل ما يتعلّق بالشؤون التي يرجع فيها النظر إلى المخزن. . .

وفي جلسة يوم السبت ــ وهي الجلسة الختامية للدورة ــ صرّح المقيم العام بأن دولة الصدر الأعظم قرأ في جدول الأعمال مسألة سكنى طلبة القرويين فطلب منه حذفها لأنها من اختصاص المخزن، ثم قال: وإن الحكومة لتهتم بهذه القضية أيضاً. . .

إن كل ما تقدّم غني بنفسه عن كل تعليق، غير أننا لا نتمالك عن إبداء رأينا الصريح في الموضوع.

فإذا قصد دولة الصدر الأعظم بهذا وذاك أن القسم المغربي من مجلس شورى الحكومة لا يمثل الشعب تمثيلاً صحيحاً ولا قريباً من الصحيح، وأنه ليست له من الأهلية والكفاءة ما يمكنه من النظر في جميع المسائل والمشاكل وأنه هيئة صورية لا يتسع فيها المجال إلّا لعرض وخدمة الأغراض الخاصة والمصالح الشخصية دون الصالح العام، فنحن على رأي دولته من أنه ليس للقسم المغربي أن يتدخل في المسألة المستثناة خصوصاً الدينية منها التي لا يناسب بسطها في مجلس يرأسه ويدير جلساته رجال الإدارة من الفرنسيين، كما يضم من بين أعضائه عناصر تمثل اليهود في المغرب.

وإذا قصد دولة الصدر الأعظم غير هذا وهو عدم الاعتراف بأية هيئة شعبية، ومنع أفراد الشعب ــ ولو في هيئة صورية كالقسم المغربي ــ من أن يقولوا كلمتهم، ويبدوا رأيهم ويسمعوا صوتهم في المسائل التي لها علاقة بالصالح العام، فلسنا ــ بكل صراحة ــ على رأي دولته، وأي مبرر لوجود المجالس الاستشارية إذا لم يكن هو الاهتمام ــ ولو في دائرة اختصاصها المحدود ــ بالقضايا العامة خصوصاً التي لا صلة لها بالدين كتنظيم المحاكم المغربية غير الشرعية وسكني الطلبة المغاربة؟.

لقد كنا نعرف أن في المغرب مناطق نفوذ سياسي تابعة لدولة خاصة أو (لطائفة من الدول)، ولم نكن نعرف ــ قبل تصريحات المقيم العام باسم دولة الصدر الأعظم في مجلس شورى الحكومة ــ أن تدبير الشؤون المغربية العامة ينقسم بدوره إلى «مناطق نفوذ واختصاص»، فهذه منطقة المخزن الشريف، وتلك منطقة الإقامة العامة،وماذا يبقى للشعب وهو «الكل في الكل» بالنسبة للسياسة العامة؟.

والذي هو أدهى وأمرّ أن يكون الباعث لدولة الصدر الأعظم على «ملتمساته» من المقيم العام هو التمسّك بخطة «إبقاء ما كان على ما كان» دون تنازل ولا تغيير، ولا تجديد، ولا إصلاح، وهو ــ إن صحّ ــ إنما يكون محافظة ورجعية واستئثاراً واحتكاراً واستبداداً وحكماً مطلقاً.

وكل هذا مخالف لتعاليم الإسلام الحنيف ولأوامر القرآن الكريم خصوصاً ما يؤيد منها حرية الرأي ونظام الشورى، وليس أدل على هذا مما ورد صريحاً في الآيات البيّنات: ﴿وأمرهم شورى بينهم، وشاورهم في الأمر، لست عليهم بمسيطر﴾.

فلا سيطرة في الإسلام، بل الشورى في الأمر العام للمسلمين دون تبعيض ولا تقييد، ولا انفراد لأحد ــ مهما ارتفعت منزلته ــ بأي شيء في التدبير دون الرأي وأهل العقد والحل في الجماعة.

وكما أن الاستبداد مخالف للشريعة ولدستورها القرآن، فكذلك هو مخالف للسيرة النبوية التي ضرب صاحبها (صلعم) للمسلمين كافة ــ في كل عصر ومصر ــ خير مثل في التمسّك بتعاليم الإسلام وبأوامر القرآن، فقد كان الرسول عليه السلام ــ يرجع في تدبير أمور الدنيا إلى الرأي من الصحابة، رضوان اللّه عليهم، وبهذا كانت سياسته شورى بينه وبين المسلمين، وباختصار فقد كانت مطبوعة بطابع الحديث الشريف أنتم أعلم بأمور دنياكم.

وعلى هذا المنوال حكم وساس الخلفاء الراشدون، رضي اللّه عنهم، الجماعة الإسلامية التي سادت فيها روح الإسلام والقرآن والسنّة فكانت أمة قوية، وكانت دولة حرة ماجدة. وهذا الخليفة العظيم عمر بن الخطاب (رض) ألم يضرب ــ بدوره ــ خير

مثل في السياسة والحكومة لمن ولي أمور المسلمين من بعده؟ فلقد غضب يوماً فصاح في وجه عامله عمرو بن العاص متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟ كما أعلن يوماً آخر في المسلمين من رعيته: إذا رأيتم في اعوجاجاً فقوّموه فأجابه رجل منهم: واللّـه لو رأينا فيك اعوجاجاً لقوّمناه بسيوفنا، وعمر بن الخطاب هو الذي قال له مسلم: اتق اللّـه يا أمير المؤمنين، فلامه آخر على هذا القول، فما كان من عمر بن الخطاب إلّا أن ردّ على هذا المعترض قائلاً: دعه فليقلها لي، نِعمَ ما قال، إنه لا خير فيكم إذا لم تقولوها لنا، ولا خير فينا إذا لم نقبلها منكم.

فهذا هو الحكم الصالح الذي يقوم على الشورى في الإسلام وفي المدنية الحديثة على الديموقراطية والدستور والصحافة.

وبعد، فمن هو أجدر من «المخزن الشريف» باتباع تعاليم الإسلام، وأوامر القرآن وأحكام السنّة وسيرة السلف الصالح وضرورات النظام الحديث؟ وبعبارة يجدر «بالمخزن» أن يعمل بما تقتضيه حركة التجديد، وذلك في وقت أصبحت فيه حياة المغرب تتطلب جديداً ينضاف إلى خير ما في القديم.

إن «آفة الشرق» التقاليد ــ كما قال الدكتور أحمد أمين بك ــ الذي كتب أخيراً تحت ذلك العنوان: «لعل أهم سبب في تقدّم الغرب وتخلّف الشرق» هو أن هذا يبني حياته على التقاليد والأوضاع الموروثة وحيثما اتفق. ويظهر هذا الفرق بين الأسلوبين في

كل ناحية من نواحي الحياة ــ وبعد أن تحدث عن الزراعة والصناعة والصحة العامة قال: فإذا نحن نظرنا من هذه الزاوية إلى الحالة الاجتماعية والسياسية في الشرق رأينا عجباً أي عجب. . . فقد أصبحت السياسة علمًا بأصول وقوانين مستمدة من التاريخ والتجارب، وقد كشفت الأحداث القريبة من الشرق أن رجالنا ينقصهم علم السياسة فهم يقابلون الآراء السياسية المبنية على العلم والدرس ووضع الخطط المحكمة بالآراء المرتجلة التي تعتمد على الآمال لا على الدرس والتحليل والتعمّق فيخسرون قضاياهم، فالسياسة علم وفن ما لم يحذق فالفشل المحقق والاضطراب الدائم، إن ما يحتاج إليه الشرق هو بث الروح العلمية في الأفراد والجماعات، فإذا تم ذلك رأينا انقلاباً خطيراً في جميع مرافق الحياة. . . وعلى كل فلا أمل في أمم الشرق إلّا إذا بنت حضارتها على هذا الأساس.

فالعلم الذي عندنا قديم والعلم الذي نحتاج إليه كله جديد، وبث روح التجديد يجب أن لا يقتصر على العلم والماديات مجرداً، بل لا بد من أن يتناول المعنويات كالتربية وأساليب الحكم ومناهج السياسة العامة في بلادنا المغربية.

فإنا ــ بعد هذا ــ لنربأ بدولة الصدر الأعظم عن مخالفة شيء من ذلك وعن الإشارة بما لا ينطبق على نظر سيد المخزن المطاع ورئيسه الأعلى صاحب الجلالة، أيّده اللّه، الذي دعا في خطبه إلى كل تجديد صالح وشق الطريق إليه لرعيته الوفية

ولم يقتصر في دعوته، وفقه اللّـه، على ناحية دون أخرى، بل دعا مراراً وتكراراً ورسمياً وجهاراً إلى التجديد في الحكم والسياسة بـاسم الديموقراطية، وتعريف الـديموقـراطية أنها حكم الشعب بالشعب، وللشعب.

كما نربأ بدولة الصدر الأعظم عن اعتبار «المخزن الشريف» مجرد هيئة تختص في تدبير الشؤون العامة بأشياء دون أخرى، بل إن «المخزن» عبارة عن حكومة المغرب بدون إشكال ولا نزاع فليس يوجد «المخزن» واختصاصاته المحدودة وإلى جانبه توجد الحكومة العـامة المتصرفة، فهذا مالا يقـرّه عقل ولا سيـاسة ولا قـانون ولا معاهدة.

إن الأمة المغربية آخذة في السير إلى الأمام عاملة على طبع حياتها بطابع التطور والتجديد والرقي، وقد قطعت في هذا السبيل مراحل لا تنكـر، وذلك بـالرغم عـما يحف بها ويعترضها من الصعوبات والعراقيل.

فجدير «بالمخزن» ــ وهو الرأس المفكر والمدبّر لجسم الأمة المغربية النـاهضة ــ أن يسـاير روح التـطور والرقي والتجـديد والإصلاح في الأمة، بل جدير به أن يسير في مقدمة القافلة لا في مؤخرتها وأن يحيـى بنظامه ورجاله وأعماله في عصر الأمة لا في غابرها، وأن يكون قائد النهضة المغربية لا مثبطاً. ففي هذا كله صلاح «المخزن الشريف» وصالح الأمة جمعاء.

الثورة الفرنسية كتاريخ وذكرى...

«الرأي العام»، العدد 108، الجمعة 22 يوليوز 1949.

يحتفل الفرنسيون في 14 يوليوز من كل سنة بعيدهم الوطني الكبير، وهذا العيد أحسن أعيادهم على الإطلاق وأسماها رمزاً ومغزى، وإنما يحتفلون فيه بذكرى الانقلاب السياسي والاجتماعي العظيم الذي حدث بفرنسا في أواخر القرن الثامن عشر، وما ذلك الانقلاب إلّا ثورة الشعب على فساد المجتمع الفرنسي إذ ذاك والحكومة القائمة بمن والاها من ذوي الامتيازات في الأمة، وقد كانت الثورة الفرنسية الكبرى الواقعة في 1789، ثورة الحرية على الاستبداد، والرقي على الرجعية، والصالح العام على الصالح الخاص.

ولم تكن الثورة الفرنسية إنقلاباً فجائياً بالمعنى الصحيح والكامل لهذه الكلمة، بل كانت نتيجة لتطور فكري ولدعوة سياسية ولحركة تجديدية، دامت عشرات السنين وتزعمتها النخبة الشعبية المفكرة والمعاملة في الأمة لصالح الوطن والمجتمع بالرغم عن الاستبداد السياسي والاجتماعي والديني في العهد القديم.

وبعبارة لم تكن الثورة الفرنسية الكبرى، هي أولى الثورات السياسية المشهورة في تاريخ أوروبا وأميركا، بل تقدّمتها ثورات سياسية واجتماعية في إنكلترا والولايات المتحدة. ومما لا جدال فيه أن الثورة الفرنسية جاءت في كثير من بواعثها ومظاهرها ونتائجها مشابهة ومطابقة للثورات الإنكليزية وللثورة الاستقلالية الأميركية الأولى.

فقد كانت للإنكليز ثورات تحريرية سلمية في أغلبها ابتدأت في 1215، وهي السنة التي ظفر فيها الشعب الإنكليزي من الملك بما عرف في التاريخ بالعهد الكبير (ماكنا شارطا) وفيه التزم الملك باستشارة وجهاء الأمة ونواب الشعب واستطلاع رأيهم واعتبار صوتهم في الشؤون العامة. وقد نال الشعب الإنكليزي بهذا ميثاقاً دستورياً خلّده التاريخ وأصبح من المقدسات القومية على مرّ السنين والأجيال.

وفي سنة 1236 قامت في إنكلترا حركة ظفر فيها البرلمان بحق النظر والتصويت على سياسة الضرائب، ثم كانت حركة أخرى تنازل فيها الملك للبرلمان عن حق التدخل في جميع أعمال الحكومة والعرش والمراقبة عليها باسم الأمة ولصالح البلاد.

وفي سنة 1264 نشبت ثورة على الملك هانري الثالث، واشتد القتال بين الفريقين فانتصر قائد الثورة وفاز البرلمان بحق مشاركة الشعب بمختلف طبقاته وعناصره وبواسطة نوابه وهيئاته في تدبير الشؤون العامة للملكة.

وفي سنة 1566، انتصب الملك جاك الأول على كرسي المملكة فخرج على الأمة وبرلمانها وساس الجميع سياسة هوى وفوضى واستبداد، ولكن الأمر لم يطل هكذا، بل غضب الشعب الإنكليزي لحقه المغصوب يوم لجأ إليه ابن ذلك الملك، وهو جاك الأول الذي خلف أباه في الملك والذي كلما جمع البرلمان ليساعده على سياسته المالية لم يجد منه إلاّ الرفض والامتناع، ولما دخلت إنكلترا في الحرب مع اسبانيا احتاجت إلى أموال كثيرة فلجأ الملك جاك الأول إلى البرلمان الذي رفض وقرّر أن كل إنكليزي يؤدي الضريبة المفروضة على المراكب يعتبر خائناً للوطن، وقد دام الصراع بين البرلمان والحكومة حتى كانت ثورة ايكوسيا، فجمع الملك البرلمان للنظر في أمرها، ولكن نشب الخلاف بين نواب الشعب والحكومة، وما قرره البرلمان إذ ذاك تجريد الحكومة من حق تعيين الضباط وتنظيم الجيش، فثارت ثائرتها وأرادت أن يقبض على رؤساء المعارضة ففرُّوا، ثم التف الشعب حولهم ووطّد العزم على حمايتهم ونصرهم، فكانت معارك دموية انتهت بانتصار فريق الشعب تحت رئاسة كروموبل الذي أعلن الجمهورية وتلقّب بحامي إنكلترا، ولكنه لم يلبث أن قلب ظهر المجن للأمة وأقام فيها ديكتاتورية. ولما توفي سنة 1659 وخلفه ابنه تغلّب عليه الشعب الذي أعاد الملكية إلى عهدها الدستوري. وفي سنة 1688، قام الشعب بحركة حربية ظفر فيها بما كان يعوزهُ من الحقوق والحريات والضمانات الدستورية.

وكل هذه الأحداث السياسية والانقلابات الاجتماعية والحركات الدستورية لم تكن دون أن تؤثر أشد التأثير في الشعب الفرنسي الذي كان يعيش قريباً من إنكلترا ويئن تحت الاستبداد والحكم المطلق.

وقد وجد المفكرون والفلاسفة والأدباء الفرنسيون إذ ذاك في تاريخ إنكلترا وحياة شعبها ما غذى عقولهم بفلسفة حقوق الإنسان والوطن وجعلهم ينظرون إلى الإنكليز كأساتذة في التربية السياسية، والحكومة الدستورية والنهضة القومية، وقد أقام الفرنسيون من أنفسهم دعاة لهذا كله وسخّروا أقلامهم لنشر مبادىء التجديد والنهضة وبث أفكار الحرية والعدالة وتركيز قواعد الدستور والديموقراطية في جميع الأذهان والنفوس. وطبعاً وجدت تلك الدعوة اللسانية والقلمية وتلك الحركة الفلسفية والسياسية تراباً خصباً فسيحاً وشعباً سميعاً، كما وجدت في نظام الحكومة والمجتمع بفرنسا خصمًا كان يعين بتصرفاته على انتشار المذاهب الجديدة القائمة على الحرية البشرية بجميع أنواعها ومظاهرها وأساليبها.

ثم كانت حرب الاستقلال التي قامت بها الولايات المتحدة الأميركية ضد إنكلترا، وذلك في سنة 1775، وفي سنة 1776، قرر المؤتمر الأميركي الانفصال عن إنكلترا، وكما أعلن ميثاق الاستقلال المتضمن للفلسفة السياسية الحديثة التي ارتكز عليها الأميركيون في حكومتهم وحياتهم العامة. ومما اشتملت عليه وثيقة الاستقلال هذا البيان، وإننا نعتقد هذه الحقائق من البديهيات.

إن الأفراد بأجمعهم خلقوا متساوين وقد منحهم خالقهم حقوقاً معينة غير قابلة للانتزاع، ومن هذه الحقوق الحياة والحرية والسعي في سبيل السعادة، ولصيانة هذه الحقوق تنشأ الحكومات بين البشر وتستمد هذه الحكومات سلطتها العادلة من رضى المحكومين وكل حكومة مهما كان شكلها ــ إذا أصبحت هدّامة لتلك الغايات ــ فمن حق الشعب أن يغيّرها أو يلغيها وينشىء مكانها حكومة جديدة يضع أساسها على ما يبدو له من مبادىء وينظم سلطتها على ما يتراءى له من أشكال تضمن له السلامة والسعادة.

ولم يقف الأميركيون عند تقرير هذه المبادىء وإعلان هذه البديهيات، بل عملوا لإخراج تلك النظريات إلى حيّز العمل والتطبيق، فأبطلوا أثناء الثورة المسلّحة حكوماتهم القديمة وأقاموا على أنقاضها حكومات جديدة ذات دساتير فيها جميع الضمانات اللازمة للحياة والحرية والسعادة.

بعد هذا نعود إلى الحديث عن الفرنسيين فنقول إنهم لم يكونوا على بيّنة وبصيرة من أمرها بواسطة مفكريهم وكتابهم، كما عرفوا الثورة الأميركية بواسطة الحملة العسكرية التي أرسلوها تحت قيادة لافييت انتقاماً من عدوتهم إنكلترا ومساعدة للثوار الأميركيين المجاهدين في سبيل الاستقلال والانفصال عن العرش البريطاني، ويروي التاريخ أن الفرنسيين كانوا يتحدثون بإعجاب وحماس وتأييد عن الثورة الأميركية، ويهتمون بشؤون أميركا أكثر مما يهتمون بشؤون بلادهم وأمتهم.

بسبب هذا كله حدث تطور كبير وعميق في الأفكار بفرنسا وبالأخص بين الطبقات المستنيرة، وأخذت تفعل أخبار الثورات السياسية والانقلابات الاجتماعية المتوالية في أوروبا وأميركا فعلها الساحر في نفوس الشعب الفرنسي، وكانت الأحاديث عن تلك الحركات التحريرية في مجامع المفكرين والأدباء وفي ثنايا المؤلفات والنشرات بمثابة ثورة صامتة وحركة إرهاصية تنذر بقيامة الشعب وتبشّر بوثبته عاجلاً أو آجلاً.

وإن ما ساعد بقوة ونجاح على انتشار الدعوة التحريرية بين الشعب الفرنسي لهو ما كان يعيش فيه من أنظمة ومساوىء (العهد القديم) الذي كلما تحرّكت الشعوب في سبيل حريتها في أوروبا وأميركا، وكلما توغّلت دعوة المفكرين والكتاب في أعماق النفوس وكلما أمعن الحكم الاستبدادي في السيطرة على الشعب وتسخيره في سبيل أهوائه ومطامعه، اقترب بخطى سريعة من التداعي والانهيار، وسار سيراً حثيثاً نحو مصيره المحتوم وحتفه المشؤوم.

نعم، كان الفرنسيون يعيشون في جحيم سياسي واجتماعي: أنظمة قديمة جامدة أكل الدهر عليها وشرب، واستبداد حكومي إرادته من حديد ومشيئته شريعة وأمره قانون. والشعب قسمان: الطبقة المسيطرة المرتكزة على القوة والامتياز والاستغلال، لا فرق في هذا كله بين الحاكم ومن والاه من ذوي الامتيازات ورجال الكنيسة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى الطبقات التي يتكوّن منها سواد الشعب في الحواضر والبوادي.

ذكرى بأخرى؟...

«الرأي العام»، العدد 111، السنة الثالثة،
17 شوال 1368 هـ = 12 غشت 1949 م.

في يوم الأربعاء 27 يوليوز أحيا الفرنسيون، وعلى رأسهم رؤساء إدارة الحماية، ذكرى مرور خمسة عشر عاماً على وفاة المريشال ليوطي، وقد أقيمت تلك الذكرى بحضور الذوات الرسميين من رجال الإقامة العامة وممثلي المخزن في مدفن ليوطي أولاً، وفي الكنيسة ثانياً، وذلك ترحماً على «فقيد» فرنسا والحماية.

إن الفرنسيين، إذ يحيون ذكرى «ليوطيهم» في كل سنة، لا يقصدون مجرد تخليد إحدى شخصياتهم العسكرية الكبرى، بل تمجيد «مريشالهم» بصفته فاتحاً استعمارياً، وبطل الحماية الفرنسية وقديسها في المغرب خاصة.

أما نحن فلا نريد من التحدث اليوم عن إقامة تلك الذكرى الفرنسية في هذه الأرض المغربية، وبين أمتها المسلمة، إلّا مقابلة ذكرى بأخرى...

كل حديث عن ليوطي هو في نفس الوقت حديث عن تاريخ الحملة الفرنسية باسم حق الجوار، والاستعمار، والحماية.

بدأت تلك الحملة على يد ليوطي لما دخلت المسألة المغربية في طورها العصيب، وأخذت الأزمة الدبلوماسية في شأن المغرب تشتد وتتحوّل إلى صراع عنيف وصريح بين فرنسا والدول من جهة، وبين فرنسا والمغرب من جهة أخرى، فقد كان ليوطي والياً عسكرياً بجنوب وهران، فلم يكن له بهذه الصفة أن يتدخّل في سياسة دولته، ولكنه أبى إلّا أن يتدخل فيها إما من تلقاء نفسه، وإما بإيعاز من حكومته، ومهما يكن فقد مثّل دوراً كبيراً وخطيراً في مسرح السياسة الفرنسية قبل نصب الحماية، وأبرز مظهر كان إذ ذاك لتدخّلات ليوطي هو شن الغارة تلو الغارة على حدود المغرب الشرقية، وبهذا كان يفتن القبائل المغربية الساكنة بتلك التخوم، ويهدد الأمن العام في تلك الجهات بشر الأخطار ويتحدى المغرب ــ شعباً ودولة ــ تحدياً مباشراً مكشوفاً، ولم تردعه الاحتجاجات لدى حكومته عن حركته العدوانية، إما لأن الرجل كان ينفّذ خطة بإغراء من الحزب الاستعماري في فرنسا والجزائر أو بإشارة من الحكومة الفرنسية التي أقل ما يقال فيها أنها كانت تعمل إذ ذاك بالقول المشهور: لم آمر بها ولم تسئني؟ وإما لأن ليوطي كان ذا تعصّب استعماري ملك عليه الروح وسخر منه البدن، وطالما زعم ليوطي أن غاراته على الحدود المغربية إنما كانت «حملات تأديبية» تهدف إلى إقرار الأمن وحفظه، ومما كتبه في هذا قوله: إن المغرب أتون ملتهب بجوار الجزائر، فيخشى اندفاع النيران منه،

ويجب أن نتدخّل اضطراراً، وإلّا لزم إخلاء الجزائر، إذ الفوضى الضاربة أطنابها فيه ــ وهل كان غير مثيرها؟ ــ لها ردّ فعل شديد على سلطتنا ومصالحنا بالجزائر. وأردف هذا بقوله معترفاً بالخطأ والمسؤولية: إنني أرسلت منذ عشرة أيام وسأرسل أيضاً فيما يأتي من الأيام بضع مئات من الجنود إلى تلك الناحية التي تفصلني عن وادي ملوية، بل بلغت إحدى الفصائل التي أرسلتها ضفاف هذا النهر، وإن حالت الدبلوماسية بيننا وبينها... وقد عاد ضباطي وهم مبتهجون ابتهاج اليهود عندما رأوا أرض الميعاد؟ وبهذا قد استكشفنا وتغلّبنا على بني كيل (تلك الأراضي المجهولة)... وأحسّ أنني أكثر سيطرة على هذه البلاد من أي وقت مضى، كذلك كنت أعلل النفس عندما كنت أطلق العنان لآمالي في الزحف إلى المغرب شيئاً فشيئاً واثقاً من إرادتي ومطمئناً إلى طريقتي...

ثم تأسس نظام الحماية، وجيء باليوطي مقيمًا عاماً، فأصبح منفّذ الحماية ومشرعها، ومما عرف به الحماية قوله المشهور: الحماية عبارة عن بلاد محتفظة بأنظمتها القومية، تحكم نفسها بنفسها، وتكون إدارتها بيد هيئاتها الخاصة تحت المراقبة الصرفة من دولة أوروبية تقوم مقامها في التمثيل الخارجي وإدارة جيشها وماليتها على العموم، وترشدها في تطورها الاقتصادي، فهو يخصص ويحدد معنى الحماية الذي هو صيغة «مراقبة» المعارضة لصيغة «إدارة مباشرة».

ولكن ليوطي الذي تولّ تعريف الحماية نظرياً هو الذي عهد إليه بتطبيق معاهدتها وتنفيذ التزاماتها، فهل فعل شيئاً من هذا على وجهه القانوني الصحيح؟ للجواب عن هذا نترك الكلمة لليوطي نفسه، فقد كتب في تقريره إلى الحكومة الفرنسية: إن إقامتنا في هذه البلاد مؤسسة على مذهب الحماية، نعلن هذا وتعلنه الحكومة الفرنسية في كل مناسبة، ولكن أليس ذلك سوى كذب وتلفيق؟ وفي أثناء هذه الثمان سنوات هل تقدمنا في الأمر أم نحن واقفون إن لم نكن تقهقرنا في عدة نقط؟

ومعنى هذا أن نظام الحماية لم يطبّق على حقيقته وأصله وأن الحكومة الفرنسية هي المسؤولة عن مخالفته، والإخلال بعهوده ومواثيقه، وشريكها الأكبر في هذا الإخلال وتلك المسؤولية هو ليوطي بصفته المقيم العام الأول القائم على توجيه الحماية في ميدان التطبيق والإنجاز.

وغني عن البيان أن الحماية لم تكن مجرد مراقبة، بل كانت إدارة مباشرة، وقد اعترف بهذا ليوطي، حيث كتب في تقريره 1920: أن اشتراك العنصر المغربي في المسائل لا يزال محدوداً جداً، ثم ضرب لهذا عدة أمثلة منها المجالس البلدية التي قال عنها إنها مرؤوسة نظرياً بالباشوات وتشمل أيضاً أعضاء مغاربة، ولكن هذا إنما هو مجرد خيال، إذ كل شيء يقرر في المجالس بين الأعضاء الفرنسيين ورئيس المصالح البلدية الفرنسي... والحق يقال إننا

سير بالتدريج إلى إدارة المغرب إدارة مباشرة... إن هذه الحالة فضلاً عن مناقضتها لروح الحماية تجلب شر أنواع الأخطار، ونكون واهمين جد الوهم إذا اعتقدنا أن المغاربة لا يدركون أنهم موضوعون على هامش الحياة العامة، فهم يتألمون لذلك ويتحدثون به، وليس بين هذه الحالة ومطالبتهم بحقوقهم ــ فضلاً عن نمو روح العداء نحونا ــ إلّا خطوة واحدة...

ويمتاز ما يصطلح عليه «بسياسة ليوطي» بكونها سياسة تقوم على الأقانيم الآتية:

1 ــ الابتسامة وكأس الشاي، فقد كان ليوطي يصرّ على الفرنسيين من موظفين وغيرهم باستعمال الابتسامة وبتناول الشاي مع المغاربة، لأنهم في نظره ينخدعون لذلك ويؤخذون به أخذاً.

2 ــ إظهار القوة للمغاربة، لأن في إظهارها لهم وإرهابهم بها وسيلة تغني عن استعمالها، وبعبارة يرى ليوطي والفرنسيون معه، أن المغاربة لا يحترمون غير القوة، ولا يخضعون ويمتثلون لغير الأقوياء.

3 ــ العمل عن طريق «سياسة الابتسامة وكأس الشاي والإرهاب» لفتح قلوب المغاربة بعدما دوّخت البلاد بحدّ السيف وامتلكت الأجسام فيها قهراً وغلاباً.

4 ــ التمييز بين الطبقات والاستعانة بطبقة «الأعيان»، وهؤلاء في نظر ليوطي والحماية ليسوا هم أعيان الأمة حقيقة، بل هم الأذناب والنكرات الذين ترفعهم السياسة الاستعمارية إلى الذروة لحاجة في نفسها وقضاء لمآربها. و«الأعيان» قد كانوا ولا يزالون «حلفاء سوء»، ولا نظن من المبالغة القول بأنهم كثيراً ما يكونون على البلاد والعباد أشد شراً وأعظم خطراً من «أسيادهم» وأولياء نعمتهم.

5 ــ الرجعية الاجتماعية والمحافظة السياسية، فقد قامت نظرية ليوطي وسياسته على عدم مخالفة التقاليد والعوائد لاعتقاده أن كل مجتمع محكوم بطبقته المسيّرة، بمعنى أن هذه الطبقة إنما وجدت فيه لتحكمه وتدبر شؤونه ولا يستطيع واحد أن يفعل شيئاً مطلقاً بدونها. ولهذا كان يرى ليوطي، بل كان يصرّح بوجوب جعل تلك الطبقة في المغرب مرتبطة شديد الارتباط، وممتزجة كل الامتزاج بالمصالح الفرنسية، وهذا ما نشاهده اليوم في المجالس الاستشارية من مجلس شورى الحكومة، وغرف تجارية وفلاحية، ومجالس بلدية. وإن أكبر دليل على أن السياسة الرجعية التي نهجها ليوطي وخلّفها لمن بعده، قد كانت ولا تزال طامة كبرى على المغرب وأمته لهو ما كتبه من أن عامة الشعب المغربي سليمة من الجمود... فهي عاملة، نشيطة، ظامئة إلى المعرفة، قابلة للتجديد متمسّكة بالأرض والمِلكية (بكسر الميم) والفلاحة... بل إن الشعب المغربي

أكثر شعوب الشمال الافريقي استعداداً وقابلية للتجديد، ولا يوجد بلد يدفع فيه ثمن الجهالات والمناورات الفاسدة بسرعة وبغلاء مثل المغرب. . .

فمتى يفهم خلف ليوطي هذه الحقائق ويسترشد بها في سياسته؟

ذكرى الجهاد في سبيل الاستقلال

«الرأي العام»، العدد 116، السنة الثالثة،
8 ذي القعدة 1368 هـ = 2 شتنبر 1949 م.

احتفل الشعب الفرنسي أخيراً بالذكرى الخامسة لتحريره من الاحتلال الألماني والسيطرة النازية.

ولم يكن الاحتلال الألماني في فرنسا وغيرها عسكرياً صرفاً، بل اتخذ مظاهر وأشكالاً هي التي يتخذها كل احتلال، وبالأخص في هذا العصر وفي الأقطار التي يتغلّب عليها الأجنبي ويتحكّم في شؤونها الدخيل ويستبد بمصيرها المستعمر، وبعبارة كان الاحتلال في فرنسا عسكرياً وسياسياً، كما كان اقتصادياً ومعنوياً.

وقد اعتبر الفرنسيون احتلال وطنهم ــ كما يعتبره كل قوم مغلوبين على أمرهم ــ مصيبة عظمى تحل بالبلاد وأهلها، وكل احتلال في القديم والحديث قلما يتم بغير وسائل العنف والاضطهاد، وسياسته ــ إن كانت له سياسة ــ إنما تقوم على الضغط والإرهاب وقاعدتها في هذا أن الغاية تبرر الوسيلة.

ولو اقتصر الاحتلال على الماديات لكان أخف شراً وأهون خطراً، ولكنه لا يقف عند تلك الحدود، بل يمتد إلى غيرها، فيترامى إلى المقدّسات ويتطاول إلى المعنويات، وهذا ما يضاعف مصائبه، ويجعله أشد ضرراً وأعظم خطراً في الحال والمآل.

ولم تختص مصائب الاحتلال الالماني وويلاته بالمنطقة المحتلة من فرنسا دون ما اصطلح عليه إذ ذاك بالمنطقة الحرة، بل عمت تلك المصائب وشملت تلك الويلات المنطقتين معاً، ذلك أن الاحتلال كان مباشراً في إحداهما، وغير مباشر في الأخرى، ولهذا لم تسلم المنطقة الحرة ــ عرفاً واصطلاحاً ــ من بلاياه وآفاته ومخازيه وسيئاته، ولسنا نعني بهذا غير ما اشتهر إذ ذاك ومنذ ذلك الوقت «بسياسة التعاون» السيئة الذكر والمنهاج، الوبيلة المبدأ والمال، الأثيمة التصرّف والإنتاج.

وسياسة التعاون قد تولّاها في عهد الاحتلال الالماني بفرنسا أقوام وارتموا في أحضان الأجانب الأعداء تشاؤماً ويأساً، وضعفاً وجبناً وقهراً وذلّة، وشهوة وطمعاً، وبعبارة كان التعاونيون ــ كما هم في كل قطر ــ ضعافاً في نفوسهم، مرضى في قلوبهم، نفعيين في خطتهم، انتهازيين في سياستهم، استغلاليين في حياتهم، هم هكذا جميعاً في كل بلد وعصر، فبئس الأمر أمرهم، وتعساً لهم وسحقاً...

ومهما كانت الأسباب التي تدفع بهم إلى «التعاون» مع دولة

الاحتلال فإنهم بخزيهم هذا إنما ينكثون العهد القومي وينقضون الميثاق الوطني، وفي هذا من الردة والرجعة والفسوق والعصيان، والغدر والخيانة، والعار والشنار ما يعلمه كل واحد من أبناء الوطن وفي طليعة هؤلاء الوطنيون حقاً، وهم المخلصون الأوفياء في الرخاء والشدة.

وقد لقي التعاونيون في فرنسا ــ زمن الاحتلال ــ كل خزي وعقاب وباءوا بسخط الشعب الذي أعلن عليهم حرباً عواناً في الداخل والخارج، فلم تكن حركة المقاومة والتحرير مقتصرة على عرقلة الاحتلال الالماني ومعارضته ومكافحته بكل وسيلة وقوة، بل كانت تلك الحركة الشعبية الجبارة ــ خصوصاً في الداخل ــ عاملة باستمرار وإصرار للكشف عن التعاونيين والبطش بهم وتطهير البلاد من دنسهم، وقد قام الصراع عنيفاً في فرنسا بين صف المقاومة والتحرير وبين رهط التعاون والخيانة، وكلما أمعن رجال فيشي في سياستهم التعاونية الاستغلالية، وموّهوا على الشعب وحاولوا تغريره وتضليله بتلك الخطة التي زعموا أنها كانت في صالح البلاد، كلما اشتد الوطنيون من رجال المقاومة والتحرير في حربهم ضد أولئك التعاونيين الذين ربما كانوا شراً على بلادهم من الأعداء أنفسهم، وهكذا لم تنخدع الأمة الفرنسية لسياسة فيشي، ولم تؤثر فيها حيل ودسائس وأكاذيب التعاونيين المارقين، بل صارت تعتبر التعاون بمثابة جريمة وخيانة يستحق مرتكبوها كل عذاب وعقاب.

وبعد تحرير فرنسا من الاحتلال الأجنبي نزل العذاب

والعقاب فعلاً برهط التعاون، فكل من لم يبطش به الشعب في ثورته التحريرية تولّت العدلية العسكرية والمدنية إدانته ومحاكمته بتهمة جريمة التعاون مع الأعداء، هذه الجريمة التي صار القانون الفرنسي يعاقب عليها، كما يعاقب على جريمة الخيانة للوطن.

فباسم جريمة التعاون حكمت المحاكم الفرنسية على أقوام كثيرين فجرّدتهم من ألقابهم ورتبهم، وصادرت جميع أموالهم وممتلكاتهم سواء التي كانت لهم قبل الاحتلال أو التي غنموها في عهده وبمساعدته، ثم زجت بهم في غياهب السجون أو في معتقلات الأشغال الشاقة لأمد طويل أو مدى الحياة، ولا يزال أمثالهم يقفون أمام المحاكم في قفص الاتهام، ويعاقبهم القضاء بصرامة عادلة، وكل هذا إنما ينزل بهم قصاصاً وانتقاماً منهم على ما ارتكبوه مدة الاحتلال من خزي وعار، وغدر وخيانة، وتعاون واستغلال في سبيل مصالحهم الشخصية وضد الصالح العام.

والشعب الفرنسي إذ يحيي في شهر غشت من كل سنة تحريره من الاحتلال والتعاون ــ وقد كانا حليفين ضد الوطن وحريته واستقلاله ــ إنما يحيي ذكرى شهداء المقاومة والكفاح، ويمجد جميع الذين ثبتوا على الولاء والوفاء للوطنية والواجب، وجاهدوا وضحّوا في الداخل والخارج في سبيل استقلال الوطن بعد القهر والذلّة والاستسلام.

وفي إحياء تلك الذكرى استنكار لذلك العهد البغيض عهد الاحتلال والتعاون باسم الغدر والمنفعة الشخصية ضد الأمة والوطن.

أمحاكم أم مجازر؟

«الرأي العام»، العدد 118، الجمعة 9 شتنبر 1949.

عرض «الرأي العام» في عدده 114 على القراء كتاباً مفتوحاً للسيد محمد ابن الموقت في موضوع المحاكم الشرعية، وقد رأيت أول الأمر أن لا أجيب عن ذلك «الكتاب المفتوح» لأنه ــ في نظري ــ لا يمت بصلة إلى موضوع مقالي الذي نشرته هذه الجريدة تحت عنوان: دعوا الشعب يقول كلمته، ولأنه ــ وهذا أهم من الأول ــ أشبه بمقال منه (بكتاب مفتوح)، فهو بهذه الصفة يخاطب الجمهور عامة ومن يهمهم الأمر من المسؤولين خاصة.

نعم، رأيت ذلك الرأي أولاً، ولكن كثيراً من القراء أرادوا مني أن أكتب في مشكلة المحاكم المغربية وأن أبدي فيها رأيي الصريح ولو إجمالاً، وتنازلاً عند رغبتهم أكتب كلمتي هذه مغتنمًا بادىء ذي بدء الفرصة السانحة لتحقيق بعض المسائل الواردة في (الكتاب المفتوح) كما سمّاه الصديق ابن الموقت.

قال الكاتب إن له ملاحظات على فقرات وردت في مقالي

عفواً أو قصداً، وغريب أن يظن السيد ابن الموقت أن في كلامي ما يكتب عفواً، كما فيه ما يكتب قصداً، والحقيقة التي أذكره بها تذكيراً وأعلنها بهذه المناسبة إعلاناً هي: أنه ليس في كتابتي ما يمكن أن يعتبر فلتة أو صدفة، بل تعوّدت أن لا أكتب إلّا ما أقصده قصداً أي أني أكتب عن اقتناع وإيمان، وأعبّر عن رأيي بحرية وصراحة وأتحرّى جهد الإمكان أن يكون القول مطابقاً أتم المطابقة للفكرة التي أتحدث عنها، وفي كل هذا لا أتقيّد بغير الحق وبالحق وحده ولا أبالي إلّا بما فيه الصالح العام.

أما ما عللّت به موقف صاحب الدولة الصدر الأكبر يوم التمس من المقيم العام في مجلس شورى الحكومة تخليّ الأعضاء المغاربة عن المذاكرة في بعض المسائل المسجّلة في جدول الأعمال أقول إن ما عللت به ذلك الموقف المخزني قد يكون هو عين الحقيقة، وقد يكون الباعث عن ذلك الموقف غير ما صرّحت به في مقالي الذي عنوانه: دعوا الشعب يقول كلمته.

وغني عن البيان أنني لم أقصد مما كتبته في المقال المذكور موافقة صاحب الدولة على موقفه الذي حرم به الأعضاء المغاربة من الحديث والخوض بأسلوبهم وطريقتهم في إصلاح المحاكم المغربية والأحباس الإسلامية، وسكنى طلبة القرويين، وأنا إذ خالفت في الرأي صاحب الدولة لم أفعل هذا غيرة على صنيعة الاستعمار، وألعوبة السياسة، وأضحوكة الزمان، وأعني بهذا مجلس شورى

الحكومة، وإنما قصدي مما كتبته في ذلك الانتصار للحرية ضد الاستبداد والدفاع عن حق الشعب المغربي في تدبير شؤونه بواسطة نوابه الشرعيين وهم ــ طبعاً ــ مفقودون الآن ولا يمكن أن يكونوا إلّا في عهد الدستور الذي لا مناص منه عاجلاً أو آجلاً.

أما مجلس شورى الحكومة فسواء عندي وعند أبناء الوطن كافة، أبحث أم لم يبحث في المسائل كلها، لأنه هيئة لا تمثل الشعب أي تمثيل...

[حذفته الرقابة]

... وعلاوة على ما ذكر فأية نتيجة عملية ينتجها ذلك المجلس بما فيه من مسلمين ونصارى، ويهود.. لو سمح له الصدر الأعظم بالخوض في إصلاح المحاكم المغربية أو الأحباس الإسلامية أو سكنى الطلبة؟ فللمجلس المذكور أن يخوض فيما يشاء ــ أو على الأصح فيما يشاء له ويراد ــ فإنه بخوضه ذاك لا يستطيع أن يغيّر من الأمر شيئاً، وهو أعجز من أن يظفر للشعب بحق ويجلب للوطن صالحاً، ويدخل على المجتمع إصلاحاً، لهذا ينبغي للسيد ابن الموقت أن لا يضجر من عدم السماح للمجلس الحكومي بالبحث في مشكلة المحاكم سواء المدنية أو الشرعية، فكلاهما مريض، وهل يستطيع المريض للمريض دواء وعلاجاً؟.

أما إيماننا بفساد المحاكم المغربية ــ المخزنية منها والشرعية ــ فيجعلنا نعتقد أنه لا سبيل إلى إدخال الإصلاح، بل الانقلاب

المطلوب عليها مع استمرار الوضعية السياسية العامة في المغرب، لأنها وضعية شاذة تقوم على الباطل، وتخاصم الحق، وتعارض الإصلاح، وتناصر الرجعية، وتحمي الإقطاعية، وتخدم الرأسمالية، وتهدف إلى الاستغلال بكل شكل ووسيلة.

فما دامت الوضعية الفاسدة لم تتغير، وما دامت السياسة لم تتبدّل وما دامت السيطرة في البلاد لخصوم الحق والإصلاح فلا خير يرجى للشعب مطلقاً ولا سبيل إلى الخروج من الوضعية العامة إلّا على يد الشعب نفسه وبواسطة انقلاب حقيقي عام يكون هو القائم به والمدبّر له، ويتناول فيه بالهدم والبناء كل ما في المغرب من الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إذ ذاك فقط يتيسّر كل إصلاح وتطيب الحياة في البلاد لأهلها.

وريثما يتحقق الانقلاب المنشود ــ وهو لا شك واقع ماله من دافع طال الزمان أم قصر ــ فإن المحاكم المغربية بجميع أشكالها وأنماطها ستبقى على حالها من الفساد والفوضى، والنهب والسلب إلّا نادراً جداً جداً، ولا حكم للنادر كما يقال، وهل المحاكم المغربية في وضعها الحاضر إلّا مجازر يساق إليها الشعب طوعاً أو كرهاً، ولا يفارقها إلّا وقد ترك فيها من لحمه ودمه ما لا يعزب عن بال أحد من الناس؟ وفي مقال آت سنتناول بالتفصيل بعض ما أجملناه في كلمة اليوم.

أمة بدون قانون..!

«الرأي العام»، العدد 119، الثلاثاء 13 شتنبر 1949.

في المغرب (خليط) من المحاكم تختلف باختلاف الأجناس والأديان وتشكّـل حسبما في البـلاد من الحـواضـر والبـوادي، والأقـوام والسلالات، وبيانه أنه توجد محاكم مختلفة، ويتفرع كل فريق إلى أنماط وأرهاط، فالمحاكم الأجنبية إما فرنسية تختص بالفرنسيين وغيرهم من رعايا الدول التي تنازلت عن امتيازاتها في المغرب، وإما قنصلية تنظر في قضايا الرعايا الذين احتفظت دولهم بامتيازاتها التاريخية كالولايات المتحدة الأميركية. ونلاحظ أن المحاكم الفرنسية تمتاز بشيء هو اختصاصها في القضايا المشتـركة بـين المغاربـة والأجانب، وهذه طعنة في صميم السيادة المغربية وإن كانت تلك المحاكم تصدر أحكامها باسم جلالة ملك المغرب مضافاً إلى اسم رئيس الجمهورية الفرنسية، وقد ظنّ مؤسسو العدلية الفرنسية بالمغرب من قانونيين وسياسيين أن إصدار الأحكام الفرنسية بذلك الأسلوب وتطبيق القوانين الفرنسية بظهير مخزني يحفظان حقوق السيادة المغربية، والمسألة ــ في رأينا ــ نظرية وشكلية، ورمزية

لا أقل ولا أكثر، وقد ابتدعتها مخيلة القانونيين، واستنبطها دهاء السياسيين، وفرضت... على المغرب شعباً وحكومة منذ تأسيس نظام الحماية إلى اليوم.

بعد هذا نتحدث عن المحاكم المغربية أو ما يسمى كذلك في الاصطلاح والواقع، فهذه المحاكم إما مدنية، وإما دينية، وإما عرفية، فالمحاكم المدنية تنقسم إلى محاكم باشوية في المدن، ومحاكم قبلية خاصة بالبوادي وإن كانت لها مراكز في الحواضر، ومحاكم صناعية خاصة بأرباب الحرف، وهي التي يترأسها المحتسبون، وشر هذه المحاكم ليس في فساد نظامها، واختلال سيرها، وعجز الكثير من أعضائها، وفوضى أحكامها فقط، بل شرّها جميعاً هو في هذا كله، كما هو في سيطرة الرشوة عليها، وفيما تجرّه على الشعب من تمييز وتفرقة وتمزيق، ولعل أفظع الشرور التي تفتك بمحاكمنا سواء في نظامها أو أحكامها هو شر الرشوة وفي قول مشهور: إذا دخلت الرشوة من الباب فرّت العدالة من الطاق، وفي حديث مأثور: لعن الله الراشي والمرتشي.

وإلى جانب المحاكم المغربية المدنية توجد المحاكم الدينية التي تنقسم بدورها إلى شرعية إسلامية، وطائفية يهودية.

والرهط الثالث من المحاكم المغربية هو ما يسمى بالمحاكم العرفية البربرية، وهي تقوم في دوائر اختصاصها بوظيف المحاكم المدنية والشرعية وإن لم تكن في الحقيقة محاكم ذات طابع ديني لأن

دين البرابر هو الإسلام، وإنما الأعراف البربرية سادت بحكم الظروف، ثم بعامل السياسة في بعض الأقاليم والجهات من المغرب حتى أصبحت المحاكم العرفية تنظر في قضايا هي من اختصاص الشرع في كل أمة مسلمة.

وكل ما نسبناه من الشرور إلى المحاكم المدنية المغربية ينطبق كذلك على المحاكم الدينية والعرفية، ولعل أكثر المحاكم استقامة، أو على الأصح أقلّها شراً واختلالاً، ورشوة وفوضى هي المحاكم اليهودية، وتعليل هذا ــ فيما يظهر ــ هو أن اليهود أشد من المسلمين ــ في حالة تأخرهم وانحطاطهم ــ أخذاً بوازع الدين وأحرص منهم على تطبيق التعاليم والأحكام الدينية، ويؤيد هذه الحقيقة الحديث المشهور: قاضيان في النار وقاض في الجنة، وإذا كان هذا يصدق على القضاة في أكثر العصور الغابرة صلاحاً واستقامة، فإن ما يصدق على القضاة في هذا العصر وفي هذه البلاد هو أن جميعهم في النار إلاّ من رحم ربك، وهم أقل من القليل...

وإذا كانت المحاكم المغربية على تلك الصفة ــ وهي كذلك منذ كانت ــ فالعدل فيها (أعز من بيض الأنوق)، وبهذا قلنا ونؤكد أنها أشبه بالمجازر منها بمحاكم القانون والعدالة، وقد أصدر عليها الكاتب المصري الشهير محمود عزمي حكمه الصارم الصادق يوم قال: إن المغرب أمة بدون قانون، هذا القول الذي شاع وذاع

في المشرق والمغرب حتى أصبح متداولاً بين قومنا عامتهم وخاصتهم لما فيه من حق وصدق.

وليس معنى ذلك القول أن أمة المغرب خالية من كل قانون ونظام، فهذا ما لم يقصده الكاتب المصري قط، وإنما معناه أن المحاكم لكثرة أنواعها، وفساد نظامها، واختلال سيرها، وجهالة الكثير من أعضائها، وعدم العمل فيها بعلم الأقلية المتعلّمة من رجالها، وسيطرة الرشوة على القائمين بأمرها، وفوضى الأحكام الصادرة منها، وسوء تصرّف المسؤولين عنها من ولاة وقضاة، وموظفين وأعوان، نعم، إن المحاكم المغربية لما فيها من ذلك الفساد وغيره، أصبحت ــ في نظر العقلاء والمطّلعين، وفي الحقيقة والواقع ــ كأنها والعدم سواء، إذ الكلمة فيها والغلبة لصاحب المال لا لصاحب الحق، والسيطرة فيها والحكم للرشوة لا للقانون، هذا بصفة خاصة فيما يرجع لمختلف أنواع المحاكم وبصفة عامة، فيما يرجع للشعب المغربي الذي كان ولا يزال في فوضى من الحكم والسياسة، أو بعبارة أخرى في حياة يحياها من الظلم المنظم الذي حبكت القوة حواشيه، ونفخ فيه الاستبداد من روحه، وأحاطه المسيطرون بسياج من الحراب ومن العوائد هي شرّ ما عرفه الإنسان في بلاد ليس لها قانون صالح، ولا نظام محكم، ولا دستور محترم يحدد المسؤوليات، ويضمن الحقوق والواجبات.

الدستور والقضاء

(1)

«الرأي العام»، العدد 120، الجمعة 16 شتنبر 1949.

عبثاً يحلول الإنسان في هذه البلاد أن يقترح شيئاً لإصلاح المحاكم المغربية على اختلاف أنواعها، فإن كل إصلاح مقترح لا يكون مصيره إلاّ الإهمال والإعراض، وهنا نتذكّر قول الشاعر:

لقد أسمعت لو ناديت حياً
ولكن لا حياة لمن تنادي

ودليلنا على هذا أنه طالما عالج الكتاب من مغاربة وفرنسيين ما يسمى (بمشكلة العدلية الأهلية)، وطالما تحدثت الأوساط الرسمية عنها دون أن تتغير (حقيقة إمرة تلك المشكلة المعضلة) بما يكون ــ في الواقع ــ إصلاحاً، وبما يسير بها تدريجياً، وجدّياً، نحو الحل النهائي التام.

وهل من تفسير وتعليل لذلك التباطؤ، بل لذلك الإهمال ــ وإن أحيط بالتهريج والدعاية ــ سوى استغلال الفساد والانتفاع بالفوضى وتسخير أنظمة الوضع الحاضر في سبيل الأغراض

الشخصية للولاة والحكّام والقضاة والموظفين الذين يتخذون من الوظائف العامة وسائل للتجارة والتموّل على حساب الشعب، وعلى مرأى منه ومسمع . . .

وهل من تفسير وتعليل لذلك أيضاً، سوى أن أمور هذه الأمة المغربية كانت وما تزال فوضى يصطاد في مائها العكر كل مغرض محتال، وكل شرير آمر؟.

وإذا استطاع البستاني إصلاح الشجرة التي نخرها السوس، ونضب فيها ماء الحياة، ويبست عروشها، فكذلك يستطيع المصلح ــ ومن هو؟ وأين هو؟ ــ أن يجعل من محاكمنا التي هي مجازر، ومتاحف، ومعارض في آن واحد مجالس نظام وصلاح، وحق وعدل، ورحمة وإنسانية.

إنه لا محيد للبستاني عن اقتلاع كل شجر فاسد ويابس وتعويضه بما هو صالح ويانع، وكذلك فإنه لا محيد ــ في إصلاح القضاء المغربي ــ عن إلغاء النظام الحاضر وتعويضه بآخر يساير روح العصر، وينبني على أساس صالح، ويضمن العدل للرعية جمعاء.

وفي اعتقادنا أن هذا يكاد يكون اليوم في المغرب من المستحيلات، وأنه لا مخرج لنا من المأزق، وليس لنا من سبيل إلى نيل الحق والتمتع بالعدل إلّا في عهد الدستور كما تريده الأمة ويضعه نوابها الشرعيون.

وبيان هذا باختصار: أن الدستور ــ بصفته قانون الدولة، ونظام السياسة، وميثاقاً بين الراعي والرعية ــ يتولىّ تحديد السلطة، ويضمن سائر الحقوق للفرد والجماعة، ويقرر المسؤوليات والعقوبات لكل مخالف سواء كان حاكمًا أو محكوماً، فالكل سواء أمام القانون لا سلطة لأحد على أحد إلّا بمقتضاه، ولا تصرّف لأحد في شيء إلّا بما فيه الصالح العام.

وإذا أردت، أيها المغربي، أن تعرف نعمة الدستور وفضله فاعلم أن أول وأعظم أساس يقوم عليه هو: أن الأمة مصدر السلطات، ولنضرب لهذا مثلاً، فالمادة 23 من الدستور المصري تنصّ على أن (جميع السلطات مصدرها الأمة واستعمالها يكون على الوجه المبين في الدستور)، ومعنى هذا أن السلطة ليست ملكاً لأحد ولا لهيئة، بل هي للأمة، وللأمة وحدها، ودستور الأمة الذي يتولى هو توزيعها بين هيئات الحكم على أساس الفصل بينها واستقلال بعضها عن بعض إلّا لضرورة أو مصلحة منصوص عليها في الدستور نفسه أو في القوانين المتفرعة عنه والأنظمة الناشئة عن تطبيقه، ويقسّم الدستور السلطات إلى ثلاثة أقسام: السلطة التشريعية، وهي التي تضع القوانين ويتولاّها البرلمان، والسلطة التنفيذية، وهي الحكومة وتكون مسؤولة لدى مجلس الأمة عن سياستها وجميع تصرفاتها في الداخل والخارج، والسلطة القضائية، وهي التي تطبّق القوانين في فصل الخصومات وتمثلها المحاكم بجميع أنواعها، ويهتم الدستور ببيان وتحديد اختصاصات جميع

تلك السلطات، وكل ما ورد في هذا صريحاً في الدستور لا يقبل التغيير والتعديل خصوصاً ما له صلة بالسلطة القضائية.

وقد يسكت الدستور عن أشياء تتولىّ القوانين الفرعية بيانها استناداً إلى الأصول والمبادىء الواردة في الدستور نفسه، مثال هذا قانون المرافعات المدنية وقانون تحقيق الجنايات، فهما ينصّان بتفصيل على ما للسلطة القضائية من حقوق وما يسمح لها به من تصرفات إحقاقاً للحق وإزهاقاً للباطل.

وكما ينصّ الدستور على ذلك المبدأ العظيم وهو أن الأمة مصدر السلطة، فكذلك يعنى عناية خاصة بتفصيل الضمانات الدستورية لحرية الأفراد، فالحرية الشخصية في الدستور المصري مثلاً مضمونة صراحة بالمادة الرابعة، وتنص المادة الخامسة على أنه (لا يجوز القبض على أي إنسان ولا سجنه إلّا وفق أحكام القانون)، وتؤكد المادة السادسة أنه (لا جريمة ولا عقوبة إلّا بناء على قانون ولا عقاب إلّا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها)، وهذه قواعد كبرى عامة يعلنها الدستور وقانون تحقيق الجنايات، هو الذي ينظّم وسائل القبض والسجن، ويُبيّن حقوق النيابة والقضاء، ويشرح كيفية التعرّض للأوامر الصادرة باعتقال الأشخاص.

وزيادة فإن الدستور يضمن حرية المنازل، فلا يجوز دخولها إلّا في الأحوال المبيّنة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه

(المادة 8 من الدستور المصري)، ومعناه أنه يمنع الدخول إلى أي منزل بدون رضاء صاحبه أو بغير أمر قانوني صحيح.

ومن الضمانات الدستورية حُرمة المِلكية (بضم الحاء وكسر الميم الثانية) فالمادة التاسعة من الدستور المصري تنص على أنه لا يجوز أن ينزع من أحد مِلكه (بكسر الميم) إلّا بسبب المنفعة، وفي الأحوال المبيّنة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه، وبشرط تعويضه عنه تعويضاً عادلاً، ويرتبط بهذا ما نصّ عليه في المادة العاشرة من أن عقوبة المصادرة العامة للأموال ممنوعة، ونزع الملكية ــ طبق القواعد والشروط المذكورة ــ خاص بالعقارات، أما غيرها فلا تنزع ملكيته إلّا في أحوال استثنائية.

ويضاف إلى ما ذكر أن الدستور يكفل حرية الرأي، (فلكل إنسان أن يعرب عن فكره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو بغير هذا في حدود القانون (المادة 14 من الدستور المصري).

وحرية الصحافة مضمونة كذلك في حدود القانون، والرقابة على الصحف ممنوعة، وإنذار الصحف أو توقيفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري ممنوع كذلك إلّا إذا كان ضرورياً لحماية النظام الاجتماعي (المادة 15 من الدستور المصري)، وتلحق بهذا حرية الاعتقاد وإقامة شعائر الدين ما لم يخل هذا بالنظام العام بالآداب (المادتان 12 و13)، ومن الضمانات الدستورية: حرية استعمال اللغات (المادة 16)، وحماية أسرار المراسلة البريدية بجميع أنواعها

(المادة 11)، وحرية التعليم (المواد 17 و18 و19)، وحرية الاجتماع (المادة 20)، وحرية الجمعيات (المادة 21). ولا يقتصر الدستور على كفالة تلك الحقوق والحريات، بل يعلن أن جميع أبناء الأمة أمام القانون سواء، ومعناه أنه لا توجد في الشعب طبقات تنفرد بامتيازات خاصة دون غيرها من الطبقات وفي هذا تنص المادة الثالثة من الدستور المصري: المصريون أمام القانون سواء، وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية. وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين، وإليهم وحدهم يعهد بالوظائف العامة مدنية كانت أو عسكرية ولا يولي الأجانب هذه الوظائف إلّا في أحوال استثنائية يعيّنها القانون.

هذا جانب كبير من جوانب الدستور في كل أمة حرة ديموقراطية، وهو أساسي في كفالة الحقوق والحريات، وتقرير المسؤوليات والعقوبات، ومن هذا يتضح أن الدستور يضمن الحكم الصالح في الأمة، وذلك بتوزيع السلطات وتنظيمها، وتحديد الاختصاصات لكل واحدة منها وفرض العقوبات على كل مخالف مسؤول سواء كان حاكمًا أو محكوماً.

إلى الأمام! دائماً إلى الأمام!

«الرأي العام»، العدد 121، السنة الثالثة،
29 ذي القعدة 1368 هـ = 23 شتنبر 1949 م.

سبق لنا أن كتبنا في العدد الممتاز المخصص للذكرى السنوية الأولى لمشروع 23 شتنبر 1947، والصادر في 13 أكتوبر 1948 افتتاحية تحت عنوان: **الوطنية المغربية تخرج من الفوضى إلى النظام ببرنامج سياسي وخطة عملية.**

وقد بسطنا وقتئذ بصراحة الظروف السياسية التي كان يعيش فيها المغرب بعد الحرب العالمية الثانية، وشرحنا الاتجاهات الفكرية التي كانت تتجاذب الجمهور المغربي وسفهنا الدعايات الباطلة والمغرضة التي كانت «سلعة رائجة» في بعض الأوساط المغربية، وأوضحنا الأسباب التي جعلتنا نثور على ذلك كله ــ غيرة على صالح القضية المغربية العامة ــ ونفكر في توجيه هذه القضية العزيزة علينا توجيهاً عملياً صالحاً.

ونحن لا نريد اليوم أن نعيد ما كتبناه إذ ذاك في هذه الجريدة

حول «مذكرة 23 شتنبر 1948»، غير أنه لا بدّ لنا من التذكير مرة أخرى ــ بمناسبة الذكرى السنوية الثانية لذلك المشروع السياسي المغربي ــ ببعض الحقائق التي تعين على فهم ما سنتحدّث عنه اليوم لجمهرة القراء المغاربة خاصة.

منذ أعلن الشعب المغربي مطالبته بالحرية والاستقلال وهو واقف من هذه الأمنية الغالية، وهذه الغاية السامية موقفاً غريباً كان سلبياً أكثر منه إيجابياً، إن لم نقل.. اعترافاً بالحق وعملاً بالصدق، إنه كان نظرياً لا عملياً، وخيالياً لا حقيقياً، وعقيمًا لا منتجاً. فقد كان الوهم السائد في كثير من الأوساط المغربية أن الاستقلال «وحي يوحى»، أو «هدية تهدى»، فلا يحتاج طلابه إلى تفكير وعمل، وكفاح وتضحية، ووقت وصبر.

وبعبارة كان كثير من المواطنين يتخذون المنام يقظة، والسكون حركة والانتظار خطة، والتهريج سلاحاً، والدعاية غاية.

كانوا يتوهمّون أن الدنيا بعد الحرب العالمية الثالثة أصبحت السيادة فيها والسيطرة للمدنية والإنسانية، وللقانون والعدالة، وللحق والحرية، وأن الكفيل بهذا هو ما سمي ويسمى «بمنظمة الأمم المتحدة».

وكانوا أيضاً إلى جانب هذا يظنون أن العرب في المشارق والمغارب قد تعزز أمرهم «بالجامعة العربية» هذه الهيئة التي حسبوا

أنها ستكون الأداة الفعّالة في تحقيق حريتهم واستقلالهم سواء بواسطة المنظمة الدولية المذكورة أو مباشرة بالوسائل الخاصة بها، هذه الوسائل التي قد تكون ــ في نظر أولئك القوم ــ سياسة سلمية، وقد تكون قهرية حربية.

بل كان بين المواطنين من سوّلت لهم أنفسهم أن «معجزة» لبنان وسوريا قد تتكرر في المغرب على يد إحدى الدول أو طائفة من الدول فينال المغاربة استقلالهم، كما ناله اللبنانيون والسوريون على يد الحلفاء من إنكليز وأميركان، ولا نظن أحداً يجهل أنه وجدت بين أبناء البلاد طوائف كانت تتخيل «الهتاف» بالاستقلال هو الاستقلال بعينه أو كفيل بتحقيقه لا محالة...

أما نحن فيعلم المواطنون أننا لم نكن على شيء من ذلك في التفكير والاتجاه، بل كنا نعتقد ونعلن في الناس ــ بالقلم واللسان ــ أن العالم بعد الحرب الدولية الثالثة لا يختلف في شيء عن العالم قبلها، إذ الحكم والسلطة فيه للقوة وإن أحاطتها «الدول الديموقراطية» ــ كما تسمي نفسها بنفسها ــ بأنواع الدعاية والسفسطة، وأن «منظمة الأمم المتحدة» إنما هي أخت «عصبة الأمم» البائدة، فليست هي بمحكمة عدل وإنصاف تفصل الخصومات، وتسوّي المشاكل بين الدول، وليست هي أيضاً مجلساً يوزّع الحرية والاستقلال على الشعوب التي تنشدهما، وإن «جامعة الدول العربية» كانت لا تزال في المهد صبية وأمامها المشاكل

الشرقية التي كانت تنوء تحت أثقالها وحتى لو لم تكن الجامعة العربية إذ ذاك فتية ولم تكن مثقلة بالمشاكل المختلفة فقد كان خيراً بها وبنا أن لا نطمع في أن تتولى هي العمل والكفاح في سبيل قضيتنا العامة ونحن قاعدون، ومنتظرون، ومتفرّجون. . .

وإذا لم يصح مطلقاً أن نعول على منظمة الأمم، ولا أن نعتمد على الجامعة العربية، فهل كان من السياسة والمصلحة أن نظن خيراً بأية دولة طاغية جبّارة ولو زعمت وادّعت لنفسها ما شاءت؟

وقد مرت الأعوام، وتطوّرت الأحوال، وتكررت التجارب فاتضح الأمر لكل ذي عينين، وانكشفت الحقيقة لكل ناظر، وتبخرت الأوهام والظنون، وأصبح جميع المواطنين يجابهون الحقائق ولو كانت مرّة كالعلقم، وإذا أمكن لهذه أن تؤثر تأثيراً سيئاً في النفوس الضعيفة فإنه لم يكن لها إلّا أحسن الأثر في النفوس القوية والعزائم الصلبة وهي، بحمد اللّه، كثيرة في هذه البلاد المغربية.

وفي وسط العالم المغربي الزاخر وقتئذ بما أشرنا إليه من الاتجاهات والدعايات، والخيالات والأوهام، وفي أول فرصة سنحت والمغرب يعيش إذ ذاك في ظروف عصيبة أقدم حزب الشورى والاستقلال على وضع مشروعه السياسي، وعرض القضية المغربية على أساس برنامج عملي محكم أخرج الوطنية المغربية من

مرحلة الكلام والهتاف والتمني إلى مرحلة العمل الإيجابي، والسعي الجدي في سبيل حل المشكلة السياسية التي هي في المغرب أم المشاكل على الإطلاق.

فبفضل «مذكرة 23 شتنبر 1947» أصبحت كلمة الاستقلال ذات مدلول معروف، وصارت برنامجاً وخطة بعد أن كانت قولاً تردده الألسنة، وطلباً تنطق به الأفواه.

وبفضل تلك المذكرة بطلت حجة الخصوم الذين طالما اتهموا الوطنية المغربية بكونها وطنية مهرجة لا تعرف ماذا تقصد ولا أين تسير.

وبفضل تلك المذكرة ودّعت القضية المغربية مرحلة غير مأسوف عليها واستقبلت مرحلة حاسمة التوجيه ومحمودة النتيجة آناً أو استقبالاً.

ولسنا في حاجة إلى تحليل «المذكرة» وشرحها، فقد يضيق النطاق اليوم عن هذا، ولكن نريد أن نوضح جانباً مهمًا منها، ولعلّه يمثل عقدة المشكلة بين المغاربة والفرنسيين.

لقد رأينا ــ عند وضع مشروعنا السياسي ــ أن تسوية القضية المغربية العامة يعترضها مشكل أصلي ذو نقطتين: نقطة اتفاق، ونقطة خلاف.

أما نقطة الاتفاق فهي أن الفرنسيين ــ وعلى رأسهم الجنرال جوان ــ صرّحوا مراراً وتكراراً بأن للحماية حدّاً ونهاية، وبهذا وافقوا المغاربة في مطلب الحرية والاستقلال.

وأما نقطة الخلاف فهي، أن المغاربة يريدون التعجيل بإلغاء الحماية والاعتراف لهم من فرنسا بالاستقلال بينما يريد الفرنسيون تأجيل ذلك إلى أن يتم إعداد الرجال الفنيين الأكفاء لتسيير دواليب الدولة المغربية الحرة.

فالفريقان يتفقان في الفكرة والمبدأ ولا خلاف بينهما إلّا في الوسائل والآجال. وحلاً للمشكل اقترح حزب الشورى والاستقلال فكرته السياسية العملية الرائعة هي التي وقع التعبير عنها في مذكرة 23 شتنبر 1947 «بمرحلة الانتقال»، فهي كفيلة بالتوفيق بين الطرفين وبين وجهتي نظرهما في حل المشكلة السياسية التي تفرض وجودها على الفرنسيين أحبوا أم كرهوا ويريد حزبنا أن تكـون مرحلة الانتقال مسبوقة بإلغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال، وفي هذا إرضاء المغاربة، إذ يضمن تحقيق أملهم المنشود.

ويجعل حزبنا من المهام الأساسية للمرحلة الانتقالية إعداد الرجال الفنيين الأكفاء، وبهذا يتحقق ما تذهب إليه وجهة النظر الفرنسية من وجوب تكوين ذوي الكفاءة الفنية والمقدرة الإدارية من المغاربة أنفسهم.

وهناك مشكلة فرعية متولّدة عن ذلك المشكل الأصلي، تلك . . .

[حذفت الرقابة 27 كلمة]

. . . ولكن حزب الشورى والاستقلال يسقط تلك المعارضة بكل سهولة، وحلاً للمشكلة وريثما يتمكّن المغرب من إبرام معاهدة جديدة مع فرنسا نقترح في مشروعنا إيجاد «اتفاق مؤقت» بين المغرب وفرنسا، وقد عبّرنا عنه «بموديس فيفاندي» (Modus vivendi)، وهذا الاتفاق كما ــ في المذكرة ــ يحتوي على بنود تكفل تنظيم المرحلة الانتقالية وتحدد مدتها وتنسق العلائق المغربية الفرنسية ريثما يتم إبرام المعاهدة الجديدة. وتحفظ المصالح المشروعة للفرنسيين والأجانب المقيمين بالمغرب. فالفكرتان العمليتان اللامعتان في المذكرة هما: «مرحلة الانتقال» ابتداء من إلغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال ثم «الاتفاق الموقت» ريثما يتيسّر للمغرب إبرام معاهدة جديدة مع فرنسا، ففي قبولها وتحقيقهما حل سريع وعملي للمشكلة المغربية العامة، التي لم يأت أحد غيرنا إلى اليوم بأي برنامج أو اقتراح صالح لتسويتها عاجلاً أو آجلاً.

أولاً ــ نريد أن نختم هذه الكلمة دون الإشارة إلى فكرة أخرى عزيزة على حزب الشورى والاستقلال، وقد كان ولا زال أول مطالب بها، والداعي الوحيد إليها تلك هي المعبّر عنها في رسالة تقديم المذكرة إلى جلالة الملك، نصره اللّـه، بما يلي: «مما

لا ريب فيه أن المثقفين هم عماد الأمم في نهضتها، ولكن سعادتها لا تتحقق إلّا بسعادة السواد الأعظم من أبنائها، وهذا ما يعمل له حزب الشورى والاستقلال بجميع ما يمكن من الوسائل على أن سعادة الأمة إنما تتم في ظل الحرية والمبادىء الأساسية في العدالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

«وهذا ما دعانا إلى التفكير في وجوب المطالبة بوضع دستور للبلاد يصون ما للعرش من حقوق تاريخية ثابتة، ويعيد للدولة سيادتها، وللشعب حريته وحقوقه، فيجدد أداة الحكم، ويبث روح الشورى في الأمة».

وهذا التصريح يعد في الحقيقة مطالبة رسمية بالدستور وهو حادث تاريخي خطير يزيد في مغزى 23 شتنبر 1947، الذي نحيي اليوم ذكراه الثانية وكلنا إيمان بعدالة قضيتنا المغربية العامة، وعزيمة وثبات، واستعداد للتضحية تحت شعارنا الخالد، إلى الأمام! دائمًا إلى الأمام!

الدستور والقضاء

(2)

«الرأي العام»، العدد 122، الأربعاء 28 شتنبر 1949.

تحدّثنا في العدد 120 عن مبدأين عظيمين وأساسيين في كل دستور حر عادل هما: **الأمة مصدر السلطات، وكفالة جميع الحقوق والحريات للفرد والجماعة**، وقد شرحنا كل ذلك بعض الشرح متخذين الدستور المصري عمدة ومثالاً، ثم أشرنا إلى ما في تقرير المبدأين المذكورين من تحديد المسؤوليات والعقوبات بالنسبة لكل مخالف حاكمًا كان أو محكوماً، وأخيراً أوضحنا أن من شأن هذا وذاك أن يضمن **الحكم الصالح** في الأمة بما ينشأ عنه من توزيع السلطات وتنسيقها، وتعيين الوظائف والاحتصاصات لكل واحدة منها.

ونريد أن نواصل اليوم الحديث عن (الدستور والقضاء) فنتناول البحث بإيجاز في مبدأ آخر لا يقل أهمية وعمدة عن المبدأين الدستوريين المتحدث عنهما سابقاً، ولسنا نعني بذلك غير مبدأ **فصل السلطات**.

كانت الدولة في عصور الجهالة والاستبداد هي التي تتولىّ التشريع والتنفيذ والقضاء فكانت بهذا صاحبة الشأن والاختصاص في كل شيء له صلة بالحياة العامة، وبعبارة أخرى كانت الدولة في الأزمنة الغابرة ــ وفي زمننا هذا عند الأمم غير الدستورية ــ تحتكر السلطة بجميع أنواعها وأصولها وفروعها، واحتكار السلطة هو تجمعها في يد واحدة، وتداخلها، والتصرف فيها بما تقتضيه مشيئة ومصلحة الحاكم لا وفق إرادة الأمة وصالحها، وذلك هو الاستبداد والحكم المطلق، وفي عهدهما يتم تسخير الجماعة للفرد أو لأفراد، وتعيش الأمم مع حكوماتها المسيطرة أسوأ مما تعيش قطائع الغنم مع رعاتها، غير أن الأغنام إن استسلمت لرعاتها دوماً واستمراراً فإن الشعوب قد تعاف الذلة والقهر فينتهي بها عسف الاستبداد وإرهاق السياسة إلى الوثبة والانقلاب، والثورة والانتقام، وتلك عاقبة الظالمين.

ومنذ دخلت البشرية في عصر المعرفة والنهضة والحرية والديموقراطية تطوّرت الدولة وانتظمت السلطة فيها بنظام الدستور الذي قضى على كل احتكار لأداة الحكم العام ومنع كل تداخل بين السلطات، وفرض العدل والحرية بدل الظلم والاستبداد، ولهذا لا يخلو كل دستور ــ بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة ــ من تقرير المبادىء الأساسية الديموقراطية، وهي اعتبار الأمة مصدر السلطة وضمانة الحقوق والحريات، والفصل بين السلطات العامة.

ويقوم الفصل بين السلطات على توزيع الاختصاص

والمسؤولية نظراً لكثرة الأعمال والوظائف في الدولة الحديثة ولما تستدعيه من الجهودٌ والكفاءات، ولهذا يقسم الدستور السلطة إلى ثلاثة أقسام: تشريعية، وتنفيذية، وقضائية، ويقرر لها نظاماً محكمًا على أساس فصلها وتنسيقها، ويراعي في هذا كله مصلحة الأمة والدولة معاً وأما مصلحتهما في أن تتوزع سلطات العمل والمسؤولية تحقيقاً للحكم الصالح في الأمة، ولا يمكن أن يتم هذا إلاّ إذا كانت الحكومة (حكومة قوانين لا حكومة أشخاص) كيفما كانت ألقابهم ومراتبهم.

وإذا كانت السياسة علمًا فهي كذلك فن من الفنون، ومن مبادىء الفن السياسي ــ كما قال أحد أساتذة القانون ــ الفصل بين السلطات في الدولة، وهذا يقتضي إسناد الوظائف الكبرى التشريعية والتنفيذية والقضائية ــ في الدولة إلى هيئات خاصة منفصلة بعضها عن بعض بقدر الضرورة والمصلحة، أي بنسبة ما يتطلبه حسن سير الإدارات العامة واحترام جميع الحريات الدستورية للفرد والجماعة.

ومما ينبغي أن يلاحظه الباحث هو أن مبدأ الفصل بين السلطات لا يقوم إلاّ في الحكومة النيابية البرلمانية.

ولذلك المبدأ فائدتان وأهميتان عظيمتان إحداهما: تاريخية تحريرية، والأخرى سياسية إنسانية، أما الأولى فهي ما نشأ في الماضي وينشأ في الحاضر والمستقبل عن مبدأ الفصل بين السلطات

من تقويض لدعائم الظلم والسيطرة، ذلك أن مبدأ فصل السلطات كان منذ نشأة الدستور ولا يزال ــ إلى جانب مبدأ (الأمة مصدر السلطات) ــ السلاح الذي يفتك بكل استبداد وحكم مطلق، وأما الثانية فهي أن مبدأ فصل السلطات تتولد منه الحرية السياسية، وبيان هذا أن فصل السلطات لا يمكن أن يكون تاماً مطلقاً، وإلّا قامت عدة استبدادات بدل استبداد واحد، وفسد الحكم وساءت السياسة، تلافياً لكل هذا وحماية للحريات من البغي والعدوان تكون السلطات منفصلة بعضها عن بعض، وتكون ــ مع هذا وفي دائرة المصلحة العامة ــ متوازنة متعادلة، ومتآزرة متعاونة، وبعبارة أخرى يقوم فصل السلطات على تناسقها وتضافرها طبقاً للدستور والقوانين الناشئة عنه، وصيانة للمصلحة المشتركة بين الأمة والحكومة، وكما يكون فصل السلطات مانعاً من الاستبداد فكذلك يكون حامياً للحرية من عدوان النظام النيابي البرلماني في العصر الحديث.

وإذا ما ذكر الباحث السياسي مبدأ الفصل بين السلطات، ذكر كذلك الكاتب الفرنسي في القرن الثامن عشر (مونتيسكيو) الذي اقترن اسمه ــ في التاريخ السياسي الحديث ــ بالمبدأ المذكور، ففي كتابه القيّم (روح الشرائع) خصص مونتيسكيو فصلاً مهمًا للدستور الإنكليزي، وقد استنتج من دراسته التحليلية ما للدولة من الوظائف والمهمات، واستخلص المبادىء الكبرى التي هي أساسية فيها وشرطية في حسن نظامها، ومما تولىّ توضيحه أن

الخطر كل الخطر في تجمع السلطة واحتكارها في أياد واحدة، وبهذه المناسبة ننبه إلى أن الكاتب المذكور لم يكن هو المبتكر لمبدأ فصل السلطات وإنما كان أول من أحسن التعبير عنه وإفراغه في قالب نظرية سياسية واضحة، وبفضل كتابه (روح الشرائع) انتشرت تلك النظرية وأصبحت إحدى العمد والدعائم في النظام الدستوري العصري، ويقول مونتيسكيو إن وظائف الدولة ثلاث: سن القواعد لسير الحياة العامة، والقيام بالأعمال التي تقتضيها الحياة العامة، وفصل الخصومات الناشئة عن الحياة العامة، وتتولىّ هذه الوظائف الكبرى هيئات خاصة أو سلطات متميزة بعضها عن بعض هي: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، وتسند الأولى إلى البرلمان، والثانية إلى الحكومة، والثالثة إلى المحاكم.

ويجعل مونتيسكيو الغاية من ترتيب وتنسيق تلك الوظائف بما تتولاّها من هيئات أو سلطات هي: حماية الحقوق الفردية من الطغيان والجبروت، ومنع الدولة من كل تسلّط وسيطرة، وفي هذا كله يقول الكاتب المذكور في (روح الشرائع).

إنها لتجربة دائمة أن كل إنسان يملك السلطة يكون مدفوعاً إلى سوء التصرف فيها والإفراط في استعمالها، وهو يسير في هذا إلى أن يلقى الحدود التي توقفه، ومنعاً لكل عبث بالسلطة ولسوء استخدامها يجب أن تحد السلطة بالسلطة، وذلك وفق الترتيب الطبيعي للأشياء.

ويقول أيضاً إذا جمع الشخص الواحد أو المجلس الواحد بين السلطتين: التشريعية والتنفيذية، فإن الحرية تصير منعدمة تماماً، وذلك لأنه يخشى أن يسن الأمير أو المجلس قوانين جبروتية وينفّذها بكيفية جبروتية.

وكذلك تنعدم الحرية بالمرة إن لم تكن السلطة القضائية منفصلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، فإذا اختلطت السلطة القضائية مع الأولى فإن السيطرة على حياة وحرية الرعايا تكون استبدادية جائرة إذ يكون القاضي مشرعاً في نفس الوقت، وإذا اختلطت بالثانية فإن القاضي تكون له قوة العاتي الجبار... فالخسارة كل الخسارة في أن يتولى السلطات الثلاث الرجل الواحد أو المجلس الواحد سواء كان يتركب من الأمراء أو الأعيان أو أفراد الشعب، وتلك السلطات هي: وضع القوانين وتنفيذ القرارات العامة والنظر في الخبايات أو الخصومات الخاصة، ونضيف إلى قول (مونتيسكيو) أن تجمّع السلطات واحتكارها يكون بالوراثة أو التعيين، أو الانتخاب.

وقد أخذ رجال الثورة الفرنسية بنظرية فصل السلطات فأثبتوها في (ميثاق حقوق الإنسان والرعية) وفي الدستور، وبهذا دخلت تلك النظرية في ميدان التطبيق، ومنذ ذلك الوقت فرضت نفسها في جميع الدساتير الحديثة كغيرها من النظريات السياسية الكبرى.

ولا يكمل حديثنا عن (فصل السلطات)، إذا لم نشر بكلمة إلى الجدال الذي أثاره غير واحد من رجال القانون ومن الفلاسفة والكتّاب السياسيين، ويدور ذلك الجدال حول إنكار القضاء كسلطة ثالثة، والمجادلون يجعلونه فرعاً من السلطة التنفيذية، ولكل فريق آراء وحجج، ولكن يمكن التخلّص من ذلك الجدال العقيم بما قاله أحد أساتذة القانون، وهو أن القضاة يجب عليهم أن يحكموا بالعدل ولهذا يلزم منحهم من الاستقلال ما يمكنهم من تحقيق العدل بين الناس، هذا هو المهم، أما كون القضاء سلطة قائمة بذاتها أو مجرد جزء من سلطات الدولة فمسألة لا تهمّ بقدر ما يهم أن يكون القضاء مستقلاً عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، والاستقلال المطلوب له هو ما لا يكون انفصالاً ولا تجاهلاً تاماً بين السلطات الأساسية في الدولة، بل الحكمة والمصلحة في استقلالها مع التناسق والتعاون والرقابة المتبادلة لخير الأمة ودولتها.

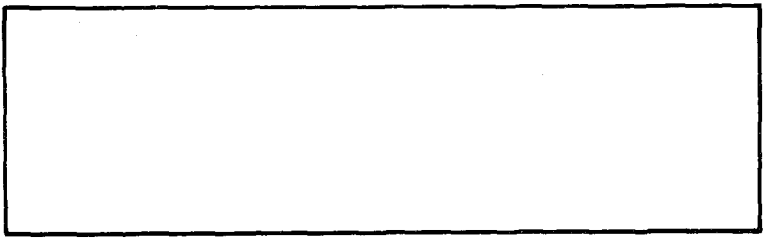

«الرأي العام»، العدد 123، السنة الثالثة،
7 ذي الحجة 1368 هـ = 30 شتنبر 1949 م.

[لم تنشر لأسباب قاهرة]

في ليبيا:
حماية إنكليزية صريحة باسم استقلال سنوسي زائف؟

«الرأي العام»، العدد 124، السنة الثالثة،
19 ذي الحجة 1368 هـ = 12 أكتوبر 1949 م.

لما اقتربت دورة شتنبر «لمنظمة الأمم المتحدة» كثر الحديث في الصحف والمجالس عن قضية ليبيا التي أصبحت شبيهة برواية مسرحية تتولّى تشخيصها ــ في ميدان السياسة العالمية أو في دائرة الهيئات الدولية ــ فرقة أو على الأصح عصابة من الدول ذوات الحول والصول، والمطامع المختفية من وراء حجاب تفننت الدعاية في تزيينه وتنميقه وتضليل الأغبياء به، وما أكثرهم في جميع الأمم!.

وبما أن لكل رواية أبطالاً فلقضية ليبيا كذلك أبطالها... ولعل أبرزهم وأمهرهم هو البطل الإنكليزي الذي فاق غيره في الدهاء السياسي والكيد الاستعماري، وهل أدَل على هذا من الخطة التي طبقتها السلطة الإنكليزية خلال المدة الأخيرة بتراب برقة؟.

ولقضية ليبيا فصول كغيرها من الروايات، فبعدما فشلت

مسألة المستعمرات الايطالية أمام لجنة لندرة عرضت على منظمة الأمم المتحدة بقصر شايو في باريس أثناء شهر دجنبر 1948، ثم بلايك سيكسير في شهر مايو 1949، ولكن تلك المنظمة لم تستطع للقضية الليبية حلاً مرضياً، إذ ذاك تجرّدت السياسة الإنكليزية لتسوية القضية تسوية عملية ظاهرها أنها في صالح الشعب الليبي والسلام العالمي والإنسانية وباطنها أنها في صالح الإنكليز، وقد استطاع الدهاء الإنكليزي أن يخلق في ليبيا نسخة الأمير الأنجلو هاشمي المعروف بعبد اللّـه بن الحسين، ذلك أن إنكلترا تعوّدت خلق «البضائع» وإنشاء «الإمارات» في الأقطار التي تريد أن تمثل فيها رواياتها السياسية ومسرحياتها الاستعمارية، ولهذا لا عجب إن رأينا اليوم في ليبيا السيد، بل استغفر اللّـه. الأمير السيد ادريس السنوسي «صنيعة» الإنكليز في شمال افريقيا، كما أن الملك عبد اللّـه صنيعتهم في شرق الأردن؟.

أما كيف مثّل الإنكليز روايتهم الليبية بواسطة «أميرهم» السنوسي فذلك ما سنشير إليه، وفي الإشارة ما يغني عن الإطالة.

استغل الإنكليز وعودهم التي بذلوها بسخاء للسنوسي خلال الحرب العالمية الثانية فسمحوا له أو أمروه بإعلان الاستقلال في برقة، وذلك في فاتح يونيو الماضي، أي منذ أكثر من أربعة أشهر، ثم رحل السنوسي إلى لندرة بدعوى مفاوضة الحكومة الإنكليزية في المعاهدة الضامنة لاستقلال برقة، وقد استغلّت الدعاية البريطانية

تلك الرحلة استغلالاً فتّ في عضد المنافسين. . . وقد تم هذا بعدما أبرمت انكلترا في فصل الربيع الماضي ما عرف إذ ذاك باتفاق «بيفن ــ سفورزا» وبعدما عادت أدراجها فطلّقت هذا الاتفاق لتلعب روايتها كما تشاء وبالرغم عن الأنوف عربية كانت أو أوروبية أو أميركية، ويدرك كل واحد منا مهارة الإنكليز في التدبير السياسي والتمثيل الروائي، وليس أدل على هذا من كون الرواية الليبية قد كان فصلها الأول «إعلاناً للاستقلال» ثم تسلسلت المشاهد، وتتابعت المظاهر ولم يكد يرفع الستار عن الفصل الأخير حتى انقلب الاستقلال «حماية» إنكليزية صميمة «طبق الأصل»، وبينما يربح الإنكليز بهذه اللعبة قطراً عربياً، ويتسلّ إدريس السنوسي بلقب «الأمير» إذا بالشعب الليبي يخسر الصفقة ويفوّض أمره إلى اللّه. . . ثم إلى «عصبة» الأمم المتحدة. . .

عجب أن تشير إنكلترا على السنوسي بإعلان الاستقلال في فاتح يونيو. . . ثم تفاجىء إنكلترا نفسها الناس في 16 شتنبر أي بعد ثلاثة أشهر ونصف وقبل انعقاد الدورة الحالية للمنظمة الدولية بأيام تفاجئهم «بحماية» لا غبار عليها. أما ما أعلنته إنكلترا في 16 شتنبر على لسان حاكمها ببنغازي عاصمة برقة فهو التصريح المتعلّق بما سمّته «بالسلطات الانتقالية» المسندة إلى الأمير السيد إدريس السنوسي، وبمقتضاها أصبح هذا معترفاً به من الإنكليز كرئيس الحكومة، وقد أذنوا له بمنح «دستور» للبلاد يعترف فيه بمساواة

العربية والإنكليزية كلغتين رسميتين، ويسند ذلك «الدستور» للسنوسي النظر في الشؤون الداخلية بمساعدة مستشارين فنيين إنكليز في التشريع والمالية، والمقيم العام البريطاني هو الذي يتولّ تعيين الموعد لتطبيق «الدستور» واختيار المستشارين والخبراء، وهو الذي يتولّ الشؤون الخارجية. والدفاع العسكري، وأمر التجارة الخارجية، ورقابة حركة البواخر التجارية والحركة البحرية بصفة عامة، ثم يقول التصريح البريطاني باللفظ: وإلى أن يتم استقلال البلاد فإن كل اتفاق يقدم عليه الأمير في شأن المعادن ــ ولو كانت ملكاً للدولة البرقوية ــ لا يمكن إبرامه إلّا بعد استشارة ومصادقة المقيم العام البريطاني الذي يحتفظ علاوة على ذلك بحق الإلغاء لتصريح 16 شتنبر أو تغييره أو تعديله متى شاء.

فهذا كله شبيه في مبناه ومعناه بنصوص الحماية، ومجرد مقارنة ذلك بمعاهدة الحماية المفروضة على تونس أو المغرب مثلاً تبدد ما قد يخامر بعض العقول من الشك واللبس، وكيف لا يضحك الإنسان بملء فمه وبكل قواه حينما يقرأ في إحدى الجرائد اليومية التونسية أخيراً قولها: إن مفتاح قضية ليبيا في يد رجل واحد هو الأمير السنوسي؟ وقد قالت هذا جادة غير هازلة، ونحن نعلم أن السنوسي إنما هو صنيعة السياسة الإنكليزية وألعوبة الإدارة البريطانية، فكيف والحالة هذه تمكن مسايرة الجريدة التونسية في قولها ذلك، والظن بأن مفتاح قضية ليبيا في يد السنوسي وفي يده وحده، وهو رجل لا يملك حولاً ولا قوة،

ولا حيلة ولا وسيلة إلّا الطاعة والامتثال ــ طوعاً أو كرهاً ــ للإنكليز أولياء نعمته وأصحاب النفوذ والسيطرة في إمارته؟ ومتى كان مفتاح قضية أمة في يد فرد ولو تلقّب بالأمير كادريس السنوسي أو بالملك كعبد اللّه بن الحسين؟ فبئست قضية يكون حلّها بيد هؤلاء الرؤساء المفروضين من الأجنبي على أمتهم؟ وإنما الشعب، والشعب وحده هو العمدة ــ بنضاله وثباته وتضحيته ــ في حلّ القضية الوطنية العامة، هذا، ما يحدثنا به التاريخ وتؤيده سياسة الاجتماع وما عداه فلغو وسفسطة وإرسال الكلام على عواهنه؟.

ولو كانت يد السنوسي تقبض على مفتاح القضية الليبية ــ كما زعمت الصحيفة التونسية ــ لحرّكت تلك اليد هذا المفتاح، وفتحت به ما أغلقه الاستعمار وأحكمته السياسة، ولكن يد السنوسي لم تفعل لأنها فارغة إلّا من لقب «الإمارة» الهزيل الزهيد التافه.

ألقاب مملكة في غير موضعها
كالهر يحكي انتفاخاً صورة الأسد؟

وهي فارغة كذلك إلّا من «وثائق» الحماية الإنكليزية التي جعلت اليوم من السنوسي «أميراً»، كما جعلت في الماضي من عبد اللّه بن الحسين أميراً، ثم ملكاً، وقد أخذ هذا وذاك الألقاب الجوفاء واستولت إنكلترا على البلاد، وأصبح الشعب في شرق الأردن، ثم في ليبيا عبداً مسخّراً للإنكليز الذين اقتطعوا من الغنيمة، بل الأضحية «حظ الأسد» آكلين

اللحم والدم، وتاركين «لأصحاب السموّ أو الجلالة» العظام وغضب الشعب، وخزي اللّه في الدنيا والآخرة؟ هذا هو مصير ليبيا في عهد «الاستقلال السنوسي» القائم تحت «الحماية الإنكليزية» التي أعلنت عن نفسها على لسان الحاكم البريطاني، وذلك في التصريح الصادر منه في 16 شتنبر 1949 والقائم مقام معاهدة الحماية التي يرتكز عليها النظام الأجنبي في تونس والمغرب.

وإذا لم تتغير هذه الوضعية بقرار من منظمة الأمم المتحدة في دورتها الراهنة فإن انكلترا هي التي ستبقى صاحبة الحل والعقد، والحكم والسيطرة في ليبيا مستعينة في تشخيص روايتها واتفاق أدوارها «بمخلوق» سياستها الملقّب بالأمير السيد ادريس السنوسي وهو يتدرّب اليوم في مدرسة الاستعمار البريطاني التي تخرّج منها «زميله» المشهور بالملك عبد اللّه صاحب المملكة الأردنية «المستقلة» تحت «الحماية» الإنكليزية المؤيدة بالجيش المسمى «باللفيف العربي» آلة الإنكليز وأداة سياستهم في الشرق الأدنى.

ليبيا في مأدبة اللئام!

«الرأي العام»، العدد 125، الأربعاء 19 أكتوبر 1949.

بيّنا في الافتتاحية الماضية حقيقة أمر (الاستقلال) الصوري المزعوم الذي (جادت) به انكلترا على برقة، كما أنعمت على السنوسي بلقب (الأمير) بعد أن كان شيخ طريقة.

وإن هذا (الانقلاب) لأشبه برواية مسرحية مضحكة مفجعة في آن واحد ــ منه بحقيقة سياسية لا غبار عليها.

في 16 شتنبر 1949 أصدر الحاكم الإنكليزي ببرقة تصريحه الرسمي الذي نصب الحماية البريطانية على هذه البلاد باسم (استقلال داخلي) مثقل بالقيود والأغلال التي شاءت الإرادة الاستعمارية الإنكليزية أن تفرضها عملياً ورسمياً، فذلك (الاستقلال) إنما هو اسم بدون مسمى، وقد رضي السنوسي (بالأمر الواقع) وأصبح في برقة طوع يد الإنكليز المتصرفين في شؤونها إلى أبعد حدود التصرّف، ولا نظن من المبالغة القول بأن

السنوسي إنما صار في مجال السياسة الإنكليزية ببرقة أشبه شيء بالبيدق فوق رقعة الشطرنج...

نعم، تم ذلك في 16 شتنبر ــ كما أوضحناه في مقالنا السابق ــ وفي 19 من الشهر نفسه أقدم السنوسي على إعلان برقة (دولة عربية ديموقراطية مستقلة)، ثم ترفع الراية (ذات النجمة المخمّسة والهلال) على الدور والبنايات، واختفت ــ كما قالت الصحف ــ الراية البريطانية... ثم صدر الدستور، واتخذ اليوم المذكور عيداً وطنياً وبهذا ختمت الرواية أو على الأصح الفصل الأول والأساسي فيها... وقد حق للمرء أن يتساءل بعد هذا:

ماذا ربحه الفريقان؟

أما الفريق الإنكليزي فقد ربح برقة تراباً، وشعباً وحكومة وأميراً، وأما الفريق العربي فلم يربح سوى لقب الإمارة للسنوسي وخرقة ذات نجمة وهلال، ودستور ليس له من الدستور إلّا الاسم واستقلال داخلي مطوّق (بحماية)، فهو أشبه شيء بحرية الطائر في قفصه أو السجين في حبسه...

وبعد أيام انعقدت دورة الخريف لمنظمة الأمم المتحدة فعرضت عليها قضية ليبيا من بين (المتسعمرات) الايطالية القديمة، وقد كانت هذه فرصة لمعركة فكرية وسياسية بين الدول ذوات المطامع الاستعمارية والبرامج الستراتيجية والمشاريع التوسعية... وتنقسم تلك الدول إلى ثلاثة:

1 ــ الدول الأنجلوسكسونية (إنكلترا وأميركا والحكومات الموالية لهما)، وقد اقترحت هذه الطائفة من الدول بزعامة الإنكليز والأميركان منح ليبيا الاستقلال ولكن... بعد ثلاث أو أربع سنوات، ويذهب أصحاب هذا الاقتراح إلى أن ليبيا لم تبلغ بعد من التطور والرشد ما يجعلها تستحق الاستقلال فوراً، بل يزعمون ــ على عادة المستعمرين ــ أن الاستقلال الناجز لا يمكن أن يكون إلاّ مصيبة على الليبيين... ولهذا يرى أولئك القوم أنه لا مناص من زمن يباشر فيه إعداد ليبيا لنيل الاستقلال... آمين.

وقد يبدو أن الأنجلوسكسون صادقون في قولهم وبرآء من كل طمع ومجردون عن كل غرض، ولكن الحقيقة بخلاف هذا فالأنجلوسكسون مع اعترافهم بحق ليبيا في التمتع بالحرية والسيادة والاستقلال لا يريدون السماح بشيء من هذا لأن مصالحهم الستراتيجية تتنافى وتحرير ليبيا داخلياً وخارجياً. وبيانه أن الأنجلوسكسون يعتبرون ليبيا مركزاً استراتيجياً هاماً من الوجهات البرية والبحرية والجوية، وقد سبق لرئيس هيئة أركان الحرب الامبراطورية البريطانية أن أعلن هذا بكل صراحة، ولا مبرر للأمد الذي يشترطه الأنجلوسكسون في منح ليبيا السيادة والاستقلال سوى تنفيذ خططهم الستراتيجية، وذلك بالمحافظة على قواعدهم البحرية والجوية، الحالية، وإحداث قواعد أخرى وتقوية جيوشهم الاحتلالية المرابطة بليبيا. وكل هذا وغيره على سبيل الاحتياط والاستعداد للطوارىء خلال السنوات المقبلة من تلك

الدول بغير المواقع الستراتيجية. وكتبت جريدة (التايمس) الإنكليزية: أنه لمن الغباوة الادّعاء بأن الحكومة الإنكليزية مجرّدة كل التجرد عن كل غرض وشهوة، وهي قد ضمنت بعد لنفسها موقعاً ومركزاً في برقة. ويؤيد هذا ماكتبته جريدة (مانشيستر كارديان) إذ قالت، في كل ذلك لا يسوغ بحال التأكيد بأن مصالح سكان تلك الجهة قد أصبحت ذات قيمة واعتبار غير أننا نحن الإنكليز والأميركان نستطيع الادّعاء في ذلة وحقارة بأننا نحسب لتلك المصالح حسابها لما تجيء مطابقة لمصالحنا.

فهذه تصريحات واعترافات كاشفة فاضحة، ولسنا ندري رأي السنوسي ومن هو على شاكلته فيما تحدثت به الصحف الإنكليزية عن نوايا الإنكليز نحو ليبيا في الحاضر والمستقبل، بل لسنا ندري هل اطلع (الأمير بلا إمرة) على شيء من ذلك حتى يتمكّن من إبداء رأيه فيه.

2 ــ روسيا التي تقدمت قبل غيرها بمشروع يرمي إلى منح الاستقلال الناجز للقطر الليبي مع انسحاب جميع القوا الاحتلالية الأجنبية خلال ثلاثة أشهر.

وقد فسّرت الصحف اليسارية إقدام روسيا على ذلك الاقتراح بوفاء هذه الدولة لسياستها القائمة على الدفاع عن الشعوب التي تعاني الاضطهاد والاستعمار وعن قضية السلم والأمن في العالم. ومهما يكن فقد اعتبر الأنجلوسكسون المشروع الروسي

(قنبلة) موجهة إليهم في الصميم وليس من شك في أن روسيا لم تتقدم بمشروعها لمجرد الرغبة في إرضاء ليبيا بتخويلها حقوق السيادة والاستقلال، بل قصدت بذلك المشروع أن (تقنبل) السيطرة الأنجلوسكسونية فتستريح من أخطارها في العاجل والآجل، كما تريح منها ليبيا التي لم تكد تخلص من الاستعمار الايطالي حتى وقعت في قبضة استعمار أنجلوسكسوني ذي قوة وبأس شديد. . .

[حذفته الرقابة]

. . . تلك هي نظريات ومقترحات الدول الكبرى وقد ظفرت كل واحدة منها بأنصار بين أعضاء المنظمة الأممية، ولكن نلاحظ بارتياح أن الأكثرية ناصرت المشروع الروسي الرامى إلى تحرير ليبيا حالاً وسحب الجيوش الاحتلالية خلال ثلاثة أشهر ولا شك أن روسيا ظفرت معنوياً وامتازت عن الأنجلوسكسون امتيازاً جعلهم في حيرة وارتباك سواء في المنظمة نفسها أو أمام الرأي العام العالمي، على أنهم لم يلبثوا أن أسرعوا إلى التنافس مع روسيا في طلب الحرية والاستقلال لليبيا، ولكن طلبهم مقيّد بأجل، لحاجة في أنفسهم يريدون قضاءها. وهكذا شاهدنا الصراع يقوم من جديد في المنظمة الدولية بين الملتين الروسية والأنجلوسكسونية، ولكن ما كان لله دام واتصل. . . وما كان لغير اللّه زال وانقطع.

أما الدول الأخرى التي كان لها موقف صريح وبارز في المعركة حول ليبيا فهي الهند، وسوريا، وأوكرانيا.

فقد اقترح نائب الهند تأليف لجنة خاصة يناط بها إعداد مجلس تأسيسي في ليبيا، وهذا المجلس هو الذي يتولىّ وضع دستور موحّد أو دستور اتحادي أو انفصال المناطق الثلاث (طرابلس، برقة، الفزان) مع إبقاء بعض الإدارات مشتركة ويرى النائب الهندي أن تنفيذ ذلك ممكن خلال ثلاث سنوات. ومما نلاحظه هنا أن نائب الهند لا يضع ثقته في الأمير السنوسي ولا في حماته الإنكليز لوضع دستور صحيح، بل يجعل هذا من اختصاص مجلس شعبي تأسيسي، لأنه يمثّل الأمة التي هي مصدر السلطة في البلاد، لا السنوسي الذي نصبه الإنكليز أميراً وأصدروا بواسطته (دستورهم) المسيخ...

[حذفته الرقابة]

... وحملة عنيفة أخرى تولاّها وزير خارجية أوكرانيا ضد الدول الغربية، وبالأخص انكلترا وأميركا، فقد اتهمها بالعمل في سبيل برنامج يسمح لهما بالاحتفاظ بقواعدهما الستراتيجية في شمال افريقيا، ثم الإدارة العسكرية البريطانية في طرابلس وبرقة من يوم استولت عليهما آخر الحرب الماضية. وقد قال أن هذين القطرين في تقهقر اقتصادي مستمر، فالأسعار قد ارتفعت فيهما ونشأت عنها البطالة والتمييز العنصري بين السكان سائد في كل مكان. وباختصار فإن إنكلترا حريصة كل الحرص على أن تقوم في افريقيا (بإعادة

طبع) النسخة المزوّرة من الاستقلال الممنوح ــ في زعمها ــ لشرق الأردن. . .

ـ وما محل ايطاليا من الإعراب، لقد خابت ظنونها في الأنجلوسكسون، وتحطمت آمالها وتلاشت مطامعها بعد إخفاق يفن ــ سفورزا، واليوم وقد تنازلت عن مستعمراتها فلم تبق إلّا فرنسا ــ الأخت اللاتينية والاستعمارية الوفية ــ لتقوم معها بدور التعزية والمواساة والتضامن في السراء والضراء، وقد أصبحت فرنسا تحسب ألف حساب للتدابير الستراتيجية الأنجلوسكسونية التي قد تعصف بالاستعمار الفرنسي في شمال افريقيا، كما فعلت بالاستعمار الايطالي في ليبيا وغيرها من الأقطار.

والخلاصة هي أنه يجب على شعب ليبيا أن لا يعتمد على الدول الكبرى ولا على المنظمة الأممية ولا على الأمير السنوسي في تحقيق حريته، وتوظيف وحدته، وتثبيت استقلاله، فكل شعب يركن ــ في نيل حقوقه وحرياته ــ إلى شيء من هذا كله، إنما يضل الطريق ويضيّع الوقت، ويجعل مصيره في يد غير أمينة. وبعبارة أن قضية ليبيا قضية أمة بأسرها لا قضية فرد أميراً كان أو حقيراً، فيجب على الأمة بقيادة رجالها المخلصين أن تهب كرجل واحد وتعمل في صف واحد غير معتمدة إلّا على نفسها وصدق جهادها وقوة ثباتها وروح التضحية فيها، فليس غير هذا من سبيل إلى استرداد الحق وأخذ الحرية والتمتع بالسيادة والاستقلال في ظل الدستور مؤيداً بالشعب أجمع.

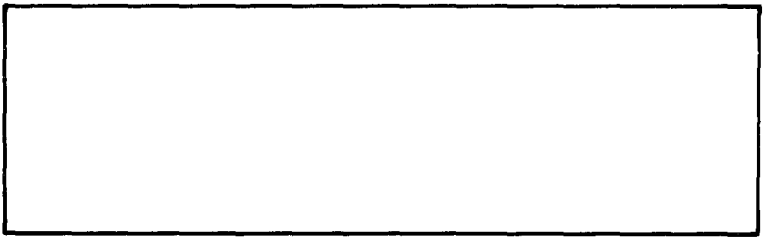

«الرأي العام»، العدد 128، السبت 29 أكتوبر 1949.

[حذفته الرقابة]

ماذا يراد بهذا المغرب وإلى أين المصير؟

«الرأي العام»، العدد 131، الأربعاء 9 نوفمبر 1949.

في 24 أكتوبر الماضي انعقد بالرباط ما سمّي (بمؤتمر الشمال الافريقي): وقد تعمّدنا أن لا نتحدّث عنه في وقت اجتماعه وذلك رجاء الظفر بما يزيح لنا النقاب عن حقيقة أمره، ومنذ ذلك الحين لم ينفذ (إلى الخارج) عن جلسات المؤتمر المذكور ومباحثاته ومقرراته ما يجعلنا نكشف للجمهور عنه كشفاً تاماً، غير أنه إن فاتنا الاطلاع على (ما جرى) في المؤتمر بالضبط والتدقيق فلا يفوتنا إدراك أشياء نستفيدها من قرائن الأحوال، ومن حيثيات المؤتمرين، ومن البلاغات تدل على مهارة نادرة المثال في إخفاء الحقائق وتضليل الأفكار.

ولقد ذهبت الصحف العربية الافريقية خاصة في المؤتمر المذكور مذاهب شتى قبل انعقاده وبعده، فكانت في كتاباتها واهمة مخطئة إذ اتخذت من (أحلامها) يقظات ومن أمانيها حقائق، ومن هذا القبيل قول إحداها: (يعتقد كثير من الناس أن من هذا المؤتمر

ستخرج التعليمات التي يتوقف عليها تغيير سياسة فرنسا نحو أقطار الشمال الافريقي الثلاثة ويرون أن الوقت قد حان ــ نظراً لما جدّ من الأحداث في العام ــ لأن تغيّر فرنسا (لون) السياسة التي تسوس بها هذه الأقطار وتوجهها في طريق آخر غير طريق الإدارة المباشرة أو القريبة من المباشرة التي مضى وقتها ولم تعد صالحة لهذا الزمان. ويرى بعضهم أنه من المحتمل جداً أن تهبّ نفحة تحريرية من ثنايا ذلك المؤتمر تعيد لفرنسا حسن سمعتها وتوطّد لها في نفوس الأفارقة مركزها المعنوي وتحفظ لها صيتها الثقافي وكل ما هو مشروع ومفيد من سعي أبنائها في هذه الرقعة من الأرض. . .).

هذا قول الصحيفة المشار إليها، وقد كتبت غيرها ما لا يقل عن ذلك وهماً وخطئاً، فقد تمنت (أن تكون المقترحات والمقررات التي تمخضت عنها جلسة المنتظم الأممي الحالية، والتي يدعو الكثير منها إلى تنبيه المتغافلين من ساسة فرنسا إلى ما يجب عليهم للاحتفاظ لبلادهم بالسمعة التحريرية التي كسبتها على مرّ القرون. . .).

ونكتفي بهذين النموذجين مردّدين مع القائل:

كنت قد أسمعت لو ناديت حياً
ولكن لا حياة لمن تنادي

أما (مؤتمر الشمال الافريقي) فليس له من هذا إلّا الاسم والحقيقة التي قلما يجهلها أحد من أبناء شمال افريقيا، هي أن ذلك

المؤتمر فرنسي استعماري صرف، ولهذا لا يسوغ بحال أن نعلّق عليه أي أمل، وزيادة فليس له أن يشرع في السياسة العامة التي هي من اختصاص الحكومة الفرنسية نفسها، فكل أمل في إقدام ذلك المؤتمر على تغيير السياسة الفرنسية في الشمال الافريقي، إنما هو أمل باطل، وحلم زائف.

وليست هذه هي المرة الأولى التي انعقد فيها (مؤتمر الشمال الافريقي)، بل سبق له أن انعقد مرات أخرى دون أن تكون له نتائج عملية في تحسين السياسة وإرضاء أماني الشعوب المغربية التي لا تزال تخسر الصفقة بموقفها السلبي واعتمادها على (رحمة) المستعمرين واتكالها على عون الظروف والمناسبات دون العمل المجدي، والكفاح الجدّي والتضحية الواجبة.

ولقد تساءل غير واحد عن الداعي إلى عقد المؤتمر هذه المرة في الرباط وتحت رياسة الجنرال جوان، كما شخصت الأبصار مترقبة ما عسى أن يبرز بعد الائتمار إلى حيّز الوجود من القرارات والخطط أو على الأقل من البيانات والتصريحات، ولكن شيئاً من هذا لم يتحقق إلّا ما كان من البلاغ الرسمي المبهم الصادر إثر رفض المؤتمر. أما عن السؤال فيمكن الجواب بأن الرباط ربما اختيرت مركزاً للاجتماع، لأن الجنرال جوان مقيم فيها بصفته القائد الأعلى للعمليات الحربية في الشمال الافريقي. وإذا صح هذا فإن الداعي إلى عقد المؤتمر يكون عسكرياً أكثر منه اقتصادياً أو سياسياً، وقد

يضاف إلى هذا إن من أهم ما حمل على عقد المؤتمر بالرباط أن المغرب الأقصى أصبح يحتل (المكان الأول) بالنسبة لبقية أقطار الشمال الافريقي، وذلك في البرنامج الستراتيجي الذي قرره الحلفاء على أساس (ميثاق الأطلنطيك) للدفاع عن أوروبا الغربية أو على الأقل عن الجهة الغربية من البحر المتوسط وملحقاتها الافريقية.

وأما التشوّف إلى ما يتمخّض عنه المؤتمر فلم يظفر أصحابه بشيء لما اكتنف الاجتماع من التكتّم والإبهام، وهذا ما زاد الناس بحثاً وتساؤلاً وجعلهم يخوضون في لج من الافتراضات والاحتمالات، ونحن إذا ما أردنا البحث عن حقيقة أمر المؤتمر لا نجد بين أيدينا أكثر من البلاغ الرسمي وهذا البلاغ، بالرغم عن إيجازه والتباسه شبيه (بالإناء الذي يرشح بما فيه) لهذا سنحاول بواسطته استخراج (الخبيئة) وإظهار (الحقيقة) وكشف (السّر المكنون) يقول البلاغ إن الاجتماع المنعقد صبيحة الإثنين 24 أكتوبر بالإقامة العامة وتحت رياسة الجنرال جوان، قد كان للتصديق الرسمي على الأعمال الخاصة (ببعض) المسائل الاقتصادية التي تهم الأقطار الثلاثة. وبعبارة قد أقرّ مؤتمر الرباط نتائج المؤتمر السابق الذي انعقد في مايو 1949 بين رؤساء (الكتابة العامة) في الحكومات المغربية والجزائرية والتونسية، وهذا يكفي لإزاحة الستار عن جزء مهم من عمل المؤتمر، وذلك بمراجعة أعمال المؤتمر المتقدم وقد يتساءل بعضهم لماذا لم يتحدث البلاغ بشيء من التوضيح عن تلك

المسائل حيث إنها اقتصادية فحسب؟ والجواب على هذا هو أن الاقتصاديات أصبحت اليوم مرتبطة بالسياسات، بل كثيراً ما تستخدم الأولى الثانية مما أوجب على الحكومات التشدد في حفظ الأسرار الاقتصادية وتحصينها حتى لا ينشأ عن افتضاحها أو إفشائها فساد في السياسة العامة للدولة.

ويحدّثنا البلاغ الرسمي أيضاً بأن المؤتمر كان صورة لما تفرضه الضرورة على نواب الحكومة الفرنسية بالأقطار الثلاثة من الاشتراك في بحث وتتبع (بعض) المشاكل الموضوعة على البساط في أصقاع الشمال الافريقي، وخاصة المسائل الحدودية.

وهل نحتاج إلى أكثر من هذا لإدراك (مهمة) المؤتمر؟ فهذه العبارات من البلاغ الرسمي تفصح عن أحد الأغراض الهامة التي كانت لمؤتمر الرباط وهو استعراض المشاكل السياسية المشتركة بين الأقطار الثلاثة، وهل هي إلاّ المطالب السياسية العامة التي تتمسك بها الشعوب المغربية والتي تدأب على الإلحاح في استجابتها وتواصل السعي والنضال في سبيل تحقيقها؟ فرؤساء السياسة الفرنسية بشمال افريقيا قد ائتمروا في الرباط أخيراً ليتبادلوا الرأي في الوضعية السياسية العامة ويقرروا موقفاً موحّداً، وخطة مشتركة إزاء تلك المشاكل وتجاه العناصر العاملة في سبيل حلها بما يرضي الحق والشعوب المطالبة به. ونضيف إلى ذلك أن المؤتمرين الفرنسيين قد تذاكروا كذلك في مسألة الحدود، وبهذا أشار البلاغ إلى ما سمي

(ببرنامج اريك لابون) المقيم العام السابق الذي وضع (تصميماً استراتيجياً) يرمي إلى إنشاء منطقة حربية في التخوم المغربية الجزائرية ومنطقة أخرى في التخوم الجزائرية التونسية يعني أن سلسلة الجبال الأطلسية ستصبح ــ كما قالت إحدى الصحف الفرنسية ــ بمثابة جبال الأورال الروسية، أي أن الأطلس من المغرب إلى تونس سيكون بالنسبة للوحدة الفرنسية حصنها المنيع . . .

وكل هذا يشعرنا بما ينتظر شمال افريقيا في الحرب الآتية ــ لا قدّر اللّه ــ من الأخطار والأهوال، ويتأكد لنا الطابع العسكري الذي طبع به مؤتمر الرباط باجتماع (لجنة الدفاع) قبيل انعقاد الجلسة الأولى وبما نعلمه من أن المغرب ــ بالرغم من عدم انضمامه ــ صراحة ورسمياً إلى (ميثاق الأطلنطيك) يعتبر (عمدة كبرى) في الخطط الحربية الناشئة عن هذا الحلف العسكري الأميركي الأوروبي، وليس أدل على هذا من المراكز الستراتيجية العديدة التي أنشئت أو قرر إنشاؤها في شتى الجهات المغربية خصوصاً الساحلية. ويقول الخبراء والمطّلعون إنه لا يمكن تنسيق برنامج الدفاع عن عالم الأطلانتيك إلّا بإدماج المغرب فيه وتبويئه مقاماً من الطراز الأول في التدابير العامة التي تقتضيها الحرب العالمية الثالثة . . .

وكل ما تقدم يجعلنا لا نتمالك عن هذا التساؤل:

ماذا يراد ــ من جديد ــ بهذا المغرب، وإلى أين المصير؟.

إنما العزّ بالحرية

«الرأي العام»، العدد 134، السنة الثالثة،
فاتح صفر 1369 هـ = 23 نوفمبر 1949 م.

في يومي الثلاثاء 15 والأربعاء 16 نوفمبر الجاري اجتمع بالرباط القسم الفرنسي من لجنة الميزانية المغربية، وبعدما قدّم مدير المالية مشروع الميزانية في جلسة أولى تحت رياسة المعتمد بالإقامة العامة، تألّفت جلسة ثانية حضرها أعضاء القسم المذكور تحت رياسة المقرر العام، أما مشروع الميزانية فيبلغ 41 مليار من الفرنك تضاف إليها 14 مليار أخرى من حساب خارج عن الميـزانية الرسمية، وأما الأعضاء الفرنسيون الذين عرض عليهم مشروع الميزانية بقسمية فإنهم بعـد البحث والمناقشـة طلبوا من مختلف المقررين الخواص تجديد النظر في أبواب المشروع المالي، وذلك قصد تحقيق تخفيضات جدية هامة في المصاريف والنفقات العامة، كما عرفوا الإدارة بوجهة نظرهم، وهي عدم التفكير في إحداث ضرائب جديدة، وقبل انفصالهم عهدوا إلى المقـرر العام وإلى المقررين الخواص بمهمة الاتصال بالإدارة المالية وبغيرها من الإدارة

المختصة وذلك قصد إنهاء البرنامج الذي اختط لهم من طرف لجنة الميزانية.

هذا ما أخبر به البلاغ الرسمي الذي أصدرته الإقامة العامة عقب اجتماع القسم الفرنسي من لجنة الميزانية، ومن حق الإقامة العامة ــ طبعاً ــ أن تصدر بلاغها لتحدث الرأي العام في هذه البلاد عن اجتماع لجنة الميزانية وأعمالها «الحديث الذي يروقها وتهواه»، ولكن ليس من حق الإقامة العامة ــ متمثلة ــ بالقول المشهور: «لقد قطعت جهيزة قول كل خطيب؟».

طبعاً ــ «احتكار» الحديث في هذا وبعبارة أخرى ليس للإقامة العامة أن تستأثر بما ليس من حقها، بل هو من حق الصحافة التي لا تنحصر مهمتها في مجرد الإخبار دون الشرح والتعليق بما ينفع الجمهور.

ولكن الإقامة العامة استأثرت فعلاً فمنعت رقابتها بعض الجرائد الفرنسية من التحدث لجمهرة القراء الفرنسيين وغيرهم عن اجتماع لجنة الميزانية وعما راج فيها من المناقشات والانتقادات والمطالب، ومعنى هذا أن الإقامة العامة لا تريد أن يطّلع الرأي العام هنا على وجهة نظر لجنة الميزانية في المشروع المقدم لها، وذلك لاعتبارات وأسباب...

[حذفته الرقابة]

... وقد احتجّت تلك الجريدة التي منعتها الرقابة من

التعليق على اجتماع لجنة الميزانية فكتبت بحق أن المهمة الإخبارية الصحفية تقتضي تغذية القراء بما هو أجدى وأنفع مما في البلاغات الرسمية.

وكيف لا يسمح للجريدة بالتعبير عن رأيها الحرّ، والتحدّث بقولها الصريح في مسألة حيوية خطيرة كميزانية الدولة؟ فهل يوجد موضوع عام أجدر بالكلام والكتابة من هذا؟.

تفرض الدولة على الأمة ــ بالحق أو بالباطل ــ تكاليف ميزانية ضخمة تقدّر بعشرات المليارات، وتجتمع لجنة الميزانية للاطلاع على المشروع المالي العام، وينتقد الأعضاء أشياء وأشياء، ثم تأتي الإقامة العامة فتمنع على الصحافة كل حديث صريح، وتعقيب حرّ في الموضوع مع أنه ليس في هذا ما يعد مضرّاً بالإدارة وسلطتها ونفوذها، إنه لموقف غريب حقاً أن تمنع الرقابة الصحف من اطلاع الرأي العام على ما راج في اجتماع لجنة الميزانية من الحقائق، وهنا يحق لنا أن نسأل المسؤولين من رجال الإدارة. إنكم تزعمون العمل بمبدأ المشاورة، وتدّعون تطبيق هذا المبدأ السياسي بواسطة ما تسمونه «بمجلس شورى الحكومة»، وتبيحون لأعضاء هذه الهيئة ــ بصفتهم من لجنة الميزانية ــ أن ينتقدوا ويطلبوا ما يشاؤون، ثم في نفس الوقت تسطو رقابتكم على الصحف فتمنعها من الجهر برأيها في مسألة هامة حيوية كمشروع الميزانية العامة، فكيف توفقون بين هذا الموقف الاستبدادي الشنيع وبين ما تدعونه من السير في سياستكم على نهج المشورة؟ ولماذا تحرّمون على الصحف

ما تسمحون به لأعضاء الهيئات؟ بل لماذا تبيحون لأنفسكم الحديث بما شئتم من البلاغات وفيما شئتم من المواضيع ولا تسمحون بشيء من هذا وذاك لأي واحد من الناس أو الصحفيين؟ لماذا تأخذون لأنفسكم من الحرية ما تسلبونه لغيركم ولو كان منكم وإليكم؟ أليس هذا شر رهط من الاستبداد والحكم المطلق؟.

لقد همني أن أكتب في اجتماع لجنة الميزانية، ولكن ما رأيته في إحدى الصحف الفرنسية من بياض الرقابة جعلني في حيرة وارتباك حتى اجتمعت صدفة في الشارع بأحد الصحفيين الفرنسيين، فما كان منه إلّا أن عرّفني بحقيقة أمر ذلك البياض مؤكداً لي أن كل كتابة في ذلك الموضوع «محرّمة» بحيث لا تجيزها الرقابة بأية صفة من الصفات، وهكذا لا تكاد تخرج الصحافة ذات الحرية النسبية في هذه البلاد من تحجير جائر آخر ما أنزل اللّه بهما من سلطان، فإذا لم يقف تقييد حرية الرأي والقول في المغرب عند هذا الحد فلن يلبث السيل أن يبلغ الزبى، فيكون ما قد لا يخطر ببال أحد من المسيطرين.

لقد شاهدنا تحريم «مواضيع» على الأعضاء المغاربة أثناء الدورة الصيفية الأخيرة لمجلس الحكومة، وقد أبينا إذ ذاك إلّا أن نقول كلمتنا الحرة الصريحة في المسألة في غير ما تردد ولا تلعثم ولا خفوت، ولم يكن لنا وقتئذ من دافع سوى الغيرة على الصالح العام ولا من قصد سوى نصر الحق على ما عداه، ثم رأينا أخيراً محاولة الضغط علينا بما يصرفنا عن نقد جوانب ومظاهر الفساد في

سير ما يسمى «بالنظام» لكلية القرويين، ولكن أبى علينا الضمير والواجب والحق والصالح العام إلّا أن نرسلها صيحة في الناس كصيحة صالح في ثمود؟ وفي نفس الوقت تجني يد الرقابة على الصحافة فتمنعها إلّا من نشر «البلاغ» الرسمي الخاص بلجنة الميزانية دون أي تعليق ولا تعقيب.

يا رب، ما هذا؟ ومتى ينتهي ظلم الرقابة؟ وهل يكون ذلك هو بداية النهاية»؟.

إننا قوم اتخذوا شعارهم قول القرآن الحكيم: ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾، وقول عمر بن الخطاب لأحد ولاته وهو ظالم: متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟.

فإذا اختلفت ألفاظ الآية الكريمة مع عبارات الكلمة العمرية فإن معناهما واحد وهو: الحرية.

وهل يجهل أحد أننا عصبة الحق والحرية ننصرهما بكل ما نستطيع من قوة وشجاعة غير مرتاحين إلّا لما ترضاه ضمائر الأحرار أمثالنا، وغير هيابين ولا وجلين إلّا من غضب اللّه الذي لا أشد منه نقمة وعذاباً؟.

وهل الحر إلّا من يفكر تفكير الأحرار، ويسير سيرة الأحرار؟ وإذا كانت في البشر طبائع ونفوس ذليلة صاغرة فإن فيها كذلك ما لا تتحمل ضيمًا ولا عبودية، وما لا تنقاد لضغوط ولا إكراه في

معنوياتها ومعتقداتها، إنه لا حياة في أرض تكون لأهلها ــ بسبب مواقفهم أو حكامهم ــ بمثابة سوق العبيد والأرقاء.

وبهذه المناسبة أذكر كلمة وردت أخيراً في إحدى الصحف الباريسية الكبرى التي كتبت:

إن ما يشعر به الرجل الحر من التباس وإبهام ينشأ عن كثرة الرجال الذين يرضون بأن لا يكونوا أحراراً، كما ينشأ عن تكاثر الصدمات التي تتوالى بقوة وانطلاق دون أن تجد أمامها غير سواعد مرتفعة في موجة من الحماس أو رؤوس مطأطأة في صمت وخشوع وذلّة.

وفي مثل فرنسي: إن من يجعل نفسه دودة يتعرّض لسحق الأقدام؟ فمتى يدرك قومنا كل هذا، ويفهمون روح عصرهم، ويتوجهون في طريق مستقبلهم؟.

إن ضياع الحرية صعب وشديد، وأصعب منه وأشد أخذها بعدما بذلت عن عجز أو سخاء أو غفلة.

وقلما تضيع وتفقد الحرية دفعة واحدة، بل كثيراً ما تنتهك حرمتها يد الاستبداد رويداً رويداً، وتضيق عليها الخناق ربطة ربطة، وتسلسلها حلقة حلقة.

ولا يردّ الحرية ولا يكون أحق بها من يعتقد أنه ما وجد إلّا ليحيى عبداً في نفسه وتفكيره وتصرفه.

ذكرى وعبرة

«الرأي العام»، العدد 136، السنة الثالثة،
11 صفر 1369 هـ = 2 دجنبر 1949 م.

احتفل لبنان أخيراً بذكرى إعلان الاستقلال، وبهذه المناسبة نريد أن نتحدث للقراء عن المشكلة السياسية التحريرية التي كانت تواجهها فرنسا بصفتها دولة «منتدبة» من لدن «عصبة الأمم» في الشرق الأدنى.

لقد تمخّضت الحرب العالمية الأولى على نظام سياسي دولي جديد هو نظام «الانتداب» الذي فرضته عصبة الأمم على كثير من الأقطار التي اعتبرت إذ ذاك «غير قادرة» على تدبير شؤونها بنفسها في دائرة الحرية والسيادة والاستقلال، ومن بين تلك الأقطار سوريا ولبنان اللذان وضعا تحت الانتداب الفرنسي.

منذ تأسس هذا النظام في القطرية العربيين المذكورين وفرنسا تعاني فيهما أهوال مشكلة طالما تظاهرت بالرغبة في تسويتها تحت إشراف وبموافقة «لجنة الانتداب» التابعة لعصبة الأمم، ولقد كان

اهتمام الرأي العام الدولي بتلك المشكلة، وبالأخص الدول الذي كانت تحدثه إثارتها ــ مرة بعد أخرى ــ في مجال السياسة العالمية ــ بالإضافة إلى جهاد وتضحية وثبات الشعب السوري ــ اللبناني الأبي ــ عاملاً قوياً يضغط على الحكومة الفرنسية ويحمّلها صرف النظر إلى حل المشكلة القائمة في بلاد الانتداب على أساس ترشيد الشعبين العربيين وإيصالهما إلى السيادة والاستقلال، ولم يكن هذا بالأمر السهل اليسير، لأن حل المشكلة كانت تتجاذبه عوامل أساسية هي: الحركة الاستقلالية العربية من جهة، وسياسة الانتداب الفرنسي من جهة أخرى، وبينهما لجنة الانتداب المضطربة بين ميثاق عصبة الأمم وبين مطامع الدول الكبرى المتحكمة في شؤون الهيئة الدولية البائدة. . .

[حذفته الرقابة]

. . . ونعفي القراء من الحديث عن الأطوار التي مرت بها القضية السورية واللبنانية أثناء الفترة الطويلة التي فصلت بين الحربين العالميتين، غير أنه ينبغي أن لا تفوتنا الإشارة هنا ــ على سبيل الذكرى والعبرة ــ إلى المعاهدة السورية ــ الفرنسية التي تمت في سنة 1936 بباريس بين الوفد الوطني السوري وبين الحكومة الفرنسية في عهد «الجبهة الشعبية» والتي قدّر لها أن تبقى «حبراً على ورق» بسبب عرض المعاهدة الجديدة على البرلمان الفرنسي للمصادقة عليها وتقرير العمل بها، فلما كانت الحرب العالمية الثانية عملت سياسة الحلفاء الأنجلوسكسون بالشرق الأدنى عملها، فنتج

عنه وبسببه الانقلاب الذي قضى على نظام الانتداب وأخرج الفرنسيين من سوريا ولبنان وملك هذين القطرين زمام أمرهما، بحيث أصبح الشعب فيهما شريفاً بالحرية، عزيزاً بالسيادة، سعيداً بالاستقلال.

الامتيازات الأميركية بالمغرب

«الرأي العام»، العدد 138، السنة الثالثة،
25 صفر 1369 هـ = 16 دجنبر 1949 م.

نشير إلى أن الامتيازات الأجنبية في المغرب إنما كان إلغاؤها (ما عدا الامتيازات الأميركية) في صالح فرنسا وحمايتها أولاً وآخراً، فقد ألغيت امتيازات المانيا والنمسا وحلفائهما في معاهدة فرساي التي ختمت بها الحرب العالمية الأولى، ثم ألغيت الامتيازات الانكليزية في سنة 1937 وحلّت محلها معاهدة تجارية بين الحكومتين، وقد نكتب هذا بمناسبة «الامتيازات الأجنبية» التي يروح حديثها وتثار مشكلتها من جديد، فليس يخفى على أحد من المواطنين أن المغرب كان منذ قرون...

[حذفته الرقابة]

... ولا زال بعد من الأقطار التي تتمتع ويتمتع فيها الأجانب «بامتيازات خاصة» أعطيت لهم ـ طوعاً أو كرهاً ـ بمقتضى معاهدات أبرمها السلاطين مع الحكومات الأجنبية في مختلف العصور والمناسبات، والمعاهدات المذكورة طائفتان: إحداهما

أبرمت بين المغرب والأجنبي على قدم المساواة في المعاملة والمصالح، ولكن تطبيقها كان في صالح الأجانب أكثر مما كان في صالح المغاربة. . .

[حذفته الرقابة]

. . . ويطول بنا القول لو أردنا أن نبسط مسألة الامتيازات الأجنبية في المغرب قديماً وحديثاً، غير أننا نشير هنا ــ لفائدة ما سيأتي من البابين ــ أن. . .

[حذفته الرقابة]

. . . وإذا استطاعت الحكومة الفرنسية أن تحمل إنكلترا في 1937 على التخلي عن امتيازاتها في المغرب فإنها لم تستطع ــ أن تظفر بمثل ذلك من الولايات المتحدة الأميركية التي خرجت من عزلتها التقليدية، وفرضت وجودها بالقوة والدولار على شطر عظيم من المعمور، وأصبح طموحها إلى السيادة والقيادة يقضي عليها بتوسيع دائرة مصالحها وامتيازاتها في جميع الأقطار التي لا يشملها نفوذ الدولة المنافسة التي هي روسيا الشيوعية.

وعملاً بذلك فإن أميركا نشطت في المغرب نشاطاً كبيراً ــ خصوصاً منذ الحرب الأخيرة ــ واستحدثت فيه من المصالح التجارية والستراتيجية ما أخذ يتزايد مع الأيام ويتوطد مع الطوارىء والتقلّبات حتى جزع الفرنسيون خاصة وأخذوا يرفعون عقيرتهم بالاحتجاج على «ضخامة» الامتيازات الأميركية في هذه

البلاد التي لم يقل أهلها في الموضوع أية كلمة. . . وهذا ما جعل المسألة كأنها لا تهم سوى الفريقين الفرنسي والأميركي. . .

[حذفته الرقابة]

. . . وترجع إثارة مسألة الامتيازات الأميركية بالمغرب إلى ما حدث بمجلس الشيوخ الأميركي منذ أكثر من أربعة أشهر، وباختصار فإن لجنة القروض التابعة لذلك المجلس قد أدخلت في أوائل غشت الماضي تعديلات على قروض برنامج مارشال، ثم اتخذت قرارين يقضي أحدهما بمنع استعمال مال المعونة من برنامج مارشال على كل بلاد لا تنفّذ التعهدات والالتزامات التي تتضمنها كل معاهدة مبرمة بينها وبين الولايات المتحدة أو تغض الطرف عن الإخلال بتلك التعهدات والالتزامات في ناحية من النواحي المشمولة بمراقبتها، وهذا القرار يعني المغرب خاصة، لأن التّجار الأميركيين أصبحوا يطالبون بنظام امتيازي يفسح لهم مجال التجارة ويمكّنهم من حرية الجلب لأسواق المغرب دون قيد ولا شرط، ولكن القرار المذكور رفضه المجلس بأغلبية كبيرة، غير أن عدداً من الأعضاء أيّدوا أثناء المناقشة مطالب التجار الأميركيين النازلين بالمغرب واقترحوا على المجلس أن يتدخّل لحماية أولئك التّجار، وقد حمل بعض النواب في المجلس على وزارة الخارجية متهمين إياها بعدم الإصغاء لهم وبالامتناع من استعمال نفوذها من أجل حماية الأميركيين، بل تقدّمت جماعة من النواب إلى المجلس باقتراح يرمي إلى «تغريم» فرنسا وذلك بمنعها من استعمال ملايين

الدولار التي تمثل معاونة برنامج مارشال، وبعد هذا بيوم أخبر نائب وزير الخارجية بعض أعضاء مجلس الشيوخ بأن «الحقوق» الأميركية في المغرب لم تكن إذ ذاك محدودة بكل دقة ووضوح وبأن مفاوضات كانت تجري وقتئذ خصوصاً حول المسائل الآتية: عدم منح الأميركيين مبلغاً معقولاً من المال من أجل المبادلات النقدية بواسطة الدولار، استعمال أساليب التسويف واتخاذ تدابير المماطلة في منح رخص الجلب، فرض ضرائب الاستهلال قبل أن تصادق عليها الحكومة الأميركية. ومما يحتج به الفرنسيون على مطالب التجّار الأميركيين أن الولايات المتحدة تبيع المغرب كثيراً من البضائع بأثمان غالية في حين أنها لا تشتري منه إلّا القليل من المنتوجات، ويظهر أن ما تبيعه أميركا للمغرب يبلغ 15 أضعاف ما تشتريه منه، وهذا في نظر الفرنسيين ــ يعبّر عن جسامة المطامع التي يتمسّك بها التجّار الأميركيون الذين يأبون إلّا أن يتمتعوا في المغرب بامتيازات خاصة سواء باسم المعاهدات التي تربط حكومتهم بحكومة المغرب أو باسم ما تقتضيه المصلحة الأميركية التي لا تريد أن تتقيّد بمشيئة أو نظام.

وقد طرأت ــ خلال الشهرين الأخيرين ــ فترة على الامتيازات التي كانت للتجّار الأميركيين دون سواهم من المستوردين، وما كادت تنتهي تلك الفترة حتى أخذت الصحف الفرنسية تثير المسألة من جديد متسائلة هل سيعود التجّار الأميركيون إلى ما كان يميّزهم عن غيرهم في الجلب منذ شهرين ومحتجة على هذا الامتياز الذي يجعلهم ــ عملياً ــ «فوق القوانين

المغربية»، حسب عبارتها، وفترة الشهرين قد تمت يوم السبت عاشر دجنبر الجاري، وقد سمّيت تلك الفترة «بمرحلة التجربة» واتفقت الحكومتان الأميركية والفرنسية على أن يبقى المستوردون الأميركيون خلالها خاضعين للقانون المشترك الذي ينظم حركة الجلب بالمغرب.

ولعل القراء يتذكرون أن رئيس التجّار الأميركيين بالمغرب قد ثارت ثائرته ضد ذلك الاتفاق واحتج عليه باسم هيأته احتجاجاً شديداً لأنه سوّي بين الأميركيين وبين منافسيهم من التجّار ولو كانوا مغاربة.

ولم يقتصر التجّار الأميركيون على الاحتجاج على وزارة الخارجية المسؤولة عن ذلك الاتفاق، بل نظموا حملات صحفية عنيفة في أميركا ضد وزير الخارجية، كما ظفروا من محكمة أميركية بحكم يلزم حكومة واشنطون بالعمل لترضيتهم في مصالحهم، وذلك يحمل الحكومة الفرنسية على أن تحترم ــ في المغرب ــ (نظام الامتيازات) القائم على «الباب المفتوح» الذي يجب ــ في نظرهم ــ أن يفتح على مصراعيه في وجه البضائع الأميركية... وكل...

[حذفته الرقابة]

... وفي مقال نشرته أخيراً جريدة «ديلي نيوز» اتهم كاتبه وزير الخارجية الأميركي «بسوء استعمال السلطة» التي في يده، وذلك بما «ارتكبه» في ميدان الجلب ــ من المساعدة على حرمان

المواطنين الأميركيين النازلين بالمغرب من التمتع بفوائد نظام الامتيازات.

وقد نشرت «لافيجي ماروكن» أخيراً خبراً يقول: إن الحكومة الفرنسية قد لا تتأخر عن الالتجاء إلى محكمة لاهاي الدولية إذا ما أقدمت وزارة الخارجية الأميركية على اتخاذ قرار يعيد للتجّار الأميركيين بالمغرب الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها منذ شهرين دون غيرهم من التجّار، ومن شأن ذلك القرار ــ إن صدر ــ أن يفتح الأبواب أمام البضائع الأميركية التي ستغمر الأسواق المغربية وتكتسحها عاجلاً أو آجلاً، وفي هذا خطر عظيم على التجارة الأجنبية عامة والفرنسية خاصة، وأن يميّز التجّار الأميركيين عن سواهم في حركة الجلب هو السماح لهم بإدخال البضائع إلى المغرب دون أن يتقيّدوا كغيرهم برخصة رسمية ولا بنقود «الدوفيز».

وتوجد طائفة من الفرنسيين تذهب إلى أن احتجاجها على الامتيازات الأميركية إنما تراعي فيه الصالح العام للمغرب، لا مصلحة فريق من التجّار دون فريق آخر، وذلك الصالح العام ــ في رأي تلك الطائفة ــ يقضي بأن يكون جميع التجّار سواسية في الوضعية الاقتصادية الراهنة بالمغرب، ويخشى من استمرار الامتيازات الأميركية تفاقم العجز الظاهر في الميزان المغربي، كما يخشى سوء مغبة تلك الامتيازات على المنتوجات الداخلية التي قد تقع من جديد فيما وقعت فيه قبل الحرب من جرّاء البضائع اليابانية.

ويرتاح الفرنسيون إلى ما تظهره حكومتهم من العزم والحزم في صدّ تيار الامتيازات الأميركية غير أنهم لا يكتمون ما يساورهم من المخاوف، وذلك أنهم يحسبون للحقائق حسابها فيتخوفون من أن يكون موقف الحكومة الفرنسية سراباً في فضاء الصحراء فليس في الفرنسيين من يطمئن إلى نتائج ذلك الموقف لأن الحكومة الفرنسية ــ كغيرها من الحكومات التي في وضعيتها ــ لا تعصي أمراً للولايات المتحدة صاحبة برنامج مارشال أو الميثاق الأطلنطيكي.

مصير ليبيا
بين المدّ والجزر

«الرأي العام»، العدد 139، الجمعة 23 دجنبر 1949.

منذ وضعت الحرب العالمية الأخيرة أوزارها، دخلت قضية المستعمرات الايطالية القديمة في طور جديد، وذلك بما أثارته من مشاكل قائمة على منافسات بين الدول الكبرى التي انقسمت إلى كتلتين متطاحنتين: كتلة غربية تحت زعامة أميركا، وكتلة معارضة لها تحت قيادة روسيا.

وإن تنافس الدول الكبرى على مصير المستعمرات الايطالية أفضى بها ــ في نهاية الأمر ــ إلى منظمة الأمم المتحدة التي وفقت في دورتها الأخيرة إلى تقرير حلول لمختلف مشاكل تلك المستعمرات، وذلك في آجال متفاوتة، وطبق تدابير مقررة، وخطط معيّنة.

ولقد كانت ليبيا في طليعة تلك (المستعمرات) من حيث توجيه قضيتها في طريق الحل المشروع الذي ينشده مع الليبيين والعرب في المشارق والمغارب جميع أنصار الحق ودعاة الحرية في

العالم، وإن ما كان العامل الحاسم الأكبر في تقرير الحل القضية ليبيا ــ أي منحها الاستقلال في سنة 1952 ــ لهو بدون إشكال ولا جدال، تراضي الدول الكبرى على اللجوء إلى المنظمة الدولية، وذلك بعدما عجزت الحكومات بواسطة المؤتمرات والمجالس التي انعقدت بين وزراء الخارجية أو القائمين مقامهم، ولم يكن من سبب لذلك العجز سوى المطامع الاستعمارية والاقتصادية والستراتيجية التي تتمسّك بها كل واحدة من تلك الدول التي كان اختلافها مفتاح خير لشعب ليبيا العربية.

ولم يقتصر قرار منظمة الأمم المتحدة على منح الاستقلال في سنة 1952، بل ضمن كذلك تحقيق وحدة ليبيا بمناطقها الثلاث في السنة المذكورة.

ولسنا في حاجة إلى ذكر تأثير القرار في نفوس الليبيين والعرب أجمعين، فقد قابلوه بكل ابتهاج وحماس واحتفاء إذ كان إعلان ذلك القرار عيداً وطنياً استوى فيه مع الشعب الليبي سائر العرب والمسلمين لا فرق بين أحرارهم وبين المكافحين منهم في سبيل الحرية والاستقلال.

أما الدول الكبرى فكلها أظهرت الرضى والابتهاج بقرار وحدة واستقلال ليبيا، سنة 1952 نخص بالذكر منها: إنكلترا التي أذاع ممثلها لمسؤول في طرابلس الغرب بلاغاً رسمياً يعرب فيه عن سروره بالنظام الجديد المقرر لليبيا كلها، ويصرّح فيه باستعداد

الإدارة الإنكليزية لبذل المساعدة اللازمة لشعب ليبيا حتى يقطع الفترة الجديدة بسلام ويظفر بحريته وسيادته على أساس الوحدة وفي دائرة الاستقلال.

وأما أميركا فلم تظهر كذلك إلّا الارتياح والتأييد لقرار المنظمة الدولية، هذا القرار الذي أعلن المندوب الأميركي في الهيئة المذكورة أنه (قرار تاريخي)، إذ يقضي بتوجيه إحدى المناطق الحيوية من العالم في سبيل الحرية والسيادة والاستقلال. ومما صرّح به ذلك المندوب لممثلي الصحف أن الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة ــ باتخاذها لقرارات الاستقلال التي تطبّق على المستعمرات الايطالية القديمة في آماد متفاوتة ــ إنما برهنت على أنها قادرة ــ طبق القانون الدولي ــ على الإتيان بحلول لأعوص القضايا وأعقد المشاكل.

ولا ننسَ موقف الايطاليين من قرارات المنظمة الدولية القاضية باستقلال مستعمراتهم القديمة آجلاً: فقد رأى الايطاليون أنهم خسروا تلك المستعمرات نهائياً، بحيث لا ينفعهم في أمرها احتجاج وصراخ ولا بكاء وعويل، ولا حسرة وندم.

فبدلاً من هذا كله أو ستراً له ومبالغة في إخفائه على الأصح اتخذ الايطاليون المستوطنون في ليبيا منذ ارتحلوا أو رحلهم الاستعمار الفاشيستي إليها موقفاً غير الموقف المنتظر منهم بعد قرار منظمة الأمم المتحدة، وذلك أنهم عمدوا إلى التظاهر بشعور الغبطة والارتياح معربين عن هذا بمشاركتهم للشعب الليبي في الاحتفالات

والمهرجانات التي أقامها بعد إعلان الوحدة والاستقلال، ولم يقفوا عند مظاهر الاحتفال على سبيل التضامن مع الليبيين الذين أصبح شأنهم اليوم في وطنهم غير شأنهم فيه مدة الاحتلال الايطالي والاستعمار الفاشيستي، بل أبى رؤساء الايطاليين في ليبيا إلّا أن يذيعوا منشوراً يعلنون فيه فرحهم بقرار المنظمة الدولية ويعبّرون فيه عن اتجاههم الجديد في ميدان السياسة الليبية العامة، ويظهر من ذلك أنهم يريدون أن يعاملوا كمندمجين في الكتلة الليبية بعد أن تقرر مصيرها الجديد.

ونتحدث بعد هذا عن موقف فرنسا من الحل الدولي لقضية ليبيا، فقد كانت الحكومة الفرنسية شديدة المعارضة لكل حلّ يقضي بتوحيد ليبيا خصوصاً، لأن إحدى مناطقها، وهي الفزان أصبحت تحت سيطرتها أثناء الحرب الأخيرة، وإذا كان في إمكان الحكومة الفرنسية أن تعارض كل قرار للوحدة والاستقلال قبل بت هيئة الأمم المتحدة في مصير ليبيا فلا يدرك عاقل أن تستمر تلك المعارضة بعدما اتخذت المنظمة الدولية قرارها الحاسم ورضيت به أغلبيتها وفي طليعتها الدول المصطلح عليها بالكبرى كأميركا وانجلترا، وأغرب ما في المسألة أن يتظاهر الايطاليون بتأييد القرارات الدولية القاضية بتحرير الشعوب من استعمارهم البغيض وأن يسخط الفرنسيون على تلك القرارات لمجرد أنها ستعيد منطقة الفزان بعد سنتين إلى ليبيا (أم الوطن) وإلى حكم دولتها المستقلة.

وفي منتصف دجنبر الجاري اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية

بباريس لاستماع تقرير وزير الخارجية عن مستقبل المستعمرات الايطالية القديمة وتوصيات المنظمة الدولية الخاصة بها وللإنصات لبيان وزير الداخلية عن الفزان، وفي ذلك الاجتماع وافقت اللجنة بأغلبية كبيرة على قرار يعلن من جديد أن وحدة ليبيا (محدثة مصطنعة وعقيمة) ويشرح القرار هذا قائلاً:

إن تلك الوحدة مصطنعة، لأن التاريخ يكذبها والجغرافية تحكم عليها بالإعدام، وهي عقيمة لأنها لن تظفر بالأموال والخبراء الفنيين والسواعد اللازمة لاستثمار أراض فقيرة قفراء، هذا ما زعمته اللجنة الفرنسية في قرارها الذي أبطل نفسه بنفسه في نظر العقلاء والمطّلعين والمنصفين أجمعين. ولم تقتصر اللجنة المذكورة على ذلك، بل عمدت إلى ما نشرته جريدة (التايمس) الإنكليزية في 23 نوفمبر من أن الإدارة البريطانية بطرابلس الغرب أعلنت أنها تعتبر نفسها حرة في أن توجد بطرابلس ما أوجدته في برقة وهو حكومة مستقلة تتولىّ إدارة الشؤون المحلية، فاستغلالاً لما أعلنه الإنكليز في صحيفتهم الكبرى عن تدابيرهم في طرابلس أرادت اللجنة البرلمانية الفرنسية أن تتهم إنكلترا بتنفيذ خططها قبل أن تحل بليبيا اللجنة الدولية المكلّفة بوضع القوانين وتنصيب الهيئات الدستورية، كما أرادت تلك اللجنة الفرنسية أن تدفع حكومة باريس إلى التعجيل بما من شأنه أن يفصل سكان الفزان عن طرابلس والسنوسيين فصلاً تاماً، وذلك ــ فيما زعمت ــ إرضاء لما فطر عليه الفزانيون من شعور الاستقلال. وهذا مثال نادر لإظهار الحق في صورة الباطل

ولتسمية الأشياء بغير أسمائها ولقلب الحقائق ومسخها. إنها لا تعمي الأبصار، ولكن تعمى القلوب التي في الصدور. . .

[حذفته الرقابة]

. . . فإذا عارضت روسيا في قرار استقلال بدعوى أن هذا القرار لا يضمن أي استقلال عملي فإن فرنسا لا تزال تعارض في تطبيقه، لأن توحيد ليبيا سيفلت الفزان من يدها وسيحرمها من منافعه الستراتيجية خاصة.

أما في داخل ليبيا فالحالة اليوم تتلخّص كما يلي:

أولاً ــ اطمئنان ظاهر يستر معارك ومناورات تجد المجال أمامها فسيحاً والأجل مديداً. . .

ثانياً ــ جالية ايطالية ذات مصالح ومطامح تعتمد في صيانة الأولى وتحقيق الثانية على كتلة تبلغ أربعين ألف مستعمر في منطقة طرابلس الغرب.

ثالثاً ــ إنكلترا المشرفة اليوم على الإدارة في طرابلس وبرقة معاً، وهي تعتمد في تنفيذ خططها على عنصرين هامين: حلفائها من السنوسيين الذين تساندهم وتمتّن الروابط بهم والهجرة المالطية المشجعة بكل ما في المستطاع، وذلك لتكثير أنصار إنكلترا ورعاياها حتى يكونوا كتلة قوية بعددها ومصالحها توازي الكتلة الايطالية التي يحسب الإنكليز لها كل حسابها ولو بعد تجريدها من الحكم والنفوذ.

رابعاً ــ معارضة فرنسا لقرار الوحدة والاستقلال.

خامساً ــ تنافس الدول وفي طليعتها روسيا المستاءة من قرار المنظمة الأممية، وأميركا التي تعارضها كما تنافس إنكلترا إذ تغار منها وتريد أن تحلّ محلها في المواقع الستراتيجية الممتازة شرقاً وغرباً.

سادساً ــ هيئة الأمم المتحدة التي قررت مصير ليبيا في سنة 1952، والتي ستوفد إليها لجنة خاصة لتطبيق القرار الذي سيوجه ذلك الشعب العربي في طريق الوحدة والاستقلال.

ومهما يكن من أمر ما ذكر فإن القول الفصل سيكون للشعب الليبي الذي لا نشك في أنه يعتمد على كفاحه وتضحيته وثباته أكثر مما يركن إلى القرارات الدولية والهيئات المشرفة على تطبيقها خلال مرحلة الانتقال من الوضع الحاضر إلى النظام الجديد الذي سيؤسس فيها على الدستور والبرلمان، والحرية والسيادة والذي ستتحقق به ــ آخر تلك المرحلة ــ ليبيا الموحّدة ودولتها المستقلة.

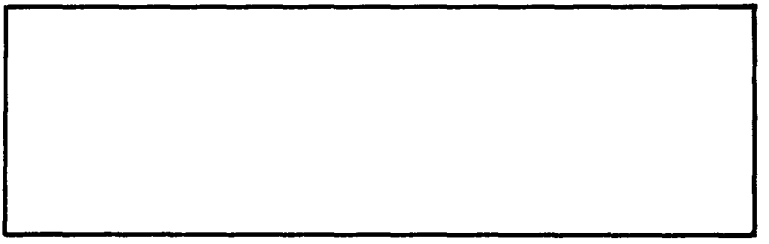

«الرأي العام»، العدد 140، الجمعة 17 يبراير 1950.

حذفت الرقابة
من هذا العدد:

1 ــ الغمرات وهي تحتوي على 160 سطراً.
2 ــ تصريحاً يحتوي على 30 سطراً.
3 ــ مقالاً بقلم الأستاذ محمد العربي العلمي يشتمل على 60 سطراً.
4 ــ مقالاً آخر يحتوي على 35 سطراً.

ذكرى غاندي
قائد معركة الحرية

«الرأي العام»، العدد 141، السنة الثالثة،
الأولى 1369 هـ = 24يبراير 1950 م.

في 30 يناير الماضي أحيت الأمة الهندية الذكرى الثانية لاغتيال المهاتما غاندي الذي كانت حياته عراكاً مستمراً في سبيل اليقظة القومية والحرية السياسية للوطن الهندي الأسير.

ولم تكن ميزة غاندي الكبرى منحصرة في جهاده وتضحيته وثباته، بل كانت في غير هذا مما يظهر به سواه قادة الحركات التحريرية في الشعوب المضطهدة.

نعم، إن ما امتاز به غاندي في جهاده الوطني هو «الأسلوب» الذي ابتكره واتخذه فلسفة في الحياة ومذهباً في السياسة، وسلاحاً في الجهاد، وبعبارة أخرى أن الحركة التحريرية الهندية لم تشبه غيرها من الحركات في العالم، ذلك أنها كانت «ثورة شعبية» ليست كسائر الثورات المعروفة في التاريخ، فقد شاهد العالم في الهند المجاهدة «تجربة عظيمة» هي الأولى من نوعها، ولو أن هذه «التجربة» قامت في أمة كبيرة تريد مجرد التحرر من السيطرة

الأجنبية لكانت شيئاً عادياً، ولكن التجربة الهندية لم تكن عادية، لأنها كانت ثورة اجتماعية وسياسية واقتصادية من نوع فريد وطريف في تاريخ الإنسانية، وقد كانت تلك الثورة غريبة في بابها لأنها قامت على تجارب وأساليب ووسائل لم تكن لغيرها من الثورات التحريرية في القديم والحديث.

حماس في غير عنف ولا شدة، وحرب من غير سفك دم ولا إزهاق روح، وانتصار لا يعقبه بغض ولا انتقام، ذلك هو الهدف الأكبر الذي كانت تستهدفه ثورة الهند بقيادة بطلها العظيم المهاتما غاندي، وقد يتعجب بعضهم من أن يتحوّل غاندي من حياة التصوّف إلى عراك السياسة، ولكن غاندي نفسه يجيب عن هذا بقوله: إن بحثي عن الحقيقة قد ساقني إلى ميدان السياسة، وأستطيع أن أقول أن الذين يدّعون أن الدين لا يمت بصلة إلى السياسة لا يعرفون معنى الدين مطلقاً.

وأحكام الناس في غاندي كثيرة كلها اعتراف بسر عظمته وتقدير لأساليب جهاده، وإعجاب بنتائج تضحيته، وإكبار لثباته في جميع المواقف والمناسبات.

فهذا اللورد ايروين ــ نائب الملك في الهند سابقاً ــ قد أعلن يوماً من فوق منبر المجلس التشريعي بدلهي إعجابه بغاندي وبما برهن عليه من القوة المعنوية التي جعلته لا يستعظم في سبيل صالح الهند العزيزة كل تضحية مهما كانت عظيمة وغالبة.

وقد علّق على هذا كاتب بقوله: إن هذا تنويه يمكن أن ينوّه به سائر الوطنيين ذوي النزاهة الكاملة، غير أن الفرق بين هؤلاء وبين غاندي هو أن كثيراً من الوطنيين يعتبرون استقلال الوطن أسمى خير وأغلى أمنية، بينما غاندي يرى كل هذا في سلوك الوطن، فهو يريد أن يكون الوطن سيد نفسه لكي يتعلّم كيف يحيى حراً مستقلاً، وتطبيقاً لهذا دعا غاندي إلى الكفاح بوسائل سلمية كانت في نظره وفي الواقع أشد فعلاً وأثراً من الحديد والنار والعنف بجميع أنواعه.

وفي طليعة تلك الوسائل: قوة الروح أو قوة الحق، وهي عبارة عن الكفاح من غير شدة، فمبدأ «عدم الشدة» قد اتخذه غاندي سلاحاً لمحاربة جميع الشرور والإذايات، وبياناً لهذا قال: إن عدم الشدة ليس معناه الاستسلام للشرير طوعاً واختياراً، بل عدم الشدة هو في معارضة إرادة الطاغية بقوة الروح، وإن الرجل الوحيد ليستطيع بهذه الوسيلة أن يتحدى امبراطورية ويؤدي بها إلى التدهور والانهيار.

فمبدأ عدم الشدة ــ كما دعا إليه غاندي ــ لا يشبه الخضوع والاستسلام في شيء، بل هو عمل وكفاح يعتمد على المقاومة السلمية والقوة المعنوية.

وقد يظن بعضهم أن «عدم الشدة» يقوم على الفوضى، ولكن الحقيقة هي أنه يحتاج كله إلى قوة النظام، لأنه حرب

سلمية، وقد تتطلب هذه من روح النظام وقوته ما لا تتطلبه حرب السلاح، ويوماً نادى غاندي في أنصاره: لقد التزمتم عدم الشدة. وخير بكم أن تشتروا من الإنكليز ثيابهم، وأن تموتوا كلكم جوعاً من أن تسمحوا بمخالفة واحدة للنظام السلمي الذي تقوم عليه المقاطعة، والذين لا يعرفون كيف يحترمون كلمتهم إنما ينضجون للعبودية لا للحرية.

وقد كانت غاية الهند المجاهدة هي التغلّب على الامبراطورية الإنكليزية العظيمة دون امتشاق الحسام ولا إذلال الخصم، وإنما يتوسّل إلى الضغط على هذا الخصم بوسائل شتى حتى يجنح للتنازل والتخلي للهند عما ليس هو للإنكليز، بل للهنود ولهم وحدهم، وهو الحرية والسيادة.

وإنما تلك الوسائل: المقاطعة الاقتصادية، والإضراب العام، والامتناع من الضرائب، وعدم التعاون، ولم تتألف من جميع هذه الوسائل «سياسة عدم المقاومة»، كما قد يتوهم بعض الناس، بل كانت هي سياسة المقاومة، وذلك في شكل «عصيان مدني» بدون سلاح ولا شدة، وتلك الوسائل كانت بلا شك معروفة قبل غاندي عند أمم أخرى، ولكنها لم تكن في غير الهند مستعملة كأساليب سياسية تعتمد عليها نهضة الأمة، وثورتها القومية في سبيل الحرية والاستقلال.

وقد انقادت الأمة الهندية لغاندي واستعملت أساليبه في

المقاومة السلمية والعصيان المدني حتى أقامت البرهان على عجز سياسة القوة والقمع، وإذ ذاك وجد الإنكليز أن لا مناص من الاعتراف للهنود بحقوقهم وهذا ما كان يتوقعه غاندي الذي قال يوماً لمراسل جريدة «التايمس»: إن الرأي العام الهندي يشق عليه أن يعتقد أن الإنكليز سينصفوننا بإخلاص، ولست على هذا الرأي، لأن الإنكليز جنس عملي، فهم يحبون الحرية لأنفسهم ودون أن يحبوها حتى لغيرهم خطوة واحدة سيخطونها.

وفعلاً لما جرّب الإنكليز جميع وسائل القمع دون أن تفت في عضد الهند الوطنية المجاهدة اجتمع مؤتمر بلندرة فلم ير بدّاً من الاعتراف للهند بحق حكم نفسها بنفسها.

وجميع الحوادث التي تسلسلت في الهند الوطنية قد برهنت على أن هذه البلاد قد أدركت درجة رفيعة في البطولة السياسية وقد كانت هذه البطولة بدورها فاضلة وسامية إلى أبعد حدود الفضيلة والسمو، وذلك بما كان يغذيها من المبادىء الإنسانية السلمية منها والخلقية.

ونختم كلمتنا هذه عن غاندي بما قاله أحد الكتّاب، إن الهند الوطنية قد سمعت بغاندي وهو يناضل عن مواطنيه المضطهدين من الإنكليز في افريقيا الجنوبية، حيث أقام عشرين سنة، ولكن غاندي لم يقبل أن تمد يد المساعدة إلاّ لمن يرضى باتباع أساليبه في الكفاح ــ وغاندي لم يخلق يقظة الهند، ولكنه أعطاها شكلها في

سنة 1920 وقوتها في سنة 1930، ولم يرد أن تكون الهند «هنداً» وكفى، بل كان يريد هنداً طاهرة، لا تعرف الخوف، ولا ترتكب الجريمة، ولا تنطق بالكذب.

وبما أن غاندي كان يعرف أن الوسائل تدوم، وأن الغايات تأخر، فقد أراد أن تصير الوسائل «مدرسة للشعب» وأن تكون روحه متطبّعة بعادات تساعد البشر على الحياة لا على أن يقضي بعضهم على بعض.

على هامش الانتخابات الإنكليزية:
حقائق على نظام الأحزاب في المجتمع السياسي البريطاني

«الرأي العام»، العدد 142، الجمعة 3 يبراير 1950.

في الأسبوع الماضي انتخب الشعب الإنكليزي برلمانه الجديد فكان الفوز أولاً: (لحزب العمّال) القابض على زمام الحكم منذ خمس سنوات، ثم ثانياً: (لحزب المحافظين) الذي تولىّ خلال هذه المدة المعارضة السياسية حسبما يقتضيه النظام الحزبي وتتطلبه الحياة النيابية في دولة الإنكليز. وبهذه المناسبة نريد أن نتحدّث عن بعض الحقائق والأنظمة الخاصة بالمجتمع السياسي الإنكليزي، ونشير بهذا إلى جوانب هامة بارزة في الكيان الحكومي والجهاز البرلماني في المملكة الدستورية البريطانية.

ونبدأ بكلمة عن نشأة الأحزاب في إنكلترا، فقد عرفت هذه البلاد في عهد ملكتها (إليزابيت) طائفة من الرجال كانوا يسمّون (بالبوريتان) ومعناه (الأطهار)، وكان يطلق على (السلفيين) الإنكليز الذين يرجع إليهم فضل القيام بثورة 1648 والذين اندمجوا مدة العمل في زمرة البرلمانيين، وقد تولىّ (البوريتان) إذ ذاك محاربة

ما كان سائداً في المجتمع الإنلكيزي من التعصّب الديني المسيحي، زيادة على أنهم كانوا أشد من غيرهم تمسّكاً بالكتب المقدسة وأعظم إخلاصاً لها، وقد كثر عددهم وعظم شأنهم مع الأيام حتى أخذوا يطمعون في احتلال مقاعد بالبرلمان. ومما عملوا له بجد وحزم إلغاء الامتيازات والاحتكارات التي كان يخوّلها التاج الإنكليزي إذ ذاك لطائفة خاصة، وقد استمر حزب (البوريتان) في نمو وتضخّم مستفيداً في هذا من قيام الأسرة المالكة المسماة (بستيوار)، وكان له أقطاب في السياسة (كجوهن بيم) الذي قاد في مجلس العموم (البرلمان) معركة عظيمة جداً ضد الملك شارل الأول وحكومته الاستبدادية المطلقة؛ وباختصار فقد كان لحزب البوريتان وقادته فضل تأسيس المعارضة السياسية البرلمانية في المملكة الإنكليزية وقد استفحل الصراع بين هذه المعارضة وبين الأسرة المالكة في ذلك العهد حتى أدى في النهاية إلى حرب داخلية أهلية بين الأحزاب المتصادمة في ميدان الخصومة السياسية.

ثم بعد ثورة 1648 التي أقامت في الحكم (كروميل) مقام الأسرة المالكة المعروفة (بستيوار) كانت حركة (الاسترداد) التي أرجعت هذه الأسرة إلى الحكم، ومن النتائج التي انتجتها تلك الحركة السياسية الانقلابية أن تطور الحزبان المتضادان فصار أحدهما: حزب القصر، والثاني حزب الأمة، وذلك في عهد الملك شارل الثاني، والمحور الذي دارت عليه أغلب المناقشات بين الحزبين هو (قانون الإبعاد) الذي كان يتعلّق بحرمان شقيق الملك، ومن

ذلك الوقت أصبح الحزبان المذكوران يعرفان أحدهما بحرب (ويج) أي الأحرار والآخر بحزب (طوري) أي المحافظين.

وقد ظل هذان الحزبان بتعاقبان في الحكم والسياسة طيلة ما يقرب من مئتي سنة فإذا تربّع أحدهما في مناصب الحكم عقب فوزه في الانتخابات العامة تولىّ الآخر مهمة المعارضة السياسية في البرلمان، وقد عرف هذا في تاريخ السياسة الإنكليزية خاصة (بنظام الحزبين) لأن الأمة الإنكليزية لم تعرف غيرهما في حياتها البرلمانية، وحتى إن عرفت في فترة ما حزباً ثالثاً فلم تطل به الحياة أمداً كبيراً، وسرعان ما انقرض وقام مقامه حزب آخر كما وقع (لحزب العمّال) الذي حلّ في المجتمع السياسي الإنكليزي محلَّ حزب الأحرار الآخذ اليوم في تلاش مستمر يكاد أن يسلمه كهيئة سياسية عاملة إلى الانهيار والفناء.

وقد كان حزب الأحرار عدواً للامتيازات الملكية ومؤيداً للمبدأ السياسي الداعي إلى سيادة البرلمان في كل ما يتعلّق بالسياسة العامة وعلى عكسه حزب المحافظين الذي كان يسند سلطة التاج الإنكليزي ويعارض كل ما يمسّ الدستور التقليدي البريطاني.

ولا يفهم من هذا أن حزب الأحرار كان حزب رقي وإصلاح، بينما كان حزب المحافظين على عكسه، بل الحقيقة هي أن كل واحد منهما كان يمثّل مجرد رأي وخطة بحيث لما قامت الأسرة المالكة المسماة (بهنوفر) انقلب حزب الأحرار مؤيداً لها وأصبح

حزب المحافظين عدوّاً لامتيازاتها، غير أن هذا التقلّب أو الانقلاب الطارىء على موقف الحزبين كان من نتائجه الكبيرة أن ضاقت شقة الخلاف بينهما، وجنحا إلى التفاهم والتقارب، واعتدلت نزاعاتهما السياسية فأخذت تتحوّل وتتطوّر إلى أن أصبح كلاهما منظمة سياسية بارزة يتألّف من أحدهما حزب الحكومة ومن الثاني حزب المعارضة، وهكذا انتظمت الأمور، وأصبحت السيادة للبرلمان وتخلّى الحزبان معاً عن التعصّب للأسرة المالكة، بل حتى عن نصرتها على بعضهما. ولّما جلس جورج الثالث على عرش المملكة حدث تطور في اتجاه الحزبين فأصبح حزب الأحرار يدعو إلى مبدأ الترقي والإصلاح، بينما اقتصر حزب المحافظين على التمسّك بما كان يسميه (بالنظام والسلام) في المجتمع والسياسة؟.

وقد تأيد حزب الأحرار كلما انتصرت الديموقراطية في إنكلترا ونال الشعب ــ على أساس المساواة بين جميع أفراد الرعية ــ سائر الحقوق والحريات التي كان يرى حزب المحافظين أن تظل موزعة حسب الأنظمة التقليدية ودون النيل من الامتيازات الملكية، ولكن موقف المحافظين تغيّر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وذلك تحت عامل الزمان وبحكم ضرورات المجتمع العصري فكان لزاماً عليهم أن يتنازلوا عن آرائهم ومواقفهم، ويعترفوا للتجارب بأحكامها وهم بصفتهم إنكليز قوم عمليون لا خياليون، ولهذا السبب تولّى المحافظون منذ ذلك العهد طائفة من الإصلاحات من بينها: تعديل القوانين الإدارية، وإصلاح نظام الانتخاب.

ومن طبيعة الإنكليزي أن ينضم تحت لواء أحد الحزبين، ذلك أنه رجل مفطور على العمل، وهو يجد في دائرة الحزب الذي ينتمي إليه مجالاً لحركته، وقلما ينساق الإنكليزي إلى حزب من الأحزاب عن رأي وعقيدة وإيمان، بل عن مجرد اتباع للتقاليد والعادات في عائلته الخاصة، أو رعياً لسوابق في محيطه الاقليمي، أو حفظاً لمصلحته في المهنة التي يتعاطاها، وانتظام الإنكليز في الأحزاب القائمة في البلاد يجعل جمهور المحايدين ضئيلاً جداً، وخضوع الإنكليز للتقاليد العائلية أو السوابق المحلية أو المصالح الشخصية ــ وذلك في اختيارهم للأحزاب التي ينتسبون إليها ــ يجعل هذه الهيئات في الحقيقة أشبه بمنظمات عراك تتنازع مجال العمل تحت لواء يميّز بعضها عن بعض منها بجماعات مؤمنة، تسعى جهد طاقتها لنصر مذهب على آخر، فالاختلاف المذهبي بين الأحزاب لا يهم الإنكليزي بقدر ما يهمه فتح المجال لمواهبه ونشاطه، والعمل في هذا المجال لصالح البلاد تحت لواء أحد الأحزاب سواء في الحكومة أو في المعارضة، ومن أبرز الأدلّة في تاريخ السياسة الإنكليزية على عدم قيمة المذهب بالنسبة للعمل ما حدث لحزبي الأحرار والمحافظين خلال قرن من الزمان، فقد طرأ على هذين الحزبين من التحوّل المذهبي والانقلاب السياسي ما جعل الآراء والمعتقدات التي كان يتمسّك بها كل محافظ خلال قرن من الزمان في سنة 1890، والعكس بالعكس والحياة النيابية الإنكليزية مليئة بالأمثلة البارزة للتناقضات الصريحة التي ارتكبتها الأحزاب وقياداتها في مناسبات وظروف شتى.

حقائق عن نظام الأحزاب والسياسة في إنكلترا

«الرأي العام»، العدد 143، الجمعة 10 مارس 1950.

إن البرلمان ــ أو مجلس العموم كما يسمى في إنكلترا ــ هو الذي يمثّل السلطة العليا في الأمة ، فذلك المجلس يستمد هذه السلطة من الشعب عن طريق الانتخاب العام وعلى أساس الدستور الذي يختلف عن بقية الدساتير، وذلك من حيث أنه مجموعة من القوانين والأحكام ، والتقاليد، والأعراف. ولهذا سمي (بالدستور غير المكتوب).

وإذا كان مجلس العموم يملك حق تغيير الحكومة ــ وذلك عند الضرورة ــ فإن ما يمثله من سلطة عليا في الأمة لا يخوّله ذلك الحق بصفة مطلقة دائمة، وبيان هذا أنه إذا حدث خلاف خطير بين رئيس الأغلبية في البرلمان ــ وهو في نفس الوقت رئيس الوزارة المسمى من لدن الملك ــ وبين مجلس العموم الذي يكون قد مضى على انتخابه زمن طويل بحيث لم يبق مرآة صادقة للرأي العام في البلاد فإنه يتعينّ حل ذلك المجلس وإجراء انتخاب عام تنشأ عنه

أغلبية جديدة تستند عليها الحكومة السابقة أو حكومة أخرى تحل محلها، ويعتبر حلّ مجلس العموم عند الاقتضاء العمدة الكبرى في النظام البرلماني الإنكليزي، كما أن النظام الانتخابي الإنكليزي يساعد على التعجيل بتكوين أغلبية متينة ويضمن بهذا الاستقرار الحكومي الذي يعوز كثيراً من البلاد البرلمانية كفرنسا مثلاً.

ومما يمتاز به النظام السياسي الإنكليزي أنه يعتمد على التجربة أكثر مما يعتمد على العقل والمنطق، ويتجلى هذا مثلاً في نظام الانتخاب فتوزيع المقاعد على النواب يراعى فيه الحق أكثر مما تراعى فيه الأرقام أي أن حزب الأغلبية يظفر في الانتخابات بعدد من المقاعد يفوق عدد الأصوات التي تكون في جانبه.

وكذلك يمتاز النظام السياسي الإنكليزي بقوة الأحزاب العاملة في الميدان العام، وتعد هذه القوة التي تتجلى في متانة الأنظمة الحزبية مادة أساسية وعنصراً حيوياً في الحكومة النيابية، ولا تتم قوة النظام للأحزاب الإنكليزية إلّا بالطاعة التي لأعضاء كل حزب نحو رئيسه، وليس معنى هذا هؤلاء الأعضاء لا يملكون حق تغيير رئيسهم عند الحاجة والضرورة.

ومما يلاحظ في نظام الأحزاب الإنكليزية التناقض الذي قد يرتكبه رجال الأحزاب ويخالفون به روح النظام السائد في الحزب، وإن ما يبدو لنا مخالفة وتناقضاً ليعتبره الإنكليزي من حرية الرأي

التي هي ــ في نظره ــ أجلّ وأسمى قاعدة، وهكذا قد نشاهد في إنكلترا زعيمًا حزبياً ينهج وهو في الوزارة سياسة تبوء بسخط الكثير من أعضاء حزبه، بينما يرضى عنها حزب المعارضة. وعلى سبيل المثال نذكر ما حدث لمستر بيفن وزير الخارجية في وزارة العمّال فقد انتقدته مرة أغلبية حزبه ولامته على عدم أخذه بسياسة اشتراكية حقيقية، بينما صفقت له كل المعارضة التي كان يمثلها إذ ذاك حزب المحافظين.

والمعارضة السياسية في إنكلترا هي غيرها في البلاد الأخرى، فإن (نظام الحزبين الاثنين) يجعل حزب الأغلبية في الحكومة وحزب الأقلية في المعارضة، ولكن هذه المعارضة تختلف عما هي عليه في البرلمانات الأخرى، وذلك لأن زعيمها يتولّاها باعتبارها (وظيفة عامة) تقابل الوظيفة التي يعهد بها إلى زعيم الأغلبية بصفته رئيساً (رئيس معارضة صاحب الجلالة)، كما أن زعيم الأغلبية ورئيس الحكومة لقبه للحكومة، ومن أجل ذلك يحمل زعيم المعارضة في إنكلترا لقباً رسمياً خاصاً هو الرسمي الخاص الذي هو: (رئيس حكومة صاحب الجلالة) ورئيس المعارضة في إنكلترا يتقاضى مرتباً سنوياً يبلغ ألفين ليرة إنكليزية والمهمة المنوطة بالمعارضة هي انتقاد سياسة الحكومة، وكثيراً ما تستشير الحكومة رئيس المعارضة في المسائل الجوهرية خصوصاً ما يتعلّق منها بالسياسة الخارجية، ويتضح مما ذكر أن انتقاد الحكومة جزء لا يتجزّأ من النظام السياسي والحكم البرلماني في انكلترا ومما

لا شك فيه أن المعارضة ــ كما يطبقها الإنكليز في حكومتهم ــ تؤدي خدمات جليلة وتقوم بدور أساسي في مجال التربية الشعبية، وتكوين الرؤساء السياسيين، وحماية الحقوق والحريات العامة. فالمعارضة تمكّن الأمة من معرفة جميع الآراء والنظريات، وبهذا تهتدي في سياستها وتستنير في توجيهها أحسن مما لو كان أمر المعارضة بخلاف ما هو في الواقع عند الإنكليز.

وللإنكليز في نظامهم البرلماني ما يسمّى (بمجلس اللوردات) الذي ينبغي التفريق بينه وبين ما يسمى في غير إنكلترا «بمجلس الشيوخ». فهذا المجلس منتخب وشريك (مجلس النواب) في التشريع والسياسة، أما مجلس اللوردات فوراثي ومؤلّف من رجال الثراء، ولهذا يمثل النزاهة ويملك الاستقلال إلى أبعد حدوده الممكنة، ويتولّ مجلس اللوردات مهمة المراجعة والتعديل، وبهذا يقوم حائلاً دون كل ثورة وانقلاب في المجتمع الإنكليزي، وبالرغم عن حقيقة هذا المجلس الاريستوقراطي فإن الدولة الإنكليزية تعتبر (دولة شعبية)، وذلك لما تحكم به من الأنظمة والأحكام والأعراف الديموقراطية والدستورية.

وقد يتساءل الإنسان بعد هذا: ما هو وظيف التاج البريطاني في النظام السياسي؟.

نجيب عنه باختصار أن ملك الإنكليز يعد الرئيس الأعلى للاريستوقراطية، ومع هذا فليس هو ممثلاً لطبقة خاصة، وليس هو

كذلك رئيساً لحزب من الأحزاب، بل هو (ملك الجميع) كما هو (ملك كل واحد)، ويضيف الملك الإنكليزي إلى هذا أنه رئيس الدولة الأعلى وأن تاجه يعتبر (رابطة بين أجزاء الامبراطورية) ويؤخذ رأيه في المسائل المهمة بالرغم عن ظهوره في مظهر البعد عن ممارسة الشؤون السياسية العامة، وهذا الابتعاد يحفظ نفوذه وسمعته كما يجعله يسوّي بين الأحزاب المتعارضة في العطف والمودّة. وإذا كان الملك الإنكليزي لا يملك سلطة تشريعية ولو على أساس (حق التعرّض) ولا سلطة تنفيذية لأنها كلها من اختصاص مجلس الوزارة فهو شديد الاهتمام بالشؤون العامة التي لا تستغني الحكومة عن استشاراته فيها لما له من المكانة والتجربة بحكم منصبه في الدولة، والأمة. وللحكومة أن لا تتقيّد برأيه وليس له أن يلزمها به وإنما له أن يشجّعها على المضي في خطتها أو أن ينصحها باتباع خطة أخرى، ولرئيس الحكومة أن لا يعمل برأي الملك ولكنه لا يستطيع أن يجهله خصوصاً في المسائل الهامة، ولعل أحسن ما يصوّر لنا الإنكليز وأسلوبهم في الحكم والسياسة هو قول أحد الكتّاب: إن صاحب التاج في إنكلترا يرى واجباً عليه أن يوقّع على صك إعدامه إذا ما تقدّم به إليه رئيس الحكومة بعد التصويت والمصادقة من البرلمان بأتمه أي بمجلس العموم ومجلس اللوردات.

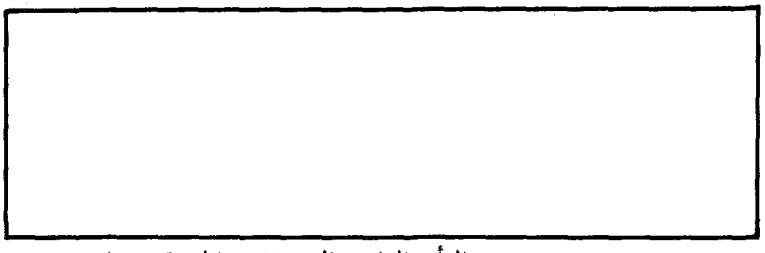

«الرأي العام»، العدد 144، الجمعة 24 مارس 1950.

[مقال حذفته الرقابة]
وهو يشتمل على 210 سطور

الجامعة العربية
تستقبل عهداً جديداً

«الرأي العام»، العدد 145، السنة الثالثة،
4 جمادي الثانية 1369 هـ = 24 مارس 1950 م.

في يوم الأربعاء الماضي ودّعت الجامعة العربية سنة أخرى من سني حياتها واستقبلت سنة جديدة، لا ندري هل سيكون شأنها كشأن سابقاتها، أو أنها ستكون فاصلاً بين عهدين من عهود حياتها: عهد أسود مظلم، وآخر مشرق ناصع.

إن مثل هذه الذكريات، فرص تتيح للمرء أن يستعرض تاريخ حياة هذه الجامعة وما يمكن أن تكون قد أسدته للعرب والعروبة من خير، وما أمدتهم به من قوة وتأييد. ولقد كان تأسيس الجامعة يرمي إلى هدفين: أولهما توحيد كلمة الدول العربية في سياستها الداخلية والخارجية، ووقوفها صفاً واحداً أمام خطر أجنبي؛ وثانيهما الدفاع عن سلامة فلسطين، وإبعاد شبح الصهيونية عن الأراضي المقدسة.

فأما عن الهدف الأول، فكل الناس يعلمون المهازل التي تكررت ولا تزال تتكرر كل يوم، من تطاحن الدول العربية

وتخاذلها، ووقوف بعضها ضد الآخر، بل وتحالفه مع الصهيونيين ضد إخوانه العرب، ومناصبتهم العداء حتى في المجالس الدولية العامة.

وأما عن قضية فلسطين، فإن الحديث عنها يحيي في النفس جروحها التي لم تندمل بعد، ويثير أشجانها الكامنة، ويكفي أن نذكر أن فلسطين أسست فيها دولة يهودية من مشردي الآفاق، بينما لم تسمح الدول العربية، أو لم تنجح الجامعة العربية في إقامة دولة عربية في القسم الباقي من فلسطين في أيدي العرب، ولا يزال اللاجئون المساكين من أبناء فلسطين، تتقاذفهم الأهواء والأيادي من بقعة إلى بقعة، ومن دولة إلى أخرى، يستجدون عطف العالم، ويستدرون رحمته وإحسانه.

وفي السياسة الخارجية، تشكّلت لجان إقليمية في سائر نواحي العالم، واعترفت بها هيئة الأمم كمؤسسات ذات كيان ونفوذ يساعد على إقرار السلام في العالم، ويكون له أثره في التوجيه السياسي الدولي. أما جامعتنا فلم تستطع أن تظفر من منظمة الأمم بأي تصريح يعترف بوجودها كهيئة اقليمية على غرار المؤسسات الاقليمية الأخرى، رغم أنها تمثّل شطراً مهمًا من دول آسيا وافريقيا، وتدافع عن مصالح عشرات الملايين من سكان هذه البلاد.

لقد أنشئت الجامعة في أول أمرها على شكل يضمن لها تحقيق الأهداف المنوطة بها، ووضع لها ميثاق يكفل السير بها في الطريق

المرسومة لها. ولكن الأهواء والأصابع الأجنبية لعبت دورها، وحوّلت الجامعة عن خطتها، فأصبحت الهيئة في أيدي الإنجليز، ومطية لتحقيق سياستهم في البلاد العربية، ووجه لها عبد اللّه، وعبد الإله، ونوري السعيد، ضربات في الصميم، ولم يوفّق قادة الجامعة والقوّامون عليها في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

ولعل آخر مثال على التدخّل الإنكليزي في شؤون الجامعة، هو ما جرى أخيراً من اتصال وزراء عراقيين برجال الحكومة المصرية، واتفاقهم التام على وسائل تجديد الجامعة، والمنهج الذي يضمن توحيد كلمة العرب، ثم انفساخ هذا العقد بمجرد رجوع الوزراء العراقيين إلى بغداد، ومعارضة أولياء الإنجليز فيها، مما أدى إلى استقالة الوزارة العربية، وتأسيس وزارة إنكليزية.

وها هو الوفد وزعيمه الذي أنشأ جامعة العرب، لتكون إدارة لخدمة قضايا العرب قد عاد إلى الحكم واهتم أول ما اهتم بالجامعة وبذل جهوداً لتقويم ما اعوجّ منها وإعادة هيبتها ونفوذها الذي فقدته في الأحداث الماضية. ولا شك أن كل مخلص يود من صميم قلبه أن تتغلب الجامعة على العراقيل الموضوعة في طريقها، وتتبوّأ مكانتها الدولية اللائقة بها، فتسمع صوت العرب عالياً، وتكبت خصومها بقوة حقها وسطوع حجتها، واتحاد كلمة أعضائها.

سدد اللّه خطى المشرفين عليها، ووفّقهم لما فيه خير العرب والعروبة.

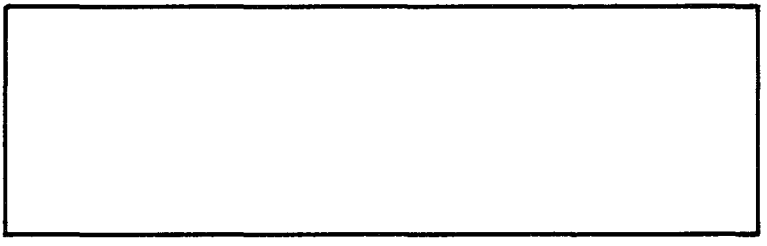

«الرأي العام»، العدد 161، السنة الرابعة،
13 شوال 1329 هـ = 28 يوليوز 1950 م.

[مقال حذفته الرقابة]

يحلّونه (أعواماً)
ويحرّمونه (أياماً)

«الرأي العام»، العدد 162، الجمعة 4 غشت 1950.

حذفت الرقابة افتتاحية العدد الماضي، وذلك خشية أن يطّلع المغاربة على رأينا الصريح في مجلس شورى الحكومة كمؤسسة شوهاء تخدم مطامع الاستعمار وتؤيد سياسة الحماية، وخوفاً من أن يعلم المواطنون تعليقنا الحق على القسم السياسي من خطاب المقيم العام. ونحن نتعجّب شديد العجب من موقف الرقابة الفرنسية من آرائنا وتعليقاتنا الخاصة بذلك الخطاب، وإن دلّ هذا على شيء فإنما يدل على أن سياسة الحماية تقول ما لا تفعل وتسير في منطقها ــ إن كان لها منطق ــ سيراً متناقضاً فيه من العوج والأمت ما يقصر عن تصويره القلم، فقد أعلن أعلن المقيم العام في الفرنسيين والمغاربة من أعضاء مجلس شورى الحكومة أن ممارسة الديموقراطية (في المغرب) تقتضي تدريباً طويلاً وعسيراً، ولكن بدل أن تفسح المجال لتلك الممارسة وتعمل لتيسير هذا التدريب للمغاربة، فإن الرقابة الفرنسية تأبى إلاّ أن تخالف مبادىء ومقتضيات الديموقراطية فتخنق بتصرفها الشنيع الجائر حرية الرأي

في هذه البلاد، وتعرقل التعبير عن صوت المعارضة، وحيثما تنعدم حرية الرأي، ويخفت صوت المعارضة لا يمكن أن توجد أية ديموقراطية ولا سبيل إلى ممارستها والتدرب على أساليبها وأنظمتها لا كثيراً ولا قليلاً.

بعد هذا نريد أن نتحدّث عن (موقف) بعض ممثلي التجارة والصناعة في الدورة الأخيرة، وهم الذين نعنيهم بعنوان هذا المقال.

نعم، يحلّونه أعواماً ويحرّمونه أياماً.. أولئك هم (أشياع) من كانوا في سنة 1947، وخلال الأشهر الأخيرة منها بالأخص يتظاهرون بالصلابة في الوطنية ويتجاهرون بالتطرّف في السياسة سواء في الداخل أو الخارج، فمن من المغاربة لا يتذكّر ما كانت تروّجه (دعاوة) مغرضة في الشرق هي أقرب إلى التهريج والتهويش منها إلى شيء آخر وقد كانت تروّج على ألسنة وأقلام فئة تخضع للتعصّب الحزبي ضاربة بصالح القضية المغربية العامة عرض الحائط، وكانت تتلخّص تلك الدعاوي في تظاهر أصحابها برفض كل مفاوضة إلاّ بعد الاستقلال التام الناجز للبلاد ــ على حد تعبيرهم في جريدة (البلاغ) المصرية بتاريخ 27 دجنبر 1947 ــ وفي نفس العدد من هذه الجريدة صرّح ناطق بلسانهم بهذه العبارة: قد جرت في الأسبوع الماضي انتخابات للمجالس التجارية والفلاحية والصناعية فنال مرشحو حزب الاستقلال 98 في 100 من أصوات الناخبين مع أن هذا الحزب لم يشترك بصفة رسمية في الانتخابات.

وهذا الكلام متناقض كل التناقض مع الكلام الآخر، فإن من يرفض كل مفاوضة مع الاستعمار إلّا بعد إنجاز الاستقلال التام وتحقيق الجلاء عن البلاد يجب عليه وجوباً أن يرفض كذلك التقدّم إلى الانتخابات التي يجود بها الاستعمار والمشاركة في المجالس التي تمثّل سياسة الموالاة له، والتعاون معه. فنحن لا نفهم كما لا يفهم كل ذي عقل سليم ومنطق صحيح كيف يمكن التوفيق بين مبدأ (لا مفاوضة إلّا بعد الجلاء) وبين خطة التعاون مع إدارة الاستعمار، فهذا هو عين الاستخفاف بعقول الناس، ومن التغابي والمغالطة التبجح بنجاح (مرشحي الحزب) في الانتخابات التعاونية من جهة، وادّعاء عدم مشاركة هذا الحزب نفسه بصفة رسمية في تلك الانتخابات من جهة أخرى. ومعنى هذا أن الحزب ذو وجهين اثنين، فهو وطني حينما يعلن التمسّك بمبدأ الاستقلال، ومتطرف وقتما يطالب بالجلاء، ثم هو تعاوني حينما يرشح أعضاء للانتخابات، ومعتدل وقتما ينتظمون في سلك مجالس الاحتلال!.

والمشاركة في انتخابات المجالس التعاونية بجميع أنواعها قد كانت في أواخر سنة 1947 خطة تراجعية، وسياسة تقهقرية بالنسبة للحركة التحريرية الاستقلالية التي نشأت في البلاد وشملت الأمة جمعاء منذ يناير 1944، وأن الوطنية المغربية لم تطعن في الصميم ولم تصدم في أعز مطلب من مطالبها مثلما طعنت وصدمت في تلك الانتخابات بمشاركة المخالفين لإجماع الأمة. ونجاح هؤلاء في الانتخابات والمجالس التعاونية، إنما كان هزيمة لهم إذ سقطوا من

قمة الاعتصام بمبدأ الاستقلال إلى حضيض ممالأة (الحماية) التي أمدوا في حياتها، وجددوا شبابها، وعمّروا مجالسها، ونفخوا من روحهم في سياستها القائمة على قاعدتي، التعاون وفرق تسد.

ولقد أعلنا على تلك المجالس التعاونية وزعانفها حرباً لسانية وقلمية انتصاراً لمبدأ الاستقلال الذي هو مبدأ الأمة وإحباطاً لسياسة التعاون التي أنكروها يوم أعلنت المطالبة بحريتها وسيادتها والتي لا نزال نستنكرها وتسفه كل من يقول بها وينقاد لها من أبناء البلاد.

وقد كنا نعتقد ونؤكد أنه لا خير للمغرب في إحياء تلك المجالس بعد إشرافها على الانهيار، ولا فائدة ترجى للشعب من دخول عناصر الشباب في تلك الهيئات الاستشارية التي لا سلطة لها ولا نفوذ، والتي هي أقل شأناً وأثراً من الهيئات الفرنسية المماثلة لها.

ولكن غيرنا أمعن في مخالفة إجماع الأمة، ودأب على سياسة التعاون داخل تلك المجالس والهيئات، وقد كان أعضاؤها الجدد (المنتسبون) للوطنية راضين عن أنفسهم كل الرضى، ومطمئنين إلى خطتهم كل الاطمئنان، يدل على هذا ما كانت تنشره صحيفة (العلم) عن مداولات مجلس شورى الحكومة في الدورات التي شارك فيها الأعضاء الذين ساقتهم الانتخابات التعاونية إلى حظيرة ذلك المجلس، فكل من كان يقرأ خلاصة تلك المداولات في

الصحيفة المذكورة كان يقتنع بما قلناه وهو: انتظام أولئك القوم في صف التعاون، ورضاهم عن أنفسهم في (دورهم) الجديد، و(طورهم) الغريب، تكتفي تلك الصحيفة بنشر المداولات بكل دقة وتفصيل، بل (رصفتها) بصور الزعانف المتربعين في كراسي التعاون، وكانت الصحيفة تنشر كل هذا تحت عنوان يدل على شعورها بما في التعاون داخل مجلس شورى الحكومة من خطأ وخزي وعار، وذلك العنوان هو: ما يسمى بمجلس شورى الحكومة، حتى إذا مرّت سنتان على هذا، وجاءت دورة صيف السنة الماضية نشرت جريدة (العلم) ذلك المقال العجيب الذي أثبته (الرأي العام) في العدد السابق تحت عنوان مراوغة ولا تنفيذ!.

وقد خطت (العلم) خطوة أخرى في إظهار الشعور بخزي التعاون، والاعتراف بفشل كل عمل داخل مجلس شورى الحكومة الذي أصبح يسمّى في اصطلاح تلك الجريدة (قسم المغاربة من مجلس شورى الإقامة أو المقيم العام!). وهذه العبارة أصرح وأبلغ في الدلالة على خيوط خطة التعاون التي طالما أشادت بها تلك الجريدة وأظهرت عنها الارتياح، وذلك بما كانت تنشره من تفاصيل المداولات التعاونية دون التعقيب عليها بنقد واعتراض، وقد كان يقضي منطق المقال المعنون هكذا: (مراوغة ولا تنفيذ!) أن يغادر (القوم) جميع المجالس الاستشارية، ويطلقوا خطة التعاون فيها مع إدارة الحماية، أو يفصلوا من حزبهم فصلاً علنياً ورسمياً، وبهذا

كانت ترضى الوطنية بعد السخط، وتبوء سياسة الحماية بالفشل، وتطهر صفوف الحركة التحريرية المغربية من العناصر المشبوهة التي طالما استغلت الوطنية والحزبية لفائدتها الخاصة ولصالح الاستعمار ضد القضية القومية العامة.

إن لم يكن وفاق...
ففـــراق!

«الرأي العام»، العدد 163، الجمعة 11 غشت 1950.

قلنا في المقال السابق إن العناصر الجديدة قد كان يفرض عليها الإخلاص للوطنية الصحيحة، والوفاء لقضية التحرير القومي أن لا تنقاد لغواية الانتخابات المسيخة المتبرع بها في 1947، من لدن سلطة الحماية وأن لا تتهافت على مجالس التعاون...

[حذفته الرقابة]

... وهي، منذ وجدت إلى اليوم تطبيق لأنظمته، وفي حياتها (تخليد) لسياسته، وتركيز...، ولكن تلك العناصر أبت عليها مصالحها الشخصية واعتباراتها الطائفية إلّا أن تقلب ظهر المجن للوطن وقضيته المقدسة فترتمي ــ شاعرة أو غير شاعرة ــ في أحضان السياسة التعاونية البغيضة، ولا ينكـر أحد مـا في هذا التدحرج، وهذه القهقرى من هزيمة سيـاسية، وذلـة معنويـة، وفضيحة حزبية... ولئن أساءت تلك العناصر بموقفها هذا إلى القضية الوطنية العامة إساءة منكرة، فقد كانت إساءتها إلى نفسها

أشد وأفظع. ومهما يكن فقد أقامت تلك العناصر دليلاً قوياً على (حقيقة أمرها) هذه الحقيقة التي أظهرتها تجربة الانتخابات التعاونية في مظهرها الصريح الفاضح.

إننا لم نقبل ولا يمكن أن نقبل ما ادّعاه ويدّعيه أولئك القوم من أنهم انضموا إلى المجالس الاستشارية التعاونية بصفتهم الشخصية دون صفتهم السياسية، فالإنسان ــ كما قلنا ــ لا يمكن أن يكون في نفس الوقت وطنياً بصفته السياسية، وتعاونياً بصفته الشخصية، ومعنى هذا أنه ليس على شيء وأنه يحق للناس أن ينظروا إليه كمنافق مخادع، ودجّال مقامر في الوطنية والسياسة، فليس لمن ينتسب إلى الوطنية ويعتز بخدمتها إلاّ أن يعرض عن كل تعاون فإن لم يفعل ففصله من صفوف الوطنية أمر واجب محتوم.

ولكن ــ وا أسفاه ــ لم يكن شيء من هذا، فلا تلك العناصر المنتسبة للوطنية ربأت بنفسها عن رجس الشيطان ودنس التعاون، ولا هي طردت من صف الوطنية على سبيل الزجر والتطهير، بل استمرت تتبوّأ المقاعد الأمامية وتسير في خطتها من تناقض إلى تناقض، ومن خيبة إلى أخرى.

إن احتجنا إلى دليل على هذا فنجده فيما نشرته جريدة (العلم) يوم الجمعة 15 شعبان 1369 (موافق 2 يونيو 1950)، حيث كتبت رواية عن رئيس جامعة الغرف التجارية والصناعية المغربية ما أفضى به إليها من البيانات عن (جلسة المراجعة) في 29 مايو 1950، وقد كتبت (العلم) ما نصّه:

لم يحاسب الأعضاء أنفسهم على ما قدموا من الأعمال منذ المؤتمر المنعقد في شهر مارس الأخير، بل حاسبوا أنفسهم على ما قاموا به منذ تأسيس الغرف، أي منذ سنتين ونصف... ثم زادت الجريدة قائلة على لسان رئيس جامعة الغرف، ويحق لهذه الغرف اليوم أن تتساءل عن نتيجة عملها، وإذا هي لاحظت أن هذه النتيجة تكاد تكون سلبية في مختلف الميادين فيحق لها أيضاً أن تتساءل عن السبب في ذلك، ولا شك لا يرجع إلى الغرف التي ليس بيدها سلطة التنفيذ... بل أوضحت الجريدة المذكورة أن جامعة الغرف لم تظفر بأي جواب من الإدارة على مذكرة مطالبها، فنحن نستنتج من كل هذا ما يستنتجه كل قارىء وهو يتلخّص في القول المشهور: لقد أقر الخصم وارتفع النزاع، فبماذا أقر؟ أقر بأن نتيجة التعاون داخل المجالس الاستشارية الحكومية قد كادت تكون سلبية في مختلف الميادين، وأن هذه المجالس مجردة من كل سلطة ونفوذ، وأن الإدارة لا تجود بمجرد جواب عما تتقدم به إليها من مطالب ورغائب، وبعبارة واحدة أن تلك المجالس وما تخوض وتروج فيه من قضايا وأعمال إنما هي في الواقع (أصفار) حسابية لا أقل ولا أكثر، ونحن لم نعتقد ولم نعلم خلاف هذا منذ اليوم الأول الذي وقفنا فيه من تلك المجالس وأصحابها موقف المعارضة والمقاومة، ونسأل الآن أعضاء تلك المجالس، لماذا تماديتم في غي التعاون بعد أن فشلتم من سنوات فشلاً ذريعاً، وأقررتم بهذا على أنفسكم، وصار حتى في جريدتكم بعقم النتيجة، وخيبة المسعى؟ نعم، لماذا ــ بعد أن عاملتكم الإدارة بالإعراض،

وسلبتكم نتيجة الآمال ــ لا تفكرون في الإعراض عن مجالسها التي باعترافكم لا تملك سلطة ولا نفوذاً، بل تتركون الإدارة تسلبكم حتى عقولكم التي بها تفكرون وتميزون؟ ربما تعترضون بقولكم إنكم قررتم ونفذتم بمناسبة الدورة الأخيرة لمجلس شورى الحكومة ما كنيتموه (بعدم الحضور) في الجلسات وما نعبر عنه (بالغضبة)، ولكنها (استشارية) لا عربية مضرية، ونرد اعتراضكم بأن النتيجة الحتمية المنطقية لما اعترفتم به ــ بعد المراجعة والمحاسبة ــ من سلبية النتائج في جميع الميادين، ومن عجز المجالس التعاونية المجردة من وسائل التنفيذ، ومن الإهمال الذي تقابل به المراجع العليا مطالبكم المعتدلة.

نعم، إن النتيجة الحتمية المنطقية لكل هذا ليست هي (عدم الحضور) في بضعة جلسات، بل الانسحاب والاستقالة من غير رجعة، فحيث لم تفعلوا ــ وبعيد جد البعد أن تفعلوا ــ فإنما أنتم تخوضون وتلعبون، وفي الحقيقة لا تزالون تلعبون لعبكم الأول، وتشخصون روايتكم وإن طرأت عليها فترة. ولعل الأصح أن الإدارة لا تزال تتلاعب بكم وأنتم لا هون، والتمادي على الخطأ بعد معرفته خبل وجنون.

إن أعضاء الغرف التجارية لم تحضر منهم زمرة دورة مجلس شورى الحكومة، وقد كان هذا (حادثاً) لفت الأنظار دون أن يعرقل الأعمال، ونحن لم نكن لنعيره أدنى اهتمام لولا ما أحدثه في المراجع العليا من (ردّ فعل) غير منتظر، وقد تولىّ المقيم العام في جلسة

الافتتاح وقبل تلاوة خطابه المعتاد التعبير عن وجهة نظر الحماية بما علمه الناس في وقته. فمما أعلنه أن قرار عدم الحضور في الدورة قد قابلته الإدارة بكل برودة وسجلته في سفر المهملات، وأن هذا القرار، (لا يضايق في الحقيقة إلّا أصحابه) وهذه العبارة المقيمية ليست من قبيل ارتجال الكلام وإرساله على عواهنه، بل هي عبارة موزونة ومدبّرة، وقد كان يهمنا كما يهم الرأي العام المغربي أن يزيح المقيم الستار عن مكنون تلك العبارة ذات المغزى البعيد. ولعله قصد توجيه (الإنذار) بالفضيحة إلى الأعضاء المتخلفين، وتحذيرهم سوء مغبة موقفهم الجديد في قافلة التعاون، فالقرار الذي لا يضايق إلّا أصحابه معناه أن هؤلاء ــ إن استمروا في تخلفهم عن المجلس الحكومي ــ إنما يعرضون بمصالحهم إلى التلف، ويجعلون الامتيازات الاقتصادية والتجارية التي يدينون بها لإحسان الإدارة الفرنسية تتخلف بدورها عنهم وتتحوّل إلى غيرهم من (بني ويوي) المسالمين الموادعين، وقد أدرك المتخلفون ما وراء الإنذار فلم يزيدوا الطين بلة... وفي الطبل نغمة... وقد اعترض المقيم على عدم الحاضرين عدة اعتراضات لم ينكرها بلاغهم الذي سمّوه (بيان حقيقة) إلّا ما كان من تاريخ عرض مشروع نظام الغرف على نظر المخزن الشريف...

[حذفته الرقابة]

... وقد تساءل الجنرال جوان: لماذا تغيّر موقف الأعضاء التجاريين المتخلفين في آخر ساعة؟ وفي تعليله لهذا الموقف ظهر

الجنرال بمظهر حيث أنه هاجم الأعضاء المغاربة . . .

[حذفته الرقابة]

. . . وقد قال: ففيما اتخذته الجامعة من موقف شيء من سوء النيّة . . . وقد حرصت أن أشير إلى هذا وأؤكد فيه القول توكيداً، وهذا يدل مرة أخرى ــ كما قلت في خطاب الافتتاح ــ أن عوائد وتقاليد الديموقراطية تستدعي تدريباً طويلاً وعسيراً، يوجد في هذا المجلس أعضاء ــ متغيّبون الآن ــ يظهر أن على أبصارهم غشاوة أو أن النظرية الحزبية قد أعمتهم، كما يظهر أنهم مهمومون بالبحث عن مفعول الظهور والبهرجة أكثر مما هم مهمومون بالدفاع عن المصالح الحقيقية للدولة أو عن طائفة المصالح التي من شأنهم تمثيلها.

وهذا كلام صريح وقبيح إلى أقصى حد، وقد كان من المتوقع إن لم يكن من المحقق عند الجميع أن موقف الأعضاء الذين عناهم سيكون هو اتخاذ قرار الانسحاب والاستقالة فوراً، لأن كلام المقيم لم يترك المجال لغير هذا مطلقاً، ولكن أتدري ماذا كان قرار المكتب الإداري لجامعة الغرف التجارية؟ لم يكن سوى إصدار (بيان حقيقة) يتضمن اعتراضات في حدّ ذاتها وجيهة، ولا يبدي ــ إزاء هجمات وتهم وشتائم المقيم ــ سوى الأسف على ورود بعض الأحكام التي حكم بها الجنرال جوان على أعضاء الغرف التجارية الذين أكد بيان الحقيقة أنهم ذوو نيّة حسنة وأن لهم روح الصالح العام . . . آمين!.

وقد يذهب الباحث في هذا الموقف مذاهب شتى: ولعل مكتب اتحاد الغرف التجارية إنما غض الطرف عما رماه به المقيم على رؤوس الملأ من قذائف، وصبه على رأسه من لواذع وقوارص، وإنما سلك مسلك الاعتدال، وجنح للسلم خشية وتنازلاً وطمعاً، وظاهر من هذا أن إنذار المقيم قد كان له أثره في نفوس المتخلفين، إذ أظهر أن هؤلاء أحرص على مصالحهم التجارية وامتيازاتهم الشخصية منهم على الصالح العام الذي يكتفى به كعنوان أو ستار من ورائه تلعب الأدوار. . .

لقد صرّح رئيس جامعة الغرف التجارية لجريدة (العلم) (15 شعبان 1369) بأن هذه الهيئات لا تقبل المشاركة في المعارض إلاّ على أسس تحفظ الكرامة المغربية. . . ونسأل ذلك الرئيس التجاري هل أن الموقف الذي اتخذه مكتب جامعة الغرف، في (بيان حقيقته)، من شأنه أن يحفظ الكرامة المغربية؟ ولقد كان بودّنا أن ندافع عن أولئك المواطنين وذلك عملاً بالمبدأ المشهور، أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً، ولكن فهمنا للكرامة المغربية، وإخضاع اعتباراته ومصالحه التجارية لها، وفي الحكمة: الطبيعة تغلب التطبع، ومن شب على شيء شاب عليه.

والخلاصة أن زمرة الأعضاء التجاريين المتخلفين كان عليها أن تأتمر بأمر القرآن الذي يقول: ﴿فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم﴾، ولكنها لحاجة في نفسها لم تفعل. . . وإذا لم تأتمر تلك الزمرة بأمر القرآن فقد أخذ المقيم العام بما في الآية

الكريمة: ﴿وإن جنحوا للسلم فاجنح لها﴾، وعملاً بهذا أعرب في كلمته الختامية عن أسفه على عدم حضور بعض الأعضاء راجياً أن تجمع الدورة المقبلة شتاتهم وتلم شعثهم فتستأنف قافلة التعاون سيرها دون طريد ولا شريد... أما نحن فلا زلنا على رأينا القائل بالانسحاب من جميع المجالس الاستشارية، خصوصاً بعد تجربة دامت سنوات، وأسفرت عن نتائج سلبية في جميع الميادين، فهل سيلبي أولئك القوم نداء الضمير والواجب بعدما أهينت الكرامة المغربية على رؤوس الأشهاد؟ أو هل سيعودون إلى الحظيرة بعد أن جعجعوا جعجعتهم التي ذهبت أدراج الرياح؟ إن تم هذا فإن انتصار المقيم سيكون مزدوجاً، فما أحوجهم إذاً إلى الأخذ بالقول: إن لم يكن وفاق ففراق.

البلاء العظيم

«الرأي العام»، العدد 164، السنة الرابعة،
4 ذو القعدة 1369 هـ = 18 غشت 1950 م.

قبل سفر الجنرال جوان إلى فرنسا أخيراً اجتمع في طنجة «بزميله» الاسباني، الجنرال فاريلا المندوب السامي في تطوان الذي طالما جاءت الأخبار بإقالته من وظيفه بالمغرب. . .

[حذفته الرقابة]

. . . الطاغية ــ في بلاده ــ حتى ترجح لدى الخاص والعام ما راج عن عزله مراراً وتكراراً، ولم نشعر منذ أسابيع، إلّا وذلك الطاغية يعود فجأة إلى المغرب، وتقام له في سبتة وتطوان حفلات الاستقبال، ويخطب في الناس بما شاء وهوى. . .

[حذفته الرقابة]

. . . ولم يمض زمن طويل على عودة الجنرال فاريلا إلى تطوان حتى رحل إليه الجنرال جوان، وعقدت بينهما في طنجة عدة اجتماعات وتبودلت بين المقيمين ابتسامات وعواطف من التي

يتهاداها عادة الرسميون أو «إخوان الساعة» على مائدة المآدب السياسية. . .

أما ما جرى من أحاديث في ائتمار طنجة فقد بقي من الألغاز والمعميات، وقد ذهب الباحثون والملاحظون في تلك مذاهب شتى، وراج في بعض المقامات السياسية بطنجة أن «المؤتمر» الثنائي انعقد بطلب من المقيم الاسباني الذي عرض ــ فيما قيل ــ على زميله الفرنسي ما أعده باسم برنامج الإصلاحات المقرر تنفيذها في المنطقة الشمالية من المغرب، وإن صح هذا ــ وهو ليس ببعيد ــ فإن الدكتاتورية الاسبانية تكون قد عملت «بحرفية» النصوص، وأخلصت لمنطوق ومفهوم المعاهدات، وأوفت «للديموقراطية» الفرنسية بالعهود، وأقرت للجمهورية اللاتينية بالفضل والجميل. . .

ومهما يكن من حقيقة ما راج في «مؤتمر» طنجة. . .

[حذفته الرقابة]

. . . بحث المسائل العسكرية وتبادل الرأي فيها على ضوء التطورات العالمية الأخيرة الناشئة عن حرب التحرير في كوريا المجاهدة، وعن ماجريات «مجلس الأمن» الذي زاد في تعكير الجو السياسي الدولي، وضاعف بلبلة الأفكار والنفوس شرقاً وغرباً. . . وإن ما نستنتجه من الاجتماع الثنائي الذي تم بطنجة لهو حرص

الحكومتين الفرنسية والاسبانية على تجديد الاتصال بين إقامتيهما بالمغرب. . .

[حذفته الرقابة]

. . . ولم تمر أيام على رحلة الجنرال جوان إلى طنجة حتى طار إلى باريس، حيث أجرى اتصالات ومحادثات مع عدة وزارات وإدارات تابعة لها، ثم تقرر عقد مؤتمر حكومي، يوم الجمعة 11 غشت ــ بمركز رئاسة الوزارة وتحت إشراف رئيس الحكومة، ومن الشخصيات السياسية المدعوة إلى الاجتماع المذكور: الجنرال جوان، والمقيم العام الجديد بتونس، والوالي العام في الجزائر، وقد اعتادت الحكومة الفرنسية أن تعقد مثل هذا الاجتماع بين ممثليها في شمال افريقيا وعدد من الوزراء الذين تهمهم شؤون الأقطار الثلاثة، وفي هذا الاجتماع الدوري يستعرض المسؤولون المشاكل الوقتية في افريقيا الشمالية ويتخذون فيها القرارات التي تقتضيها مصالح السياسة الفرنسية المشتركة بين الأقطار الثلاثة أو الخاصة بكل واحد منها.

ومما ينبغي أن نوضحه عن محادثات الجنرال بباريس، أنه شارك في اجتماع الكتلة الاقليمية المتفرعة عن ميثاق الحلف الاطلنطيكي، وغرب البحر المتوسط، وذلك بصفته ممثلاً لفرنسا، ثم تحادث مع رئيس الحكومة الفرنسية محادثة طويلة، وكل هذا قد لفت الأنظار، وأثار تعاليق الملاحظين السياسيين على مسألة الدفاع العسكري عن القارة الافريقية، بل إن عدداً من المعلّقين السياسيين

والعسكريين لم يكتموا مخاوفهم من النقص والعجز البادِيين في حلف الاطلنطيك الذي ينسحب على ولايات القطر الجزائري وفرنسا دون المغرب وتونس وما يسمى بالوحدة الفرنسية، وأن أولئك المعلّقين ليرون من الضروري التعجيل بإدماج تلك البلدان في منطقة الدفاع المشمولة بحلف الاطلنطيك وغرب البحر المتوسط، ويرى غير واحد من الكتّاب السياسيين أن الجنرال جوان لم يغفل الاهتمام بمسألة الدفاع عن عموم الشمال الافريقي ــ بصفته القائد الأعلى ــ للقوات الفرنسية في هذه البلاد ــ سواء أثناء المحادثات التي أجراها في نطاق الحلف المذكور، مع القادة البحريين من الأميركان والإنكليز والطليان أو مع رئيس الوزارة الفرنسية وزملائه المختصين في مسائل الدفاع الوطني.

وبهذه المناسبة نرى أن نتحدث بكلمة عابرة عما تواجهه فرنسا اليوم من مشاكل وصعوبات في ميدان الدفاع الوطني الخاص بها.

فكل من يتتبع مناقشات البرلمان والصحافة في فرنسا يلاحظ أن مما يشغل الأوساط السياسية بصفة جلية بارزة مسألة تمويل المجهود العسكري الذي تفكر فيه الحكومة الفرنسية والذي تحدثت عنه في مذكرة تقدمت بها إلى الحكومات الحليفة.

ومما تضمنته هذه المذكرة العمل لإنشاء خمسة عشر فيلقاً عسكرياً خلال ثلاث سنوات، ويرى المختصون من الفرنسيين أن هذا لا يثير أية مشكلة باعتبار أن فرنسا استطاعت قبل الحرب

العالمية الأخيرة ــ أن تنظم خمسين فيلقاً، وإنما المشكلة الحقيقية هي تسليح الفيالق الجديدة، والقيام بنفقاتها دون أن يؤدي هذا إلى إخلال وأضرار بالاقتصاد الفرنسي عامة، وبمستوى معيشة الشعب خاصة، وبناء على هذا فإن المشكلة العسكرية لا تعدو أن تكون في أساسها مشكلة مالية صرفة.

أما كيف ترى الحكومة الفرنسية تسوية هذه المشكلة فيتضح من مذكراتها أنها ترغب في أن تسوى، كما سويت غيرها من مشاكل تجديد التسليح في أوروبا الغربية، أي على أساس التعاون الدولي بين جميع الأقطار التي يعنيها الأمر. وهذا يرمي ــ في الواقع ــ إلى إنشاء «كتلة» مالية واقتصادية من آجل الدفاع، ولفرنسا نظريات خاصة في تنظيم وتمويل هذه الكتلة، ويقال إن الحكومة الفرنسية ستحرر مذكرة جديدة تتقدم بها إلى الولايات المتحدة ودول الحلف الاطلنطيكي، ويظهر أن الفكرة الأساسية في تلك المذكرة وهي اقتراح قرض دولي في الدائرة الاطلنطيكية.

وفصل الخطاب أن ما تم في محادثات طنجة وباريس يهمنا ولا يخيفنا، ولئن جهلنا لحد الساعة مواضيع وتفاصيل تلك المحادثات بكل ضبط ودقة فإننا لا نلبث أن نشهد تطبيقاتها التي ستزيح لنا جانباً كبيراً من الستار الذي طالما توارت به عن الناظرين والملاحظين.

وإن ما يهمنا أكثر من تلك المحادثات، وإن ما يخيفنا حقاً لهو

أن لا يعتبر بها المغاربة فيظلوا عن أمرهم غـافلين، وعن جمع كلمتهم معرضين، ولتكتيل جهودهم مهملين، ولغواية خصومهم منقادين، إن هذا ــ لو علمتم ــ لهو البلاء العظيم؟.

ذكريات بمناسبتها...

«الرأي العام»، العدد 166، السنة الرابعة،
18 ذو القعدة 1369 هـ = 1 شتنبر 1950 م.

شغلت القضية التونسية الأفكار والصحف منذ أشهر، وتداولها الأنصار والخصوم بما صرف الأنظار عن الحقائق البارزة في مجال السياسة العامة والخاصة، ومما تأسّفنا عليه أشد الأسف اغترار إخواننا التونسيين ــ إلاّ من عصم ربك وهم قليل جداً ــ بمظاهر السياسة الاستعمارية وألاعيبها ومناوراتها الجديدة التي أملتها عليها ظروف داخلية، وضرورات خارجية، ومصالح أجنبية طارئة.. وإن الفكر ليذهب في تعليل موقف الإخوان التونسيين مذاهب شتى ليس هذا محل تبيينها وتفصيلها، غير أننا كثيراً ما لاحظنا أولئك الإخوان يركبون مطايا الوهم والخيال، ويرخون لها الأعنة حتى تجمح بهم وتبعدهم عن سواء السبيل، ويتجلى هذا ــ مثلاً ــ في سلوك الصحافة التونسية ــ وهي مرآة الرأي العام وأداته ــ من الحماية الفرنسية وإداراتها المتصرفة ورجالها المسيطرين، فبالرغم عما يثقل كاهل تونس من تجارب ومحن قاسية فإن كثيراً من ذوي الرأي فيها يجنحون إلى التفاؤل والاستبشار كلما تظاهرت لهم السياسة

الماكرة بمظاهر اللين والمودة والإصلاح... ومن شأن هذا ــ بدون شك ــ أن يفسد الجو السياسي بتونس، ويثبط كثيراً من العزائم، ويفت في عضد غير واحد من ذوي الهمة والحزم، ويضع الأشواك والعراقيل في طريق العراك الوطني الحق.

نقول هذا بمناسبة ما شاهدناه ــ كغيرنا ــ من تناقض وارتباك، وتنازل وارتداد في مجال القضية التونسية منذ أشهر، وبالأخص في الأيام الأخيرة منها، وإليكم البيان:

في 23 غشت 1946 انعقد المؤتمر الوطني التونسي الذي ضم سائر الأحزاب والهيئات، وأعلن إجماع الأمة على سياستها القومية وخطتها التحريرية، ذلك أن المؤتمر اتخذ قراراً عاماً تضمن ــ بعد بيان الحيثيات ــ التصريح بأن الحماية نظام سياسي واقتصادي لا يتلاءم مطلقاً مع ما للشعب التونسي من حقوق السيادة ومصالح حيوية، وبأن ذلك النظام أخفق كل الإخفاق في مهمته التمدينية المزعومة، كما أكد قرار المؤتمر أن ذلك النظام القائم على استغلال الإنسان للإنسان يصدر على نفسه ــ أمام العالم بأسره ــ حكمًا بالإعدام بعد تجربة دامت 65 سنة كاملة، وبناء على هذا كله فإن قرار المؤتمر أعلن أن الاستقلال التام الناجز السالم من كل شرط وقيد هو النظام الوحيد القادر على إصلاح أغلاط الماضي وصيانة مصير شعب راشد، واستناداً على هذا صدع المؤتمر التونسي من الحق الثابت في استرجاع استقلاله الكامل.

هذا قرار صريح في لفظه ومعناه، وقد اتجهت به الأمة التونسية ــ عن طريق أحزابها وهيئاتها ــ اتجاهاً وطنياً خالصاً هدفه: الاستقلال، وسبيله الكفاح.

وقد أصبح ذلك القرار ــ منذ غشت 1946 ــ الميثاق الوطني العام للشعب التونسي بأجمعه، وبفضله اتضح القصد، وتعيّنت الوجهة لكل عامل مخلص فرداً كان أو حزباً أو هيئة.

ومن الصدق والإنصاف أن نعترف هنا بأن الشعب التونسي قد حقق في ذلك المؤتمر جمع الكلمة، ووحدة الغاية، ففاز بهذا على غيره من شعوب الشمال الافريقي، كما برهنت بذلك الأحزاب والهيئات التونسية على أنها أرحب صدراً وأكثر تسامحاً من إخواننا في القطرين الآخرين...

ولم يكن...

[حذفته الرقابة]

... أن يقف من ذلك المؤتمر ومن الاتجاه الجديد الواضح الذي قرره موقفاً سلبياً أو مسالماً، بل اقتحمت زبانيته أبواب المؤتمر، وهجمت على المؤتمرين واعتقلت منهم المسؤولين والبارزين، فكانت حوادث وماجريات، ولكن كل هذا لم يزد الشعب ورجال الإخلاص والعمل فيه إلّا قوة وثباتاً، وإذ ذاك رأى...

[حذفته الرقابة]

. . . أن يتوصل إلى أغراضه الخفية بإقامة وزارة تونسية مظهراً ونتيجة لسياسة الإصلاح المزعوم، تلك هي وزارة مصطفى الكعاك التي لم تلبث أن باءت بسخط الشعب وغضب المخلصين العاملين من رجاله. وبعبارة أخرى لم ينجح. . .

[حذفته الرقابة]

. . . في عكس الاتجاه التونسي من الاستقلال إلى الحماية، وإعادة المياه لمجاريها بواسطة الوزارة الكعاكية المسخّرة، وفي ظل هذه الوزارة «العجوز الشمطاء» قامت تيارات فكرية وسياسية يتزعّمها شباب تونسي مثقف، وتدعي الاعتدال وتدعو إلى التفاهم، وقد أحدثت ارتباكاً في الحياة التونسية، وكادت أن تزج بأقوام في ربيكة التعاون بعدما اتخذوا الاستقلال مبدأ وعقيدة ووجهة، وقد ساءنا أن يغادر بعض الزعماء التونسيين ميدان العراك في تلك الظروف مولّين وجههم شطر الشرق، وتاركين الأوطان للبغاة ومن لف لفهم من مرضى القلوب، وذوي الأطماع، وطلاب المناصب، وصنائع الأجانب. وقد خفف عنا وطأة ذلك الاستياء استمرار أولئك المهاجرين في الدعوة إلى ما في الميثاق الوطني التحريري التونسي الذي ظل أساساً وإطاراً لنشاطهم في سبيل القضية العامة.

وبعد سنوات قضاها رجال تونس في الخارج منادين بحق البلاد في الاستقلال، ومطالبين فرنسا والدول الحليفة لها بإنجاز ما قطعته على نفسها من عهود ومواثيق للشعوب المغلوبة على أمرها،

غادروا الشرق ورضوا من الغنيمة بالإياب، وقد حمدنا هذه العودة إلى ميدان الكفاح الطبيعي، ورحّبنا بانتظام الزعماء التونسيين ــ من جديد ــ في صفوف العراك السياسي الداخلي الذي نعده ــ اليوم كأمس ــ عمدة وضمانة لكل فوز وطني.

ولم تمض أسابيع حتى «فوجئنا» بسفر أحد أولئك الزعماء التونسيين إلى... فرنسا؟ فتساءلنا ــ طبعاً ــ هل تحوّل النشاط السياسي الاستقلالي من الشرق إلى تونس، ثم إلى أوروبا، أو تغيّرت الوجهة، وتبدّلت الخطة لأسباب جلية وخفية؟ تساءلنا هذا السؤال فتكفّل الأستاذ الحبيب بورقيبة ــ رئيس الحزب الدستوري المنشق ــ بالجواب عنه، فقد حل بباريس في أوائل أبريل فأفضى إلى وكالة إخبارية فرنسية بتصريحات تتضمن ــ في سبع نقط ــ ما سماه بمطالب الشعب التونسي، وهذا ما عده كثير من التونسيين تقوّلاً وافتياتاً، لأن الشعب التونسي لم يجتمع من جديد في صعيد واحد، ولم يحدد له مطالب، ولم يعهد بتوكيله إلى بورقيبة الذي إن جاز له أن يمثل حزباً ويتكلم باسمه فليس له بالأخص أن يخالف الميثاق الوطني التونسي دون الرجوع إلى المؤتمر العام الذي أجمع عليه باسم الشعب ولصالح الوطن الذين هما للجميع وفوق كل واحد؟.

وقد تسألني: وهل خالف بورقيبة ذلك الميثاق المقدس بما سمّاه في باريس بمطالب الشعب التونسي؟ فأجيبك بصدق وصراحة ورائدي الإخلاص لتونس وتأييد حقها: نعم، إنه خالف

الميثاق صامتاً وناطقاً، ظاهراً وباطناً، سراً وجهراً، لفظاً ومعنى، فقد خالفه بصمته التام المطلق عن الحماية ومعاهداتها فلم يتعرّض في مطالبه الخاصة لإلغائها كما فعل الميثاق العام الذي أصدر عليها الحكم بالإعدام، وقد خالف بورقيبة أيضاً هذا الميثاق الوطني التونسي بما صرّح به في مطالبه الخاصة من الاعتراف للفرنسيين بحق المشاركة والتمثيل في جميع البلديات التونسية، وهذا مظهر من مظاهر الإدماج والاتحاد الفرنسي.

وبصفة عامة فإن الإقدام على تلك المطالب يعتبر نكسة فردية أو حزبية للعهد الذي يقوم عليه قرار المؤتمر الوطني التونسي، وللميثاق الذي أعلنه أساساً لجميع الأحزاب والهيئات العاملة في البلاد.

وأضاف الأستاذ بورقيبة إلى مطالبه تعاليق أنكرها كثير من التونسيين، وتولّت بعض جرائد المعارضة في القطر الشقيق مقارنتها بتصريحات استعمارية لمؤسس الحماية الفرنسية بتونس، وهو جول فيري، وهي نفس التصريحات التي لا يفتر الاستعمار عن ترديدها والاحتجاج بها ضد طلاب الاستقلال من الشعوب الأسيرة في الشمال الافريقي خاصة.

وقد جازت الحكومة الفرنسية الأستاذ بورقيبة على «اعتداله» الجديد جزاء سنمار ــ كما يقول المثل ــ فلم تشأ أن تعيره أذناً صاغية، ولم تسمح لوزير خارجيتها بمقابلته، ولم تكتم أنها لا تعترف

به كممثل للشعب التونسي الذي لا يمثله ــ في نظرها ــ سوى سمو الباي وحده؟.

وهذا موقف أغضب الأستاذ بورقيبة غضباً شديداً أدى به، بعد حين، إلى سلوك مسلك التهديد والوعيد من الحكومة الفرنسية. فقد «وجّه نداء أخيراً لفرنسا ــ كما قالت إحدى الجرائد التونسية ــ. . .

[حذفت الرقابة 3 سطور]

. . . صدرت الجريدة المشار إليها ما أفضى به «المجاهد الأكبر» ــ على حد تعبيرها ــ إلى صحيفة «لوجورنال دوجنيف» السويسرية من تصريحات ضمنها تحذير فرنسا من مغبة التصامم عن المطالب التونسية المشروعة، ومما ورد في تلك التصريحات. لقد انتقلت فرنسا في تونس من سياسة المراقبة إلى سياسة الإدارة المباشرة خلافاً لما جاء في المعاهدات، وأصبح كل شيء في أيدي الفرنسيين وغايتهم إلحاق تونس بفرنسا وإدماج الشعب التونسي في الشعب الفرنسي.

ونريد، قبل مواصلة النقل، أن نقف وقفة عند هذا التصريح الوطني الذي عبّر به صاحبه عن حقيقة السياسة الفرنسية في تونس والذي يعد استنكاراً لتطبيق الحماية ومراميها في البلاد، فإن ذلك التصريح إن دلَّ على شيء فهو مناقضة وإنكار المطالب البورقيبية المعتدلة التي لا تتعرض لمعاهدات الحماية بسوء والتي تخوّل الفرنسيين حق التمثيل في المجالس البلدية التونسية، وبعبارة أن

بورقيبة أنكر بتصريحه للجريدة السويسرية ما أقره جملة وتفصيلاً في مطالبه المعلنة قبل ذلك بواسطة وكالة الأخبار الفرنسية.

ثم قال بورقيبة للجريدة السويسرية:

لقد قال لي الجنرال ماست وهو مقيم عام بتونس: إنه لا ينتظر شيئاً من فرنسا، وإن عليّ أن ألتمس إعانة من الخارج، والتونسي هو الذي يقوم بعبء تلك السياسة الفرنسية ويبذل من ماله ومن دمه مكرهاً حتى بات قريباً من الموت جوعاً...

[حذفت الرقابة 13 سطراً]

... ويوم قرأت ذلك الإنذار جمعتني الأقدار ببعض الوافدين من تونس فسألتهم: هل تستطيع تونس أن تكون كالهند الصينية في حربها التحريرية؟، وهل يستطيع بورقيبة أن يكون كبطلها «هوشي منه» المغوار؟ فأجابني التونسيون على البديهة: نعم نعم؟ ثم أردت أن أطلع على ما كنت له جاهلاً، وصرت أباحثهم، ولكن لم يطل بهم الحال حتى اعترفوا بأن تونس غير الهند الصينية، وبأن بورقيبة غير هوشي منه... وأن «الإنذار الأخير» الذي وجهه بورقيبة إلى فرنسا لا يعدو أن يكون «شانطاج» سياسياً لا أكثر ولا أقل؟.

فماذا حدث بعد ذلك التحذير والإنذار والتهديد والوعي؟ ذلك ما سنراه في الافتتاحية الآتية تحت عنوان: تمخض الجبل فولد فأراً؟.

في تونس...
(تمخّض الجبل فولّد... فأراً!)

«الرأي العام»، العدد 167، الجمعة 8 شتنبر 1950.

قبل متابعة البحث في التطورات الطارئة على القضية التونسية نريد أن نوضح الأسباب التي حملتنا على أن نتخذ منها موقف النقد والمعارضة بكيفية صريحة لا غبار عليها، ويجب أولاً أن نصرّح بأن موقفنا لا تشوبه أدنى شائبة شخصية، والسبب في هذا أن ما تتولد عنه عادة (الشخصيات) ينعدم تماماً بيننا وبين التونسيين، بل نوضح هنا أن أكثر رؤساء حزب الدستور الجديد كانوا من رفقائنا في الدراسة والكفاح بباريس، ولا زالت ذكريات الماضي وروابط المودة القديمة حية ومتينة في نفسنا نرعى عهدها بكل صدق ووفاء، ونحرص على حفظها باستمرار، كما أن روابط جديدة جاءت ــ منذ ثلاث سنوات ــ فأكدت الروابط القديمة لا بين رفقاء وأصدقاء فقط، بل بين هؤلاء جميعاً كرجال أحزاب وطنية تحريرية مجاهدة ونعني بهذا لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة، والميثاق الذي قامت عليه وتحالفنا على أساسه، والتزمنا باتباعه، ولكن هذا وذاك لا يمنعاننا من اتخاذ موقف النقد الصريح، والمعارضة النزيهة من

الأصدقاء (الحلفاء) الذين قد يخالفون الإجماع، وينكثون الميثاق، ويزيغون عن الحق، ويهدرون الصالح العام، بل إن الوطنية تحتم علينا اتخاذ ذلك الموقف الذي ليس فيه هوادة ولا محاباة مع جميع الأصدقاء والحلفاء السياسيين الذين يجنحون إلى المهاودة والمساومة في حقوق الشعب وحرياته، ونحن نعارض هؤلاء ــ حيثما ظهروا وانكشفوا ــ بكل ما نملك من وسيلة وشدة، وعزيمة وثبات، لأنهم شر على الوطن وأمته من الأعداء أنفسهم لخدمتها والدفاع عنها في الداخل والخارج ــ أفظع من كل جناية، فنحن لا نتقيّد بغير الحق الذي نرفعه فوق الجميع، ونؤثره على كل أحد، ونفضّله على كل شيء.

بعد هذا نعود إلى استئناف البحث في التقلّبات التي حدثت أخيراً في تونس وتناولت الأشكال والأشخاص.

لقد تركنا بورقيبة الملقّب (بالمجاهد الأكبر) ينذر (فرنسا الصماء) على لسان صحيفة سويسرية بحرب انتقامية تحريرية في تونس لا تبقي ولا تذر، وقد خيّل لغير واحد من الناس أن خروف الأمس قد أصبح اليوم أسد... ولكن سرعان ما تبدد ذلك الخيال وارتدى الأسد جلد الخروف، والحامل على هذا هو موقف الطاهر بن عمار رئيس القسم التونسي من المجلس الكبير، فقد أبى إلّا أن يتدخل في السياسة ويلقي بدلوه في الدلاء، وهكذا ازدحم مع بورقيبة على الأبواب في باريس ونافسه في التصريحات والأحاديث، وباراه في المطالب والبرامج، ويتلخّص ما تقدم به إلى

الحكومة الفرنسية ــ وذلك ضمن مذكرة خاصة ــ في الرجوع إلى السيادة التونسية وإنشاء مجلس تونسي، وتأليف حكومة تونسية مع حماية المصالح الفرنسية في جميع الميادين وبالأخص منها الاقتصادية والثقافية.

لم يشأ بورقيبة أن يصمت أمام هذا المنافس الناطق، ولهذا تفضّل على الصحافة ببلاغ قال فيه إن مشكلة العلائق الفرنسية التونسية ليست مسألة أشخاص فمهما يكن من الشخص الذي يتقلّد منصب الإقامة العامة فإن الحل للمشكلة هو إعادة السيادة في تونس إلى التونسيين، وذلك بإلغاء الإدارة المباشرة، والقضاء على اختلاط السلطات، وإنقاذ السيادة التونسية مما هي فيه من قيود وأغلال تفرضها الرقابة الفرنسية باسم الحماية وسياستها وإقامة دولة تونسية ذات وجود خاص وامتيازات حكومية تعترف بها المعاهدات، وهذه الدولة التونسية الجديدة التي تتولاّها حكومة نظامية تعتمد على مجلس وطني منتخب انتخاباً شعبياً حراً، هي التي يمكنها أن تفاوض فرنسا وتبرم معها معاهدة تحالف أو. . . اشتراك.

وبهذه الكلمة الأخيرة ناقض بورقيبة كل ما تقدّم من كلام، وهدم كل ما بناه من نظام، إذ توّج البرنامج الوطني بما هو نقيض الوطنية، ومطمع السياسة الاستعمارية، وهدف الوحدة الفرنسية، وهو ما اصطلح عليه الساسة الفرنسيون ــ منذ شرع دستورهم الجديد نظام الوحدة الفرنسية ــ (بعقد الاشتراك)، كما أطلقوا على الدولة المنخرطة في تلك الوحدة لقب (الدولة المشاركة).

أما التحالف، فنعم، لأنه يكون بين دولتين حرتين متساويتين في الشروط والمصالح المتبادلة، وأما الاشتراك فمن ابتكار الاستعمار الفرنسي الحاضر، وليس القصد منه إلّا إبقاء بلاد الحماية في حظيرة السيطرة الأجنبية باسم حرية زائفة واستقلال مزوّر، وكل دولة مشاركة إنما تصير (شركة) بين أبناء البلاد وبين الدخلاء مع هذا الفرق، وهو أن هؤلاء يتمتعون فيها بحظ الأسد، وذلك بصفتهم مشرفين ورقباء، وحماة ومرشدين، وأساتذة، ومدرّبين، وأسياداً ومسيطرين.

وفي تصريح لوزير الخارجية ما يؤكد هذا وهو أن الدستور الفرنسي إنما يسمح لأن توجه فرنسا الشعوب التابعة لها نحو (تدبير مستقل) لشؤونها الخاصة، والتدبير المستقل إنما يفهمه ويريده الفرنسيون ضمن الوضعية الراهنة والمعاهدات التي ترتكز عليها والسياسة التي تنشأ عنها في مجالي النظر والتطبيق معاً، وكل هذا يتنافى مع الاستقلال المنشود.

ولا غرابة مطلقاً أن يفكر الفرنسيون ذلك التفكير، ويريدون الشعوب على تلك السياسة، إنما الغرابة هي أن يعقب بورقيبة ــ بل استغفر الله (المجاهد الأكبر) كما تدعوه الصحافة التونسية ــ على تصريح وزير الخارجية بقوله: أما نحن فقد قدمنا برنامجاً معتدلاً وعملياً في سبع نقط لا تلحق أذى بالمعمرين الفرنسيين، ولا بالموظفين الفرنسيين ولا بالمهن الحرة الفرنسية، بل إن تلك

النقط إن طبّقت بنزاهة فإنها تسمح لتونس باجتياز المرحلة الأولى، وهي إحياء دولة تونسبة تتمتع بسيادتها الداخلية.

وهذا كلام يبدو عليه التناقض، إذ عدم إلحاق الأذى بكل ما هو فرنسي في تونس من أراضي الاستعمار، ومن الوظائف والمهن والأنظمة وإشراك الفرنسيين في المجالس البلدية ــ وهي إحدى النقط السبع البورقيبية ــ كل هذا وذاك يتناقض مع بعث دولة تونسبة متمتعة بالسيادة الداخلية، فما هذا الإرتباك في التفكير والوطنية واللياقة أيها الأستاذ، بل أيها (المجاهد الأكبر)، و(الرئيس الجليل) والزعيم الأوحد؟.

ونترك بورقيبة مؤقتاً لنهتم قليلاً بالمقيم الجديد وبما أتى به فقد حلّ بيريليي بتونس وأذاع في نفس اليوم تصريحه الذي كان ترديداً وتفخيمًا للخطاب الذي ألقاه أمام سموّ الباي، وقد تقمص ذلك التصريح الموجه إلى الشعب التونسي روحاً هي عدم الإفراط في تخييب ظن التونسيين من جهة، وعدم التفريط في طمأنة الفرنسيين، وقد أحاط المقيم هذا وذاك بعواطف زاخرة، وذكريات زاهية، ومتمنيات مغرية، ولم يسلم التصريح المقيمي من مبتذل الأفكار والنظريات التي أكل الدهر عليها وشرب، ثم حاول المقيم إظهار الروح التقدمية التجديدية، غير أنه ناقض هذا بحصر الإصلاحات الموعود بها في دائرة المعاهدات التي تقادم عليها العهد وعفى على وجودها الزمان، وقد لاحظ أحد كتّاب تونس الأحرار أن الحكم على سياسة الجمود بالإعدام مع التمسّك بتقاليد حماية

ناهز سنها السبعين عاماً، إنما يعد من الخوارق، ويمكن تلخيص التصريح الذي دشن به المقيم (العهد الجديد) في عبارات واضحة ممدودة هي: التطور التدريجي عن طريق الأشواط والمراحل وفي دائرة (معاهدات الحماية) هذه المعاهدات التي هي ضمانة الحضور والاستمرار الفرنسي في تونس.

فأين هذا من السيادة المنشودة والاستقلال المطلوب؟.

وإن دل ذلك على شيء، فإنما يدل على أن المطالب البورقيبية المعتدلة المحافظة على كل ما هو فرنسي في تونس ــ كما قال صاحبها ــ لم ينفذ منها شيء، بل المحقق هو أن الحكومة الفرنسية لا يمكنها أن تنفذ غير مطلب واحد منها وهو إشراك الفرنسيين في المجالس البلدية، فإذا قررت هذا ــ وهي لا شك فاعلة ــ فإن بورقيبة لا يستطيع أن يتهم الحكومة الفرنسية بعدم إنجاز أي شيء من مطالبه، في حين أنها أنجزت أو ستنجز واحداً منها وإن كان هو شر ما فيها على تونس والتونسيين.

ونستأنف عرض الأطوار التي مرّ بها مخاض القضية التونسية فنقول إن بورقيبة ــ بعدما طال به المقام في باريس ــ، وقاسى ما لم يكن يجهله من تصلب السياسة الفرنسية وعنادها وتصامها عن كل صائح وطالب، وتجرّع مرارة الخيبة، والحبوط، رأى أن يغادر فرنسا ويرضى ــ مرة ثانية ــ من الغنيمة بالإياب، ولكن أبى قبل الشخوص إلى بلاده إلاّ أن يصيح بالفرنسيين صيحته الأخيرة

البائسة فجمع ــ في (اوتيل لوتيسيا) الفخم الذي كان نازلاً فيه ــ ندوة صحفية خيّل لغير واحد من الحاضرين فيها أن الخروف قد ارتدى في هذه المرة جلد الأسد. وأن السياسي لن يلبث أن يرتدي بذلة القائد العسكري ليتولىّ المعركة التي أنذر بها سابقاً فرنسا والفرنسيين، ولكن ما كان أشد عجب الناس جميعاً وعلى رأسهم التونسيون والفرنسيون يوم نزل بورقيبة من الباخرة وأفضى بتصريحات مخالفة لأحاديثه في ندوة الأوتيل الباريسي الفخم، فقد انقلب التشاؤم تفاؤلاً، واليأس أملاً، والخيبة بشارة، وأصبح الرجل في تونس غيره في باريس، وأخذ الناس يتساءلون ماذا جرى في البحر؟ وماذا أبرم في الباخرة؟.

وقد ضاع الجواب في هتافات الجماهير المستقبلة، وتعطر الجو بباقات الأزهار المهداة إلى القادم، وكانت الزيارة التشريفية للقصر العامر، ثم تساءل بعضهم ماذا وراء هذه المظاهر، أحرب... أم سلام؟.

بل سلام في ظل الحماية وحراب زبانيتها من جند وشرطة.

مرت أيام وتونس هادئة إلاّ من الحفلات والمآدب والاستقبالات، ثم انعقد بالعاصمة (المجلس الملي المتسع) بدعوة من الديوان السياسي لحزب الدستور الجديد، وربما ظن بعضهم أن المجلس كان حزبياً أو شبيهاً به، ولكن الحقيقة هي أن المجلس الدستوري لم يجتمع إلاّ للنظر في مسألة الإصلاحات المقيمية

المعروضة التي ذهبت بالنقط السبع أو المطالب البورقيبية الخاصة إلاّ ما يخص البلديات، وتنحصر الإصلاحات الفرنسية المقررة من لدن الإقامة العامة بالاتفاق مع حكومة باريس في ثلاثة أشياء هي: تأليف وزارة جديدة، وتعديل قانون الوظيفة العمومية، ودرس نظام جديد للبلديات، وهذه الإصلاحات منسجمة مع سياسة الحماية ومتناسقة مع الوضعية القائمة في البلاد التونسية وما ترتكز عليه من معاهدات وأنظمة ومؤسسات.

وبعد جلسة دامت خمس ساعات قرر المجلس وضع الثقة في الديوان السياسي، وذلك في (لائحة) أهم ما فيها هذه العبارة:

إن المجلس الملي المتسع يؤكد ثقته في الديوان السياسي لاختيار الحلول الواقعية التي تقتضيها الظروف، على أن تؤول ــ في أمد معقول ــ إلى إقرار الشكل الحكمي في البلاد على قاعدة سلطة تونسية قومية محررة من قيود كل تعقيب أجنبي لأعمالها.

وقد بلّغ بورقيبة هذا القرار إلى سموّ الباي ببرقية سريعة، وما كادت الأوساط والصحف الفرنسية تطّلع على لائحة المؤتمر المصغر حتى تنفس الصعداء، وتفتّحت أمامها أبواب الأمل...

الحلول الواقعية التي تقتضيها الظروف على أن تؤول في أمد معقول الخ. هذه لغة جديدة، وخطة رجعية، وقهقرة سياسية، وهزيمة تونسية، وفضيحة حزبية قد جنى بها أصحابها على القضية

الوطنية جناية لا يغفرها شعب شاعر حر أبي لمن ارتكبها طيشاً أو ضعفاً أو طمعاً.

إن (المجلس الملي المتسع) لم يجتمع ليقرر خطة الحرب التي أنذر بها (المجاهد الأكبر) الحكومة الفرنسية الصماء، ولا ليعلن سياسة عملية حازمة ينتهجها (الحزب العتيد) باسم المعارضة الوطنية التحريرية ولصالح القضية التونسية العامة في الداخل والخارج، إن شيئاً من هذا كله لم يتجه إليه تفكير المؤتمرين، وبعبارة أخرى أن هؤلاء نسوا وتناسوا قضية البلاد، وأعرضوا عن حياة الشعب، وأهملوا مصير الوطن، فلم تعد تشغلهم هذه (السفاسف) ولم تبق تهيمن عليهم هذه (الأوهام)، بل طلقوا كل هذا وغدوا لا يبحثون إلّا عن الحلول الواقعية التي تفرضها الظروف، ولكي يستروا حقيقة الموقف الجديد أضافوا إلى هذه العبارة هذا القيد المعبّر عنه بقولهم: على أن تؤول في أمد معقول... ونسأل حضراتهم أين يبتدىء وأين ينتهي المعقول؟ وهل المعقول في نظر التونسيين عامة والمؤتمرين خاصة هو المعقول في نظر الفرنسيين أصحاب الحل لتؤول الحلول الواقعية إلى ما يطمح إليه التونسيون من حق وحرية وسيادة؟.

وباختصار وصراحة، فإن المسألة المطروحة على البساط في (المجلس الملي المتسع) لم تكن مسألة شعب ووطن، بل كانت مسألة حزب وأفراد. وأخيراً انحصرت المذاكرة في المشاركة أو عدم المشاركة في الوزارة التي قررت فرنسا باتفاق مع الباي (التصدّق) بها على تونس المحمية.

وتعليقاً على قرار المجلس المذكور، كتبت إحدى الجرائد اليومية التونسية التي لا تبخل بعطفها على حزب الدستور القديم ما نصه، وهذا القرار فيه كما لا يخفى من المرونة ومن مجال متسع للعمل ما يكفي لإعانة قادة الحزب. . . لأن القرار لم يجعل المشاركة موقوفة على تحرير السلطة التونسية من قيود كل تعقيب أجنبي قبل الدخول في الوزارة التي أطلق عليها بعضهم اسم: (الوزارة التفاوضية)، بل قد جعل ذلك التحرر من القيود غاية لجهودها.

ولكن الأستاذ بورقيبة الذي عوّدنا التناقض والتصريحات والمواقف والذي حضر المجلس الملي المتسع وخطب فيه وفاز بقرار الثقة والمشاركة لم يكد يغادر قاعة المجلس حتى توجه إلى مدينة بنزرت، حيث خطب في جمع الدستوريين وصرّح ــ كما قالت الجريدة المشار إليها ــ بأن لا مشاركة في الوزارة إلّا إذا كانت تونسية محضة محررة من قيود التأشيرات والموافقات، وهذا التصريح يؤيد ما كان قد ختم به حديثه أثناء اجتماع أوتيل لوتيسيا بباريس، وإذا كان الزعيم في حل أن يقول ما شاء قبل انعقاد المجلس الملي فليس له ذلك بعد انعقاده وتقريره لما تقدم، ويظهر لنا أن هناك خلافاً بين ما قرره المجلس وما ذهب إليه الزعيم في تصريحه بمدينة بنزرت، ومهما كان الأمر فإننا نرجو ألا تكون مسألة المشاركة في الوزارة أو عدم المشاركة في الوزارة ــ التي هي مسألة ثانوية وعرضية ــ حائلة دون النظر بتجرد وحسن تفهّم في الإصلاحات المعروضة، فإذا كان فيها ما يصلح أن يكون بداية للخروج بهذا

القطر من نطاق سياسة الجمود وجب قبولها، وإذا كانت على العكس من ذلك ترمي إلى تثبيت قدم سياسة الحكم المباشر في البلاد ولا تزيل أية مظلمة من مظالم العهود السابقة، وجب رفضها والإعراض عنها بقطع النظر عن مسألة المشاركة في الوزارة أو عدم المشاركة، ذلك ما نود من مواطنينا أن يهتموا به قبل اهتمامهم بمسألة الوزارة، فإن الجوهر مقدم على العرض، والعبرة بالأصول والكليات لا بالفروع والجزئيات.

هذا قول الجريدة التونسية، وهو على جانب كبير من الحق والصواب والصراحة، غير أن الأغرار الذين يتوهمون أن وزارة تقوم في دائرة الوضعية الاستعماري، وعلى أساس معاهدات الحماية، وسياسة العهود الغابرة قد تستطيع جلب الحقوق المسلوبة، خصوصاً وأنها وزارة مزدوجة التركيب إذ نصفها تونسي عاجز، والنصف الآخر فرنسي قوي هو الذي يملك أغلبية الأصوات باعتبار صوتين إثنين للرئيس وهو المقيم، والنصف الفرنسي هو صاحب العقد والحل، فكل قرار تتخذه الوزارة لا يصبح نافذاً إلّا إذا أمضاه الوزير الفرنسي المختص، ثم إن جميع وسائل التنفيذ من رجال وأموال وإدارات هي في قبضة الفرنسيين لا التونسيين فلا شيء يرجى مطلقاً مع استمرار الوضع القائم، وبقاء السياسة التقليدية، وهذا يصدق على تونس، كما يصدق على المغرب.

وإذا شئنا أن نختصر القول ونحكم على كل ما مررنا به من

أطوار ومواقف وتصريحات وأحاديث وقرارات وخطب وألفاظ وتعابير في مجال القضية التونسية، فلسنا نجد شيئاً ينطبق على كل هذا أحسن من قول السيد محمد صلاح الدين بك وزير خارجية مصر اليوم، حيث قال: (إنني في وسط قد برع في تخريج الألفاظ، واللعب بالمعاني، والعبث بالقرارات وما تقرره اليوم يتلون غداً بلون جديد.

(إن وراء الحكومات العربية سياسة ملوك وأمراء ورؤساء، وسياسة إنجليزية وأميركية وفرنسية، فنحن لا نتفاهم وجهاً لوجه أو نتفاهم مع غير مختصين أو مع غير مسؤولين، لا يمكن أن يدوم الحال على هذا المنوال، ولكن من يملك القول...).

وبكلمة واحدة فإذا وجد في الشعب التونسي من يطرب لتأليف الوزارة الشنيقية على أنقاض الوزارة الكعاكية، ويظن بها كل خير وصلاح فيقول فيها قول المثل: (كل الصيد في جوف الفرا)، فإن الصدق والإنصاف يفرضان علينا مصارحة الجمهور بالحقيقة العارية من كل تنسيق وتزوير، ومن كل دعاوة وتدجيل، وهي أن مخاض السياسة في باريس وتونس قد طال أشهراً، فلما تمخّض جبل الحماية ــ والأعناق مشرئبة، والأبصار شاخصة، والقلوب واجفة ــ لم يكن إلّا أن يلد فأراً... وفي المقال الآتي سنفصل ما أجملناه اليوم ليعلم المغاربة بما هم مهددون من الآن في حاضرهم ومستقبلهم، وليجد ذوو الألباب منهم في ذلك من العظة والتبصرة ما يقيم زلل الرأي الذي هو شر من زلة القدم.

[حذفته الرقابة]

«الرأي العام»، العدد 169، الجمعة 15 شتنبر 1950.

[مقالة حذفتها الرقابة، وهي تحتوي على 40 سطراً]

موقفنا السياسي
من خلال مذكرة 23 شتنبر 1947

«الرأي العام»، العدد 170، الجمعة 22 شتنبر 1950.

لم يكن الموقف السياسي الصريح الذي اتخذناه في (الرأي العام) من الجنرال جوان ــ وذلك بعد تسميته مقيمًا عاماً لفرنسا بالمغرب ــ ليمنعنا من السعي في سبيل الاتصال به مباشرة قصد تعريفه بوجهة نظر الحزب المعارض في تسوية المشكلة المغربية الموضوعة ــ منذ زمن ــ على البساط.

وقد قدر المقيم الجديد ــ فيما يظهر ــ صراحة ذلك الموقف وشجاعة أصحابه، ففكر من جهته في الاتصال بنا والإنصات لوجهة نظرنا فيما يجب أن تنهجه السياسة من طرق، وتتخذه من حل حاسم للمشكلة القائمة بين الفريقين.

وبسبب هذا وذاك أمكن لصوت المعارضة الوطنية التحريرية أن ينفذ إلى أعماق المسؤولين عن السياسة الفرنسية في المغرب وفرنسا معاً، ويطول بنا القول لو حاولنا استعراض جميع المراحل التي قطعناها في مساعينا لفتح أبواب الإقامة العامة في وجهنا

كحزب يمثل المعارضة الوطنية في البلاد، وهذا ــ لما تم ــ كان في حد ذاته حادثاً سياسياً وتاريخياً هو الأول من نوعه في المغرب العامل لنيل حقه في الحياة، غير أننا نسجل هنا أنه لما لمسنا وبلغنا استعداد المقيم الجديد للاجتماع بنا كحزب مغربي يريد أن يتحدث إليه في صميم المسألة السياسية القائمة رأينا من مصلحة البلاد أن نقابل استعداداً بمثله، وأن نلبي كل دعوة إلى (الحوار) تأتينا من المعسكر الآخر، وفعلاً تحققت هذه الدعوة التي دلت على رغبة الجنرال جوان إذ ذاك في معرفة وجهة نظر خصومه السياسيين بدون واسطة ولا ترجمان، ونحن يوم اجتمعنا به لم نتحدث إليه حول مائدة الطعام، كما فعل بعضهم مع سلفه إريك لابون، بل تحدثنا إليه بكل حرية وصراحة في مكتبه بالإقامة العامة وفي جوهر المسألة المغربية.

وبعد أن تولينا بسط وجهة نظر الحزب للمقيم العام الذي أعارنا أذناً صاغية من أول الحديث إلى آخره كان فحوى ما أجابنا به قوله: لقد همني حديثكم وعقلي يقبله لما اشتمل عليه من حقائق، وأيّده من منطق صريح، غير أني لست رئيس الحكومة الفرنسية، وإنما أنا ممثلها في بلادكم، فليس لي إلّا أن أعرض عليها المسائل التي شرحتموها لي، وهي التي تملك حق التقرير فيها، وأنا أتولى تنفيذ ما تعهد به إلي من قرارات وتدابير، فاكتبوا ما حدثتموني به الآن ومكنوني منه، وأنا أعدكم بدرسه ورفعه إلى حكومتي أثناء سفري القريب إلى باريس فشكرنا المقيم العام على هذا وقبلنا النظر في اقتراحه.

وبمجرد ما غادرنا ــ نحن أعضاء المكتب السياسي ــ الإقامة العامة توجهنا إلى القصر الملكي للاتصال بصاحب الجلالة وتعريفه بكل ما جرى والاستنارة برأيه في ذلك، ولكن جلالته كان خارج القصر فلم نتمكن في ذلك العشي من التشرّف بمقابلته، وبعد أن تم اجتماعنا بملك البلاد في يوم آخر وعلمنا موافقته على تقديم مشروع سياسي إلى فرنسا بواسطة المقيم الجديد، أخذنا في إعداد المشروع المتضمن لعناصر المشكلة المغربية ولما نراه لها من حلول عملية كفيلة بتحقيق الأماني الوطنية العامة، وبمجرد ما انتهينا من وضع المشروع في صيغته النهائية تقدّم به وفد المكتب السياسي ــ في 23 شتنبر 1947 ــ إلى صاحب الجلالة الذي درسه مع الوفد مدة ساعة ونصف، ثم إلى الجنرال جوان في نفس اليوم، وقد جدد لنا الوعد بدرسه مع رجال إدارته، ورفعه إلى الحكومة الفرنسية أثناء رحلته المقررة إذ ذاك إلى باريس، وإتياننا بالجواب الرسمي سلباً كان أو إيجاباً.

وقد علمنا بعد ذلك أن مذكرة 23 شتنبر كانت في الدوائر الرسمية الفرنسية ــ سواء في المغرب أو في باريس ــ محل اهتمام وبحث وتقدير، وقد كان من رأينا كما كان من رأي صاحب الجلالة والمقيم العام التريث بإذاعة نص المذكرة حتى يتم درسها في المراجع العليا، وذلك شأن الوثائق الرسمية الهامة، ولو خالفنا هذه القاعدة لعرضنا بالمشروع إلى الإهمال من لدن الرسميين، وقد استغل بعضهم ذلك التريث الذي قضت به الحكمة السياسية والمصلحة الوطنية

فحاولوا بشتى الوسائل التقول على مشروعنا ــ في المغرب والمشرق ــ بما أضحكنا وفضحهم، لأن تقولات المغرضين والخراصين إنما كانت جهلاً وهرفاً، وثرثرة وإرجاماً.

ولسنا في حاجة إلى أن نعيد ما كتبناه وكتبه زملاؤنا من رجال الحزب عن مذكرة 23 شتنبر في جريدة (الرأي العام)، وبالأخص في الأعداد الممتازة الصادرة في مناسبات الذكرى السنوية لذلك المشروع السياسي الفريد، غير أننا نؤكد هنا أن المذكرة جعلت من فكرة الاستقلال برنامجاً عملياً، وخطة سياسية محكمة، كما ابتكر الواضعون للمشروع (المرحلة الانتقالية) كوسيلة لحسم عقدة المشكلة المغربية. وغني عن كل بيان أن تلك المرحلة مقيّدة في مشروعنا بشرط أساسي هو أن لا تبتدىء إلّا بإلغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال، وأن تكون محدودة الأجل ومنظمة باتفاق مؤقت ينسخ معاهدة الحماية ريثما يتم إبرام معاهدة جديدة بين المغرب وفرنسا.

وإذا أيّد الشعب ــ وبالأخص الرأي المستنير منه ــ مذكرة 23 شتنبر، كما أيّدها عقلاء الأمة العربية وفي طليعتهم بطل المغرب محمد بن عبد الكريم الخطابي، وكثير من ذوي الرأي وحملة الأقلام الأوروبيين والأميركيين، فإن بعضهم قد ناوأها في الداخل والخارج بما أملاه التجاهل والغرض... وهذا شأن جميع المشروعات الإنسانية التي لها أنصار وخصوم ولم يكن لمشروعنا أن يشذ عن هذا، وحبذا لو وقف منه خصومه موقفاً شريفاً فناقشونا إياه مناقشة

النقد النزيه والتجرد عن الشهوات والأغراض والشخصيات، وحبذا لو فعلوا أحسن من هذا وهو معارضة مشروعنا السياسي بما قد يكون أجود منه وأضمن لتحقيق حرية المغرب واستقلاله، ولكن شيئاً من ذلك لم يقع التفكير فيه ولا الإقدام عليه، بل بقي مشروعنا إلى يومنا هذا وحيداً وفريداً في الميدان السياسي، وكل ما قدر عليه خصومه هو مقابلته بالتحطيم عن طريق السب والشتم، وهو سلاح كل عاجز.

وزيادة على ما امتازت به مذكرة 23 شتنبر 1947 من الأفكار السياسية الطريفة والحلول العملية الصائبة، فقد خطا بها الحزب خطوة إلى الأمام في سبيل ديموقراطية الدولة المغربية، وذلك أن حزبنا طالب ــ في رسالة التقديم إلى صاحب الجلالة ــ بوضع دستور للأمة، وفي تلك الرسالة لخص الحزب وجهة نظره وأعلن أسس دعوته الدستورية، ولهذا فإن رسالة التقديم المذكورة تعتبر بحق وثيقة المطالبة الرسمية بالدستور الذي هو نقطة جوهرية في المذكرة الشورية.

وبعد عودة الجنرال جوان من سفره إذ ذاك تجدد الاتصال بيننا وبين بعض رجال الإقامة العامة، فعرفنا أن الحكومة الفرنسية قد اهتمت كل الاهتمام بمشروعنا السياسي، وأنها ترغب في بيانات وإيضاحات قبل تقرير موقفها الرسمي منه، فتم الاتفاق بين الجانبين على فتح محادثات لدراسة فصول المذكرة وتمحيص وجهة نظر الطرفين في وسائل التطبيق، كما تم الاتفاق على اعتبار

المحادثات رسمية وتسجيل كل ما يروج فيها في محاضر جلسات مذيلة بإمضاء المتحادثين من ممثلي الحزب والإقامة العامة.

وفعلاً ابتدأت تلك المحادثات يوم الجمعة 28 نونبر 1947 بين وفد الحزب واللجنة المنتدبة من طرف المقيم العام وعلى رأسها المسؤول عن الإدارة السياسية الفرنسية، وتتابعت المحادثات مرة في كل أسبوع أي كل جمعة بإحدى قاعات الإدارة السياسية التابعة للإقامة العامة.

وبمجرد ما تنتهي المحادثة الأسبوعية كان يتوجه وفد الحزب إلى القصر الملكي ليعرض على صاحب الجلالة كل ما راج وليطلعه على جدول أعمال المحادثة الآتية.

وفي المحادثة الأولى صرّح لنا رئيس اللجنة الفرنسية بقوله: لقد هم الحكومة الفرنسية مشروعكم المتعلّق بتسوية المشكلة المغربية والمقدم في 23 شتنبر 1947 إلى جلالة الملك وإلى جناب المقيم العام، وقد طلبت الحكومة الفرنسية من المقيم مواصلة المذاكرات مع حزبكم، وذلك رغبة في الحصول على بيانات دقيقة، واطلاعاً على وسائل التطبيق التي ترونها، لحلول المشاكل المعروضة في وثيقتكم السياسية، وستسجل نتائج المحادثات في تقارير ترفع إلى الحكومة الفرنسية التي ستقرر موقفها على ضوء تلك الإيضاحات، وينبغي أن نبدأ بتحديد موضوع وغاية الاجتماعات التي تنعقد منذ اليوم رسمياً، ثم ختم ممثل الإقامة العامة حديثه قائلاً: إن المقيم العام

قد عهد إليّ وإلى من معي من كبار الموظفين بأن نتولى بكيفية رسمية مع ممثلي حزبكم دراسة المذكرة بكل دقة وتفصيل، وبعد ما شكره الأمين العام باسم الحزب على تصريحاته أوضح له ــ قبل الشروع في المذاكرة ــ أن الوفد الشوري يعتبر المذكرة وحدة لا تتجزّأ وأن المحادثات يجب أن تتناول جميع ما في المشروع من مسائل، وذلك بصفتها مترابطة ومتضامنة، وعقب هذا وقع الشروع في درس جدول الأعمال وقد كان يشتمل على مسألة جوهرية هي: **المجلس التأسيسي الذي يكلّف بوضع الدستور المغربي.**

ويجب أن نوضح أننا بدأنا ببحث هذه المسألة، لأنها تتعلّق بجوهر المشكلة المغربية، وهو السيادة والحكم في البلاد، فكل اتفاق حول هذه المسألة يضمن الاتفاق فيما عداها وفعلاً تم الاتفاق على المجلس التأسيسي، كما هو مسجل في محضر الجلسة المذيل بتواقيع المتفاوضين منا ومن الفرنسيين. وتتابعت المحادثات الأسبوعية حسب النظام المقرر لها وتناولت في جملة ما تناولته مشروع الدستور المغربي، وقد اتخذنا الدستور المصري أساساً لذلك، ولما اجتمعنا لبحث مشروع المعاهدة الجديدة بين المغرب وفرنسا كان الجو السياسي في البلاد قد تعكر بسبب ما جرى إذ ذاك فيها من أحداث وطوارىء عاكست الصالح العام وعرقلت مواصلة العمل في سبيله. وهنا نطوي الحديث طياً، لأن الوقت لم يحن بعد لإزاحة الستار عن ذلك وكشف الحقائق للرأي العام المغربي الذي علم شيئاً وغابت عنه أشياء...

إن ما يهم الاطلاع عليه هو أن جميع المحادثات مسجلة في محاضر جلسات، ولولا الظروف الخاصة التي يعيش فيها المغرب لنشرنا ذلك ليعلم الشعب ما بذله حزبنا من جهود وما قطعه من أشواط في سبيل تسوية المشكلة المغربية بالوسائل التي تفرضها السياسة الرشيدة والوطنية الحكيمة، وليعلم أيضاً حقيقة المسؤولية الملقاة على عاتق الذين كانوا ــ من قريب أو من بعيد ــ سبباً في توقيف المحادثات إلى أجل غير مسمى.. وبالرغم عن انقطاع هذه المحادثات فقد واصلنا الدعوة إلى المشروع، ولم نترك فرصة أو مناسبة تمر دون أن نعيد الكرة (ونلحّ) على المسؤولين في انتهاج السياسة الصالحة التي رسمها مشروع 23 شتنبر 1947 وجميع الوثائق والعرائض التي تقدمنا بها إلى الرسميين في مختلف المناسبات وفي الذكريات السنوية للمشروع تؤلف مع المذكرة نفسها (ملفاً سياسياً) هو في الواقع ملف القضية المغربية، وسجل الخطة التحريرية، وميثاق الوطنية المكافحة بحكمة وصدق وثبات، وإن الحوادث التي جرت في الداخل والخارج، خلال السنوات الأخيرة، قد جاءت كلها مؤيدة للسياسة الرشيدة والخطة العملية التي رسمتها مذكرة 23 شتنبر 1947 والتي لا نزال متمسكين بها وجادين في البسير عليها، وهذا ما أكدناه ــ بمناسبة الذكرى الثالثة لتقديم المشروع ــ وذلك في العريضة التي رفعناها بتاريخ 23 شتنبر 1950 إلى صاحب الجلالة، نصره الله، ومما أعلنا به في تلك العريضة موقفنا الحاضر قولنا:

(ما نزال اليوم ــ ونحن على أبواب الذكرى الثالثة لمشروع 23

شتنبر 1947 ــ مقتنعين كل الاقتناع بأنه الحل العملي الوحيد الذي سيحقق للشعب المغربي آماله في الحرية والدستور والاستقلال،

ولئن كانت هذه المذكرة لا تلقى الآن من المسؤولين أذناً صاغية فإن كفاح الشعب ــ بتوجيه المخلصين من رجاله ــ كفيل بأن يزيل ما بتلك الآذان من وقر، وما على تلك القلوب من غشاوة).

ثم ختمنا العريضة بتلخيص موقفنا في هذه العبارة التي هي من نوع ما قلّ ودلّ:

(وحزبنا مقتنع اليوم كذي قبل بهذا المنهاج الحكيم، ولن يفتأ عن العمل لتحقيقه، ولن يرضى عن كل حركة تقوم على الارتجال والمجازفة).

قضيتنا الوطنية
تدخل في طور جديد

«الرأي العام»، العدد 175، الجمعة 10 نوفمبر 1950.

□ تمهيـد:

منذ سافر صاحب الجلالة ملك المغرب، نصره الله، والرأي العام المغربي يبدي عظيم الاهتمام بما ستسفر عنه المحادثات بباريس، ومنذ حلّ جلالته بالعاصمة الفرنسية والجرائد هناك تخوض بالحق وبالباطل في المشكلة المغربية، وفيما كان يجري في شأنها من مخابرات بين جلالة الملك ورؤساء الحكومة الفرنسية. وقد نسجت الصحافة الفرنسية في المغرب على منوال أختها، وقليل من الصحف الباريسية كان ــ بكتاباته وتعاليقه ــ مؤيداً بعض التأييد للجانب المغربي، وإن المتحدث عن المخابرات التي جرت في باريس حول المسألة المغربية لتعوزه المصادر الرسمية الأساسية وهي: المذكرة الملكية، وجواب الحكومة الفرنسية عنها، ومذكرة الردّ الملكي عليها، فهذه الوثائق هي المعول عليها في معرفة حقيقة المحادثات، وقد كان من المنتظر ــ بعد إعلان فشل المخابرات في البلاغين الصادرين أحدهما من الديوان الملكي، والآخر من وزارة

الخارجية الفرنسية ــ أن يبادر بنشر النص الرسمي الكامل للوثائق الملكية والفرنسية التي تضمنت وجهة نظر كل فريق في كل المشكلة المغربية القائمة، وبذلك النشر كان يمكن قطع دابر التقوّلات والتخرصات التي روّجتها كثير من الصحف الفرنسية والأجنبية، كما كان يمكن اطلاع الرأي العام في الداخل والخارج على حقيقة المحادثات التي نحاول أن نعطي اليوم عنها بياناً نستعرض فيه بما يمكن من الدقة والتفصيل مراحل المخابرات منذ نشأتها الأولى إلى أن انتهت بالفشل المعروف المؤكد في البلاغ الملكي الصادر قبيل مغادرة صاحب الجلالة، نصره الله، لباريس.

□ **الحوار المزعوم:**

لا مناص لمن أراد أن يعرف نشأة المحادثات المغربية ــ الفرنسية من أن يرجع بنظره إلى الدورة الأخيرة لمجلس شورى الحكومة الذي صرّح فيه المقيم العام زاعمًا أن (الحوار) لم ينقطع قط بين القصر العامر والإقامة العامة ومعلناً أنه لا يمكن مواصلته إلّا مع جلالة الملك وحده، وقد علّقنا على هذا في مقال حذفته الرقابة الغاشمة وقرأه الناس بالرغم عن أنفها بأن ما صرّح به المقيم العام إنما هو مناورة ليس المراد منها إلّا محاولة عزل الملك عن الشعب وحصر كل مخابرة في دائرة حكومية محضة لا شعبية، وإن ما صرّح به الجنرال جوان في مجلس شورى الحكومة مطابق لما أعلنه سابقاً وزير الخارجية الفرنسية والمقيم العام بتونس من أن المخابرة لا تمكن إلّا مع سمو الباي الذي هو ــ في نظر الحكومة الفرنسية ــ الممثل (الشرعي) للبلاد.

□ دعوة ملك المغرب إلى زيارة باريس:

وجّه رئيس الجمهورية الفرنسية الدعوة إلى جلالة الملك لزيارة باريس، وقد كانت هذه الدعوة موضع (أخذ وردّ)، لأن صاحب الجلالة لم يشأ أن يقتصر على زيارة باريس زيارة ودّية لا يكون للسياسة فيها نصيب. ولما رأى رغبة الحكومة الفرنسية في هذه الزيارة أبى جلالته إلّا أن تجعل من مقاصدها الكبرى: إجراء مخابرات مع الحكومة الفرنسية في صميم القضية المغربية، وبعد مذكرات طويلة ــ إما مباشرة أو بواسطة ــ بين القصر العامر والإقامة العامة، ثم الاتفاق على بلاغ أصدره الديوان الملكي في 24 شتنبر 1950، وقد تضمن التصريح عزم جلالة الملك على إجراء محادثات سياسية تتعلّق بالمغرب، ولم يكن هذا بخبر جديد، وإنما جاء تأكيده بالبلاغ المذكور.

□ رسالتنا إلى جلالة الملك:

في 17 شتنبر 1950 تقابل وفد من المكتب السياسي للحزب مع دولة الصدر الأعظم وتحدث معه طويلاً في الرحلة الملكية، ثم مكّنه من رسالة موجهة لجلالة الملك تقتصر على إيراد هذه الفقرات منها:

(لقد قرأنا باهتمام كبير ما نشرته الصحافة الفرنسية الشبيهة بالرسمية وأكدته إذاعة باريس من أن جلالتكم ستغتنم فرصة الاتصالات بأقطاب السياسة في فرنسا للقيام بمحادثات سياسية فيما يخص المشكلة القائمة اليوم وأكثر من ذي قبل بين المغرب المتمسّك

بحقه في الحرية والدستور والاستقلال وبين فرنسا التي لا تزال تتشبث بنظام استعماري كتب له الفشل الذريع في كل بقعة ابتليت به من بقاع العالم.

وما نشك قط في أن جلالتكم ــ إذ ستتناول المشكلة المغربية بالدرس مع كبار الساسة بفرنسا ــ ستعنى أول ما تعنى بتوضيح حقيقة هذه المشكلة وردّها إلى عنصرها الأصلي الذي هو نظام الحماية...

وبعد الحديث عن مذكرة الحزب المقدمة إلى المراجع العليا في المغرب وفرنسا، وذلك في 23 شتنبر 1947، تابعت الرسالة بسط وجهة نظر الحزب بقولها:

إن الشعب المغربي الذي قدّم لفرنسا وحلفائها ــ طيلة الحربين العالميتين ــ تضحيات جسيمة، وبذل خيرات بلاده، انتصاراً لقضية الحرية والديموقراطية لا يقنع بما قد تفكر فيه الحكومة الفرنسية من حلول عرجاء لمشكلته العامة، ولا يريد أن يكون جزاؤه تغييراً شكلياً ينحصر مظهره في كراس ينعم بها أشخاص على حساب أمة كاملة، ثم يزج بالوطن في أوفاق ومعاهدات لا يرضاها ولا يؤخذ رأيه فيها ولا تعود عليه إلّا بما فيه النيل من حقوقه المقدسة...

□ **تأييدنا للرحلة الملكية:**

وقد كانت رسالتنا إلى صاحب الجلالة ناشئة عن فكرة التأييد

للرحلة الملكية، وذلك خلافاً لما كان يراه ويعمل له بعضهم هنا، وهو الاعتراض على الرحلة ومحاولة عرقلتها مما لا حاجة إلى بسطه، لأنه غير مجهول. وقد كنا نؤيد الرحلة لما كان لنا من الاطمئنان التام المرتكز على ما عوّدنا جلالة الملك ــ كما قلنا له في الرسالة المذكورة ــ من العمل على رفع صوت المغرب عالياً كلما سنحت فرصة، ولما كنا نتوقعه أيضاً من خير في إثارة القضية المغربية، سواء في الدوائر الرسمية الفرنسية على يد صاحب الجلالة، أيده الله، أو في الصحف والأندية بالداخل والخارج. وفي هذا كله ــ وذلك بقطع النظر عن النتائج الإيجابية للمحادثات ــ من إقامة الحجة والدعوة لقضية المغرب ولفت الأنظار إليها من جديد ما لا يخفى على أحد، وهذا ما صرّحنا به لجلالة الملك أثناء تشرفنا بمقابلته يوم ثاني عيد الأضحى، وقد ارتحنا إذ ذاك كل الارتياح لما شاهدناه من اتفاق بيننا حول الرحلة الملكية الميمونة.

□ سكوت واحتراز في باريس قبل الرحلة:

لقد عمل جلالة الملك، نصره الله، قبل الرحلة لكشف عزمه على إثارة قضية المغرب في محادثات سياسية مع المراجع العليا بباريس، ولكن الحكومة الفرنسية أسرت ذلك واتخذت منه موقف التكتم والاحتراز، وسبب هذا أنها لم تشأ ــ كما قالت إحدى صحف باريس ــ أن تجعل من الرحلة الملكية مسألة سياسية بمعنى أن الغاية منها هي العمل لتسوية أزمة سياسية عامة، وزيادة على هذا فقد كانت الحكومة الفرنسية تهدف من وراء تلك الرحلة

إلى أشياء هي غير ما كان يهدف إليه جلالة الملك والشعب المغربي معاً.

□ تفاؤل فرنسي مفرط:

ومع هذا فقد كانت الحكومة الفرنسية معتصمة بتفاؤ ل بلغ حدّ الإفراط، ولعل السبب في هذا هو ما أذاعته (وكالة فرانس بريس) الإخبارية عقب حلول جلالة الملك بفرنسا من أن الدوائر المخزنية لم تكن تفكر إذ ذاك في تضمين المطالب التي ستعرض على الحكومة الفرنسية ما من شأنه أن يثير مسألة الأركان التي تقوم عليها العلائق المغربية ــ الفرنسية، وهكذا خيّل للفرنسيين أن الرحلة الملكية لن يكون من شأنها إحداث أزمة بين الرباط وباريس، وقد رأت بعض الصحف الباريسية أن الحفاوة التي قوبل بها جلالة الملك في فرنسا، إنما كانت تشعر باتفاق سابق بين جلالته والمقيم العام، أي بأن المحادثات ستجري في باريس طبق برنامج متفق عليه من قبل.

□ المحادثة السياسية:

وفي 11 أكتوبر 1950 تناول جلالة الملك الشاي على مائدة رئيس الجمهورية، وبهذه المناسبة ــ حسب البرنامج المقرر ــ جرت المحادثة السياسية الأولى والوحيدة ــ فيما يظهر ــ بين ملك المغرب ورئيس الدولة الفرنسية، وذلك بمحضر رئيس الحكومة ووزير الخارجية والمقيم العام، وقد أخبرت الجرائد الفرنسية إذ ذاك بأن

جميع المطّلعين اتفقوا في القول بأن المحادثة كانت في (جو الوئام) حتى إن الجنرال جوان ــ فيما قيل ــ صرّح في مساء ذلك اليوم لبعض محادثيه قائلاً: إننا لم نخرج عن دائرة معاهدة الحماية.

□ **برقية الحزب إلى صاحب الجلالة:**

وبمجرد ما أخبرت إذاعة المساء بالمحادثة التي جرت (بقصر الإليزي) أبرق حزبنا إلى جلالة الملك، نصره الله، رسالة يجدد له فيها كامل الثقة بوطنيته الصادقة ويعبّر له عن أمله في أن تأتي الرحلة الملكية بنتائج مرضية لما للشعب المغربي من مصالح ومطامح، ويذكّره بمناسبة المحادثات السياسية مع الحكومة الفرنسية بأن الشعب المغربي المضطهد لن يقبل لمشكلته أي حل غير السيادة والاستقلال التامين المضمونين بالحريات الديموقراطية الصحيحة كلها.

□ **المذكرة الملكية الأولى:**

وفي 13 أكتوبر قدّم جلالة الملك، أيّده الله، إلى الحكومة الفرنسية مذكرته الأولى، ونحن نجهل نصها الرسمي، وليس لدينا عنها إلّا ما أذاعته الصحافة الفرنسية التي يظهر أنها استقت أخبارها ومعلوماتها عنها من مصادر واحدة، وقد كانت جريدة (لوموند) الشبيهة بالرسمية عمدة الجرائد الأخرى في حديثها عن محتويات المذكرة الملكية، فقد صرّحت هذه الصحيفة بأن جلالة الملك يعلّق أهمية كبرى على محادثاته بباريس، ودليل الجريدة على هذا ما صرّح به جنابه الشريف بعد حلوله بالعاصمة الفرنسية، وهو قوله،

أعزه الله، : إن شعبنا يتمنى تطوراً في العلائق المغربية الفرنسية، وذلك لتحقيق آماله وأمانيه، وقد أكدت تلك الجريدة أن المذكرة الملكية مستمدة من هذه الفكرة العامة، بل هي في الواقع بسط وشرح لها وبيان هذا أن المخزن يلاحظ أن الوضعية الدولية قد تطورت خلال السنوات الأخيرة تطوراً محسوساً، وأن الشعب المغربي قد قطع ــ خلال هذه المدة ــ وبمعونة فرنسا مراحل هامة وبناء على هذا يمكن التفكير في ضرورة تعديل النصوص التي تربط فرنسا بالمغرب، وتزعم الجريدة بعد هذا أن المذكرة الملكية ترى أن المسألة الجوهرية ليست هي الآن تعديل تلك النصوص، بل هي العمل لتطبيقها تطبيقاً (حرفياً) وهذا ــ حسب الجريدة المذكورة ــ يقتضي العودة إلى روح المعاهدات دون تأويلها تأويلاً مشطاً ومخلاً. وأضافت الجريدة المتحدثة أن المخزن يتأسف على أن الحماية انقلبت تدريجياً إلى نظام الحكم المباشر، وبعد هذا تبسط المذكرة انتقادات المخزن على تصرفات الحماية، ثم تطالب بعدة تدابير من شأنها أن تبرهن على أن (الإرادة الفرنسية) لا تعارض في تحقيق الأماني المغربية وتدعي الجريدة الفرنسية أن المذكرة تؤكد القول في حق النظر للملك وقت تعيين القواد والباشاوات والقضاة، ثم تطالب بتوسيع دائرة اختصاص الإدارات المخزنية، وبتكوين نقابات ذات قيادة مغربية صرفة، وعلقت الجريدة على هذا بأن الروح التي أظهرها المفاوضون المغاربة قد كان لها أثر طيب في الأوساط الحكومية الفرنسية. وبعد هذا أخذت تلك الجريدة في تبيان ما قد يحتوي عليه جواب الحكومة الفرنسية عن مذكرة صاحب

الجلالة من تأكيد للحماية وإصلاحات في دائرتها، وقد نقلت جميع الجرائد الفرنسية مقال (لومند) وعملت لترويج ما فيه، ولا يجهل أحد ما أحدثه هذا المقال من استياء في الأوساط المغربية التي كانت تنتظر شيئاً غير توكيد الحماية وغير الوعد بالإصلاحات المزعومة.

□ توضيح لا بدّ منه:

لقد روت إحدى الصحف الباريسية ــ كما قلنا سابقاً ــ أن المقيم العام صرّح مساء يوم المحادثة الأولى، بأن هذه لم تخرج عن دائرة الحماية، ولكن هذا ينفيه ما كتبته جريدة (لومند) نفسها عن المذكرة الملكية من أنها تعرضت لتطوير العلائق المغربية ــ الفرنسية وتعديل النصوص التي تقوم عليها. وقد تكون المذكرة الملكية قد تحدّثت عن ذلك كله في لهجة معتدلة، ولكن المستفاد مما نشر عن تلك المذكرة أنها انتقدت في الواقع تطبيقات وتصرفات الحماية، ثم تكلمت عن ضرورة تعديل المعاهدة المؤسسة لها.

□ سفر المقيم العام للهند الصينية:

من الغريب جداً أن يسافر المقيم العام إلى الشرق الأقصى وقتما قدمت المذكرة الملكية إلى المراجع العليا في باريس وأصبحت موضع مخابرات ودراسات في الدوائر الرسمية المختصة، وقد راجت عن السفر المقيمي إشاعات لم تتأكد، بل نفاها رجوع المقيم إلى باريس ومشاركته في المجلس الوزاري الذي درس النص النهائي للجواب على المذكرة الملكية، وأوبته إلى الرباط لمواصلة سياسة الحكومة الفرنسية في هذه البلاد. ويوم حلول المقيم العام بالمغرب

استقبله بالمطار الفرنسيون الوافدون من آفاق كثيرة استقبالاً هو الأول من نوعه ــ كما قالت الجرائد ــ وقد بلغ حماسهم أشده لما طمأنهم المقيم بقوله: ها أنا قد رجعت وسأبقى. ثم تكلّم خطيبهم بما شاء وبما قضت به الظروف... وباختصار فقد كان استقبال المقيم عبارة عن مظاهرة فرنسية مدبرة لم يفتنا مغزاها وما كان أبعدها عن روح السياسة الرشيدة إذ كان فيها شيء من التحدي والاستفزاز للمغاربة.

□ **المذكرة الملكية تحت الدرس:**

لقد سافر الجنرال جوان عقب تقديم المذكرة الملكية منوطاً من لدن حكومته ــ فيما قيل ــ بمهمة عسكرية مؤقتة في الهند الصينية، ولكن موظفين كباراً من الإقامة العامة شاركوا مع خبراء فنيين من وزارة الخارجية الفرنسية في درس تلك المذكرة وإعداد مشروع الجواب الرسمي عنها.

□ **المجلس الوزاري الفرنسي يقرر الجواب:**

بعد عودة الجنرال من الشرق الأقصى اجتمع مجلس وزاري فرنسي خاص يوم السبت 27 أكتوبر واستمع إلى المقيم العام الذي أدلى بوجهة نظره في مسألة العلائق المغربية ــ الفرنسية وفي صيغة الجواب الذي أعدّته إذ ذاك الإدارات المختصة عن المذكرة الملكية.

ثم انعقد مجلس وزاري مكبّر تحت رئاسة رئيس الجمهورية يوم الثلاثاء 30 أكتوبر، وقد درس الصيغة النهائية للجواب الفرنسي

عن المذكرة الملكية، ولّما أقرها عهد إلى وزير الخارجية بالنيابة برفع الجواب المذكور باسم الحكومة الفرنسة إلى صاحب الجلالة، أيّده الله، وذلك في اليوم نفسه وقد رافقه الكاتب العام لوزارة الخارجية، ولقد أذيع وقتئذ أن بلاغاً رسمياً سيصدر في القريب باسم وزارة الخارجية في موضوع المحادثات الملكية الفرنسية.

□ **خلاصة الجواب الفرنسي:**

يعوزنا النص الرسمي لمعرفة محتويات الجواب الفرنسي عن المذكرة الملكية، ولكن الصحافة الفرنسية نشرت بلفظ واحد تقريباً عناصر ذلك الجواب ونثبتها فيما يلي باحتراز.

يحث الجواب الفرنسي على الطرق التي يجب ــ في نظر فرنسا ــ أن تتجه فيها العلائق المغربية ــ الفرنسية، وتناولت جريدة (لومند) هذا بشيء من التفصيل فقالت: إن الحكومة الفرنسية أكّدت في جوابها عزمها على عدم وضع أية عرقلة في سبيل تطور العلائق المغربية ــ الفرنسية، بحيث يصبح من اليسير العمل لإرضاء المطامح المشروعة لسكان المملكة الشريفة، وترى الحكومة الفرنسية حسب الصحيفة المذكورة أنه لا يوجد اليوم أي تعارض بين الإنجاز التدريجي لتلك المطامح وبين متابعة العمل بمعاهدة الحماية، ثم يذهب الجواب الفرنسي إلى أن هذه المعاهدة قد كتبت بروح تفسح المجال لمرونة كبيرة في تأويل فصولها، وبعد هذا تعترف الحكومة الفرنسية في جوابها بأن الإدارة الفرنسية في المغرب قد شددت في بعض الظروف مراقبتها، ولكي تظهر الحكومة

الفرنسية حسن تفاهمها وتبينّ أنها لا تتمسك بوعود زائفة فإنها تقترح على جلالة الملك طائفة من التدابير المعجلة التنفيذ من أهمها: تعويض الرقابة على المطبوعات بقانون جديد للمخالفات الصحافية، وتخفيف المراقبة المفروضة على تسمية الباشوات والقواد، وإصلاح نظام العدلية المغربية بإصدار قانون المسطرة الجنائية، وتسوية مسألة النقابات المغربية. وأضافت بعض الجرائد الفرنسية في المغرب موافقة المقيم العام على تسمية الباشوات والقواد، وهذا يعطي في الواقع حق التعرض للمقيم وإقرار نسبة عددية بين رؤساء الإدارات من مغاربة وفرنسيين، واتخاذ تدابير تسمح باستئناف المجلس الوزاري المحدث منذ سنوات، وهذا يقضي بأن يفقد ذلك المجلس صيغته الأولى التي جعلت منه هيئة مشتركة بين المغاربة والفرنسيين، وقد أوضحت الصحيفة التي تحدثت عن هذا بأن جلالة الملك لا يعترف للمديرين الفرنسيين بنظام يساوي نظام الوزراء، كما زادت الجريدة المذكورة أن من بين مقترحات الجواب الفرنسي، منح السلطات المغربية حرية ذاتية أوسع، وذلك في مجال العلاقات التجارية الدولية، ثم إدخال تغيير على نظام مجلس شورى الحكومة لجعله أكثر ملاءمة لروح الديموقراطية.

□ **اللجان المشتركة:**

تلك ــ فيما يقال ــ هي الإصلاحات المعجلة التنفيذ التي ورد ذكرها في الجواب الفرنسي، أما غيرها من القضايا المعلّقة فيقترح هذا الجواب إسناد النظر فيها والبحث عن حلول لها إلى لجان

مشتركة تؤلف بالرباط باتفاق مع المخزن الشريف، وتعمل تحت إشراف المقيم العام.

وأما الأسباب الأساسية التي حملت الحكومة الفرنسية على اقتراح لجان مشتركة فترجع ــ في نظرنا ــ إلى أن الفرنسيين لا يريدون فتح مفاوضات، بل يريدون مجرد دراسات حول مسائل بيّنة وبواسطة لجان محلية، وبهذا يتلافون إخضاع معاهدة الحماية إلى الأخذ والردّ، ويبعدون المحادثات من ميدان الحكومة الفرنسية إلى المجال المحلي، وينتقلون بها من المسألة الجوهرية العامة إلى الإصلاحات الجزئية التي لا تغيرّ شيئاً في الأوضاع الأساسية للنظام السياسي الحاضر. وبذلك كله تنقذ الحكومة الفرنسية موقفها، وتتملص من كل محادثة عامة وتحقق انسحابها الفني مما وقعت فيه إلى سياسة المماطلة والتسويف ربحاً للوقت. ويضاف إلى هذا أن في اقتراح اللجان المشتركة وإسناد الإشراف عليها إلى الجنرال جوان تأييداً له ولسياسة الحماية المعروفة.

□ **بيان الديوان الملكي:**

بعدما قدّم جلالة الملك مذكرته الأولى إلى الحكومة الفرنسية أخذت الصحف تكتب عنها بإسهاب، وتحاول تحليل محتوياتها وقد تحيّرت الأفكار ــ بسبب ما روّجته الصحف الفرنسية والأجنبية ــ في إدراك حقيقة المذكرة الملكية التي صارت حديث المجالس في الداخل والخارج. وأمام التقولات والاحتمالات التي كثرت حول الوثيقة الشريفة لم يسع الديوان الملكي إلاّ أن يصدر ما سماه (ببيان

الحقيقة) ويا ليته لما صدر كان يتضمن في الواقع بيان الحقيقة عن المحادثات المغربية ـ الفرنسية، ولكنه اكتفى بقوله إن ما نشرته بعض الصحف من الأخبار والتعاليق حول المحادثات غير مطابق للحقيقة، وأن الموقف الذي وقفه صاحب الجلالة، أيدّه الله، هو غير ما أشعرت به تلك الصحف، وقد حددته المذكرة الملكية بكل إيضاح ولا شك في هذا بعض التطمين.

□ **المجلس المخزني يدرس الجواب الفرنسي:**

وبمجرد ما تسلّم صاحب الجلالة، نصره الله، جواب الحكومة الفرنسية جمع من كان في حاشيته من الهيئة المخزنية لدراسة الوثيقة الفرنسية دراسة أولى، وقد كان لها في نفس الجناب الشريف ردّ فعل سيء، ذلك أن جلالته كان يؤمل أن يظفر من الحكومة الفرنسية بموافقتها على التعجيل بإجراء مفاوضات رسمية قصد الوصول إلى معاهدة جديدة تحل محل معاهدة الحماية وتغيرّ جوهر العلائق المغربية ـ الفرنسية. وقد علّقت جريدة (لوموند) على هذا قائلة إن المذكرة الملكية تحمل معنيين: أحدهما متسع والثاني محدود، وقد اختارت الحكومة الفرنسية التأويل الأخير ولهذا لم تتمكن في جوابها من إرضاء جميع رغبات جلالة الملك. أما المشاكل الخاصة المتحدث عنها في المذكرة الملكية فإنما وردت في هذه على سبيل الأمثلة لبيان إلى أية درجة بلغ فساد النظام السياسي الحاضر في المغرب، ثم أضافت الجريدة المذكورة أن مشروع البلاغ المشترك قد أصبح وقتئذ بعيد الإنجاز وأن جلالة الملك سيصدر بلاغاً مستقلاً قبل مغادرة باريس، وكل هذا أنبأ بوجود خلاف بين

الطرفين في كيفية حل القضية المغربية، وذهبت (لومند) إلى أن ذلك أشعر أيضاً بأن المحادثات إنما جرت في جو من الإبهام والالتباس، ثم أتمت الجريدة الباريسية أن يعجل برفع كل التباس، وأن لا تنتهي الرحلة الملكية بتصلب العلائق المغربية ـ الفرنسية، ولكن من المسؤول عن هذا التصلّب؟.

وبمناسبة تسليم الجواب الفرنسي لجلالة ملك المغرب، تحدثت جريدة (فرانس سوار) عن وجهة نظر الأوساط المغربية فقالت: إن المذكرة الملكية اشتملت في قسمها الأول على المطالبة بانقلاب تام في العلائق المغربية ـ الفرنسية، ومعنى هذا في رأي صاحب الجلالة هو أن يعاد الأمر جذرياً ويرجع بالمسألة إلى (الصفر)، وذلك بإلغاء معاهدة الحماية وتعويضها بمعاهدة تحالف تبرم على أساس المساواة بين الطرفين، وهذه النتيجة ـ في نظر الجانب المغربي ـ هي وحدها التي كانت تبرر إطالة المقام الملكي بباريس. أما الأوساط الدبلوماسية الفرنسية فقد ذهبت تلك الجريدة إلى أنها ترى أن الموقف الملكي المذكور لا ينطبق تمام الانطباق على محتويات المذكرة السلطانية التي كانت في أصلها معتدلة.

□ **المذكرة الملكية الثانية:**

ورداً على جواب الحكومة الفرنسية سلّم صاحب الدولة الصدر الأعظم باسم جلالة الملك للكاتب العام بوزارة الخارجية مذكرة ثانية، وذلك في يوم الخميس ثاني نوفمبر، وخلاصة ما نشرته

الصحف عن هذه المذكرة أن صاحب الجلالة أبدى فيها أسفه على تسمك الحكومة الفرنسية في جوابها عن المذكرة الأولى بمعاهدة الحماية، وزعمت تلك الصحف ـ اعتماداً على وكالة فرانس ـ بريس ـ أن جلالة الملك أعرب لأول مرة في نص مكتوب عن رغبته في أن يستعاض عن النظام الراهن بعقد جديد، وهذا ـ حسبما روت تلك الصحف ـ لم يرد ذكره في المذكرة الملكية الأولى.

□ **بلاغ الديوان الملكي:**

وقد أصدر الديوان الملكي بلاغاً يبينّ وجهة نظر المخزن الشريف في المحادثات وما تبودل فيها من مذكرات، واقتصر البلاغ على (أن المذكرة الملكية عرضت المشكلة المغربية وعبّرت عن رغبة صاحب الجلالة في البحث مع الحكومة الفرنسية عن حل مُرض على أسس جديدة).

كما أخبرنا البلاغ فيما يخص الجواب الفرنسي بأن المجلس الوزاري المغربي بعدما درس هذا الجواب لاحظ أن وجهة النظر المغربية مخالفة لوجهة النظر الفرنسية فيما يتعلّق بحل المشكلة المغربية.

وقد رأت الصحف الفرنسية في الجملة الأخيرة من بلاغ الديوان الملكي باعثاً قوياً على الاحتفاظ بالتفاؤل وقبولاً لمبدأ مواصلة المحادثات بالرباط، ويذكر القراء أن الجملة المشار إليها

هي القائلة بأن جلالة الملك ــ بالرغم من اختلاف وجهتي النظر الملكية والفرنسية في حل المشكلة المغربية ــ ما زال يؤمل أن يحصل اتفاق في الموضوع.

□ **بيان وزارة الخارجية:**

وكما أن الديوان الملكي أصدر بلاغاً فكذلك أذاعت وزارة الخارجية في نفس اليوم (بيان حقيقة) تحدثت فيه عن التباين الموجود ــ في نظرها ــ بين المذكرتين الملكيتين. فالأولى التي قدمت إلى الحكومة الفرنسية في 11 أكتوبر قد كتبت ــ فيما ذهبت إليه وزارة الخارجية ــ بعبارات معتدلة، بينما كانت المذكرة الثانية المؤرخة في 2 نوفمبر أكثر دقة وصراحة، إذ تضمنت رغبة جلالة الملك في تغيير النظام الراهن بنظام جديد متفق عليه. وقد ذهب بيان حقيقة الوزارة إلى أن جلالة الملك قد كان في المحادثة أكثر تطرفاً وأبعد مدى منه في المذكرة الأصلية، ذلك أن جنابه الشريف أشعر محادثيه بما كان يرجوه من إقامة العلائق المغربية ــ الفرنسية على اتفاق جديد، وقد زعم بيان وزارة الخارجية أن هذا المطلب لم يرد تسجيله في مذكرة 11 أكتوبر، وهذا ــ في زعم البيان ــ يفسّر بعض الشيء التفاؤل المفرط الذي ساد الأوساط الحكومية الفرنسية إلى غاية يوم الثلاثاء 31 أكتوبر، وهو اليوم الذي سلمت فيه الحكومة الفرنسية جوابها الرسمي عن المذكرة الملكية الأولى.

وقد تشبثت الحكومة الفرنسية بأهداب الأمل الذي عبّر عنه بلاغ الديوان الملكي فأعلنت في بيانها أن وزارة الخارجية تشاطر

جلالة الملك الرأي المعبّر عنه من طرفه وهو أن الاختلافات التي لا سبيل إلى تلافيها أثناء كل مفاوضة قد يمكن التغلّب عليها بسعي اللجنة المشتركة التي ستناط بها الإصلاحات في الرباط.

ونحن على رأي الجريدة الباريسية التي لاحظت بأن الأمل إن دلّ على شيء فإنما يدل على عدم الرضى والاطمئنان، وجلالة الملك لم يكتم في بلاغه مرارة الخيبة التي شعر بها إثر الاطلاع على الجواب الفرنسي الذي تجاهل طلب إلغاء الحماية وأصرّ على هذا النظام العتيق الفاشل إصراراً عنيداً.

ومما يدعو إلى الارتياح امتناع صاحب الجلالة، أعزه الله، من إصدار بلاغ مشترك، ذلك البلاغ الذي كانت وزارة الخارجية الفرنسية أعلنت عن قرب صدوره.

□ **تعاليق الصحف الفرنسية:**

لقد علّقت الصحف الفرنسية على المحادثات تعاليق إضافية لا يتسع لها صدر هذه المقالة، غير أننا نلخّص أهم ما ورد في بعضها:

فقد كتبت (ليبيراسيون) تحت عنوان (سياسة النعامة) أن الحكومة الفرنسية تجاهلت عمداً الجانب الأساسي في الوثيقة المغربية، وأنها لم تبذل في جوابها سوى وعود هزيلة، وإن المسألة لا تنحصر في تبديل مقيم بآخر ولا في تطبيق إصلاحات دون أخرى، وإنما المسألة التي تهم الحكومة المغربية والشعب معاً هي

قلب أوضاع النظام الراهن بإلغاء الحماية وإبرام اتفاق جديد، فلم يبق والحالة هذه أي التباس في الموضوع، وإذا استمرت الحكومة الفرنسية في صمتها والسياسة المقيمة في تحجرها ألا يكون هذا كله مدعاة للوثبة، ومشجعاً على الثورة؟.

وتحت عنوان (سوء التفاهم الفرنسي ـ المغربي) كتبت جريدة (الباريزي المحررة) مقالاً تساءلت فيه: هل نحن في مأزق لا مخرج منه؟ أم نحن في نقطة السكون؟ ثم تحدثت عن سوء التفاهم الذي جعلته نوعين: أحدهما في مجال الواقع والآخر في مجال الفكر، وأخيراً تساءلت عن المستقبل فقالت: إن فيه يمكن التخالف المعنوي، وشرحاً لهذا ذهبت إلى أن الحكومة الفرنسية قد فكرت هي نفسها في استقلال المغرب، أي في توجيه المغرب نحو الاستقلال عن طريق الديموقراطية، وزادت الجريدة قائلة إن الحكومة الفرنسية ليست على الرأي الذي ينصر استقلال المغرب ما زال يحتفظ بكثير من مظاهر النظام الاقطاعي.

ورأينا أن هذا كلام يحتاج إلى دليل، وليس في الإمكان أن نطلبه من شيطان ولو ارتدى لباس التقوى والحرية.

وتحدثت جريدة (ليبوك) عن (الحوار) فقالت: إن أحداً لم يعتقد قط أن سفر الملك إلى فرنسا كان مجرد زيارة ودية تشريفية، ومع هذا فقد كان الأمل أن لا ينتهي السفر الملكي بتبادل بلاغات يقع بها إعلان الخلافات بين الطرفين ومن شأن إعلانها أن

لا يساعد على تسويتها، وأغرب شيء في الحالة الراهنة هو أن يأخذ الديوان الملكي على عاتقه إعلان عدم رضى ضيفنا، وذلك دون أن يستطيع أحد الإجابة عن السؤال المشهور الذي هو أبو جميع الآراء والأحكام: ما المراد من ذلك؟ إنه يحدث الناس عن مذكرات وملحقات إيضاحية، ولكن لا يعلم أحد شيئاً من مبناها ومعناها إلّا قلة ضيقة من المطّلعين، ومع هذا يتحدث عن المشكلة المغربية كأنها من الشهرة بمكان في حين أنه يحق لنا أن نفكر في وجود مشاكل مغربية أكثر مما نفكر في مشكلة واحدة.

وتحت عنوان (الخلاف المغربي ـ الفرنسي) تساءلت جريدة (كومبا) عن موقف الحكومة الفرنسية فأجابت نفسها قائلة: هل كان يراد في باريس تطبيق إصلاحات جوهرية، بل إلغاء معاهدة الحماية؟ فمن المؤسف إذن أن يحاط جواب الحكومة الفرنسية على المذكرة الملكية بما أحيط به من البهرجة، وأن تقام الضجة حول السفر الملكي للحصول بعد هذا وذاك إلى تسجيل العجز أو إلى مأزق غير منتظر، أو هل كان يراد الاكتفاء بتعديلات فنية لا غير؟ فمن المؤسف إذن، بل من المؤسف جداً أن يقع تأكيد الاعتقاد في إصلاحات عميقة، وأن يعمل مع هذا لنقل المحادثات إلى المجال الحكومي الباريسي في حين أنها ـ بالرغم عن أهميتها ـ كانت تجد في الرباط مجالاً واسعاً، فكل شيء قد تم كأن باريس قد دبّرت أزمة مقدمة الصنع.

وكتبت جريدة (لوب) تحت عنوان (أزمة فرنسية مغربية) إنه

من الصعب جداً أن تقابل فرنسا بالرفض الصريح المذكرة التي اقترح فيها جلالة الملك تخفيف وطأة الحماية في اتجاه استقلال تدريجي.

ونظرية الحماية، ألم تصبح اليوم متأخرة عن زمنها؟ وبصرف النظر عن الاعتبارات القانونية كيف يصح لنا أن نستمر في فرض قيود متلاشية وردت في معاهدات مضت عليها أربعون سنة، وذلك على الشعب المغربي الذي أخذ يشعر شيئاً فشيئاً بذاته، ويستيقظ لحياة قومية ودولية؟.

□ **الخـلاصـة:**

لقد عرضنا شريط المحادثات الملكية الفرنسية ونحن نعترف بأن في هذا الشريط ثغرات نرجو أن تسد بنشر الوثائق التي تبودلت بين الجانبين المغربي والفرنسي.

في انتظار الوثائق الرسمية عن المحادثات الملكية الفرنسية...

«الرأي العام»، العدد 176، الجمعة 17 نونبر 1950.

كثيراً ما تساءل القراء عما حمل (الرأي العام) على عدم الكتابة في المحادثات السياسية أثناء الرحلة الملكية، ويحق لهم أن يتساءلوا عن ذلك، لأنهم لم يتعوّدوا منا السكوت في مثل تلك المناسبات، وفيما يهم الوطن والشعب من الأحداث والمجريات ولعلهم أدركوا أننا ـ إن لم نكتب عن المحادثات في إبانها ـ فلسبب قاهر، أو لصالح واضح.

على أنه لو حاولنا إذ ذاك الكتابة عن المحادثات المغربية الفرنسية لما أمكننا أن نفيد عنها القراء بما كانوا في تطلع إليه كبير، فالوثائق السياسية الرسمية ـ وهي المذكرات المتبادلة ـ كانت تعوزنا إذ ذاك كما أنها لا زالت تعوزنا اليوم، وبيانات (الحقيقة) والبلاغات الصادرة عن الطرفين لم تكن ـ في مبناها ومعناها ـ من الصراحة والدقة بحيث تعين على فهم حقيقة المحادثات، فلم نشأ ـ والحالة هذه ـ أن نقدم على الخوض ـ مثلما فعلت الصحف الأخرى ـ في

موضوع المحادثات التي لم يكن يعلم حقيقتها غير كبار الرسميين وزمرة قليلة من المطلعين، فموقف التريث والأناة الذي وقفناه من المحادثات كانت تمليه علينا ــ طيلة الرحلة ــ أسباب وضرورات، واعتبارات واحتياطات، ترجع جميعها إلى الحكمة والسياسة والمصلحة، تلك أسباب، ولكنها ليست هي كل الأسباب، فقد كان من رأي صاحب الجلالة، أيده الله، ــ ورأيُهُ الشريف إنما كان يستند إلى مصلحة سياسية ووطنية لا جدال فيها ــ أن لا تتناول جريدة (الرأي العام) المحادثة الملكية الفرنسية قبل انتهائها وعودة جلالته من باريس، فامتثالاً للإرادة السامية، ثم عملاً بما سبقت إليه الإشارة من أسباب أحجمنا ــ طيلة السفر الملكي ــ عن الكتابة في المحادثات وأجّلنا هذا إلى ما بعد الإياب الميمون.

وإتماماً لما عرضناه في العدد الماضي عن المحادثات من الوجهتين التاريخية والسياسية نرى أن نعود اليوم للموضوع فنتحدث عن الجانب السياسي من الخطب والتصريحات الرسمية المغربية منها والفرنسية.

في ثامن أكتوبر، حلّ جلالة الملك بمدينة بوردو، وفي مساء اليوم نفسه أقيمت على شرفه مأدبة عشاء خطب فيها ممثل الحكومة الفرنسية، وهو وزير الصناعة والتجارة، وقد يتساءل القارىء مثلنا عن السبب الذي جعل الحكومة الفرنسية تنتدب هذا الوزير دون غيره من الوزراء السياسيين وتعهد إليه خاصة بتمثيلها في استقبال جلالة ملك المغرب وبالنيابة عنها في (تدشين) الخطب السياسية

الرسمية. نعم، قد يتساءل القراء عن ذلك السبب: هل يرجع إلى أن (بوردو) كمدينة تجارة وصناعة لا يصلح أن يمثل فيها الحكومة وينطق باسمها إلّا وزير التجارة والصناعة؟ أو أن الحكومة الفرنسية أرادت أن لا تعطي لإقامة جلالته في (بوردو) أية صيغة سياسية؟ أو السبب الحقيقي هو غير هذا وذاك مما قد يذهب فيه الباحثون مذاهب شتى؟.

ومهما يكن فإن السياسة قد تبدت في غير موطن من خطاب الترحيب الذي فاه به الوزير الفرنسي، وليس معنى هذا أن الناطق باسم الحكومة الفرنسية قد أثار في خطابه المسألة السياسية التي تعنينا، بل كل ما ورد في خطابه كلمات وعبارات لا تخرج عن (النوع المألوف) كلما تحدث سياسي فرنسي مسؤول عن علاقة بلاده وحكومتها بالأقطار الواقعة تحت السيطرة الفرنسية، وكلما رام الإشارة والافتخار بمظاهر ونتائج هذه السيطرة في تلك الأقطار، مثال ذلك أن فرنسا ــ بالرغم عن انصرافها إلى ما تتطلبه وضعيتها عقب الحرب من الترميم والبعث خصوصاً في مجال الصناعة والاقتصاد ــ لم تتردد قط في البذل من ضروراتها لمساعدة المغرب في تجهيزه ولتشجيع نهضته الاقتصادية، وإلى هذا أضاف الوزير أن ما نشأ عن ذلك من أنواع التقدم لا يزال ــ في نظر العالم ــ موضع إعجاب حق.

أما أن فرنسا بذلت ما بذلت لمساعدة المغرب في تجهيزه الاقتصادي فلا يشك فيه أحد، غير أن الحقيقة والصراحة تفرضان

علينا بأن نوضح هنا أن ما بذلته فرنسا ــ قليلاً كان أو كثيراً ــ لم يكن من أجل المغاربة خاصة، بل من أجلها ومن أجل جاليتها التي تهيمن على الحياة الاقتصادية، هنا الهيمنة التي تضمن لها من الرغادة والرفاهية والسؤدد ما هو معروف، وكل من ينكر هذا أو يجادل فيه من الفرنسيين لا يستطيع أن يفسّر كيف أنه مع ما بذلته وتبذله فرنسا في مجال التجهيز الاقتصادي بالمغرب لا يزال السواد الأعظم من المغاربة يعانون من شظف العيش، وشدة الفقر ما لا حاجة إلى بيانه، فامتنان الوزير الفرنسي علينا إنما هو من لغو القول لا أقل ولا أكثر.

وأما التقدم الذي يشاهد في المغرب والذي قال الوزير إنه محل إعجاب، فلعل سعادته يجهل أنه في صالح الفرنسيين والأجانب أكثر مما هو في صالح المغاربة ــ ما عدا الأقلية الانتفاعية منهم ــ وأنه بمثابة (واجهة) تخفي من ورائها من البؤس والشقاء ما لا يصوّره قلم.

وقد تكون الإشارات السياسية الواردة في خطاب الوزير المرحب باسم حكومته إنما هدفت إلى شيء هو استصدار تصريحات من صاحب الجلالة قصد استغلالها لصالح السياسة الفرنسية في الداخل والخارج، ولكن الجواب الملكي عن خطاب الوزير قد أغضى على ما تضمنه من أغراض السياسة ومراميها ولم يخرج ــ في الواقع ــ عن المجالات التي اقتضتها ظروف الاستقبال.

ثم في تاسع أكتوبر أقامت بلدية (بوردو) مأدبة غداء تبودلت فيها كلمات بين رئيس المدينة وبين المتكلم باسم صاحب الجلالة، نصره الله، ففي الخطاب الذي ألقاه رئيس البلدية لم يتورع عن التعرض لوجود الجنرال جوان في منصب الإقامة العامة وقد قال الخطيب إن هذا الوجود يعد في نظر جميع الفرنسيين ضمانة الاتحاد ونماء العلائق بين المغرب وفرنسا، وذلك طبق إرادة متناسقة تسمح للقطرين الكبيرين بمواصلة الكفاح جنباً لجنب في سبيل التحسين الاجتماعي والدفاع عن القضية العزيز على أفئدة الطرفين.

فواضح مما ذكره الخطيب الفرنسي أن الفرنسيين لا يتعففون ــ حتى في أدق المواقف والمناسبات ــ عن إثارة المسائل الشخصية ولو كان فيها لضيوفهم صدم وإعنات... والفكرة التي عبّر عنها رئيس البلدية ليست بجديدة ولا بغريبة فقد عوّدنا الفرنسيون تجاهل مشاكلهم في الأقطار المرتبطة بهم، وردها دائمًا إلى شخصية المقيم أو الوالي العام الفرنسي، وأغرب من هذا أن الفرنسيين طالما جربوا أن بقاء مقيم أو حاكم في منصبه ليس من شأنه أن يضمن لهم تلافي المشاكل الناشئة من الوضعيات السياسية الشاذة، ومع هذا كله لم ينتفعوا من التجربة، ولم ينصرفوا عن اعتبار الشخصية إلى الاهتمام بجوهر المشاكل القائمة بينهم وبين الشعوب المغلوبة على أمرها، ورأينا أنه لا يجدي الفرنسيين إلّا التخلّي عن ذلك الخطأ السياسي الفادح، والاقتناع بأن خير ضمانة لسياسة التقارب ولتناسق الإرادات والعلائق بين المغرب وفرنسا ليست في بقاء مقيم، بل هي في العمل لحل المشاكل بما يرضي الأماني المغربية

ويصون مع هذا المصالح الفرنسية المشروعة التي لا تعارض بينها وبين المصالح المغربية. فالمسألة إذن ليست مسألة شخص أو أشخاص، بل هي مسألة نظام سياسي وعلائق عامة، وخاصة بين القطرين، أما غير هذا فسفساف محض، ولهذا فإن جواب المتكلم باسم صاحب الجلالة لم يتضمن أكثر من المجاملات كأنه عمل فيه بالمثل القائل: اسمع لغواهم ولا تخف طغواهم.

وفي الثاني عشر من أكتوبر، كانت مأدبة العشاء الفاخرة التي أقامها رئيس الجمهورية الفرنسية والتي ألقى في ختامها خطاباً امتزجت فيه العواطف بالسياسة، ونحن ندع العواطف جانباً ولا نريد أن نهتم بغير السياسة. فماذا قال رئيس الجمهورية متحدثاً عن السياسة؟ قال: إن فرنسا وفية ثابتة في مودتها، والصداقة المغربية ــ الفرنسية التي لم تزعزعها محنة الأيام السود قد أدت مرة أخرى لتحرير التراب الفرنسي ولانتصار الأمم الحرة دينها من التصحيات والبطولة التي لا ينساها الفرنسيون أبد الدهر.

وعند هذا الكلام نريد أن نقف قليلاً لنوضح أن الصداقة المغربية الفرنسية التي طالما تحدث عنها الفرنسيون في كل مناسبة وحتى بدون مناسبة لا تزال اليوم اسمًا بلا مسمى. أمَّا ما يتخيله الفرنسيون صداقة مغربية ــ فرنسية فليس هو كذلك في الواقع أو على الأصح أنها تباين وخلاف باسم صداقة وهمية مزعومة، ومتى قامت مودة بين غالب ومغلوب، وسيد وعبد، وحر وأسير، وقوي وضعيف، والمودة التي تحدث عنها رئيس الجمهورية تكاد تكون من

هذا النوع، فكل ثبات عليها وكل وفاء لها من طرف الأقوى قلما يكونان في صالح من هو دونه قوة، وإذا أردنا أن نكون صرحاء فيجب علينا أن نعلن أن المغاربة ــ لا الصداقة المغربية الفرنسية المزعومة ــ، هم الذين بذلوا التضحيات الجسيمة، وقاتلوا ببطولة نادرة في سبيل تحرير فرنسا من الاحتلال الالماني، وجلب النصر لمعسكر الحلفاء المعبّر عنهم بالأمم الحرة، والمغاربة لم يضحوا في الحرب تضحية الأبطال لمجرد أن تحلّ صدور الأحياء من قدماء محاربيهم بمختلف الأوسمة، أو لتتلى عليهم في المحافل والخطب التشكرات والتنويهات الرسمية، بل كانوا يؤملون أن يجازوا بأكثر من هذا، وأن يجازي وطنهم قبل أن يجازوا هم أنفسهم، وما كان لهم أن يؤملوا سوى الظفر بحرياتهم في وطن هو نفسه حر طليق، فليس بمعقول ولا بمقبول أن يضحي المغاربة في سبيل حرية أمة ليعيشوا أسرى احتلالها، وليظلوا ضحايا استعمارها، كما هو شأنهم بعد أن تحررت فرنسا وانتصرت مع حلفائها، فإذا لم تحرر فرنسا المغاربة، كما حرروها هي نفسها فسواء لديهم أنسي الفرنسي تضحياتهم أم لم ينسها، وإذا فقد العدل فوق الأرض فليس هو بمفقود في السماء!.

ثم تحدث رئيس الجمهورية عن ازدهار المملكة المغربية وأنه نتيجة تعاون قائم على الثقة والمودة، ولعل هذا كفاح يعبّر عن نوايا ومقاصد المستقبل أولى بها من الماضي والحاضر.

وقد تابع الرئيس خطابه ذاهباً إلى أن مواصلة الجهود، وتكثير

الروابط الموثوق بها، والاقتران الفكري ـ اقتران الروح والقلب ـ كل هذا يعد أحسن ما يحفظ نظام التعاون الأخوي بين فرنسا والأمة الإسلامية، خصوصاً في عالم يسوده القلق، وتطبعه القساوة، وتتضارب فيه الخلافات والمصالح والمطامع، بحيث يستحيل على كل دولة أن تظل فيه منعزلة.

وهذا كلام يتنافى أوله مع آخره، وبيانه باختصار أن نظام الحماية والاستعمار الذي كنى عنه الرئيس الفرنسي (بنظام الأخوة) إنما هو نقيض ما ذكر من العمل لتكثير روابط الثقة المتبادلة، وإيجاد تضامن فكري يشمل الروح والقلب معاً، وقد ذكر الرئيس الفرنسي كل هذا كأنه شيء موجود ينبغي مواصلته، ولكنه في الواقع شيء غير موجود، ولا سبيل إلى إيجاده على أساس النظام السياسي المفروض اليوم على المغرب والمغاربة والمكنّى عنه (بالنظام الأخوي الفرنسي الإسلامي)، وما أشبه هذا الإخاء ـ إن وجد ـ بإخاء الذئب مع الحمل!.

أما محاولة الرئيس الفرنسي تبرير بقاء المغرب تحت الحماية والاحتلال والاستعمار، وذلك بما ذهب إليه من استحالة حياة العزلة والانفراد على كل دولة اليوم بسبب القلق المضطرب فإنما هي محاولة مكشوفة، ومناورة فائلة، ونحن مع اعترافنا بما عليه العالم اليوم من ارتباك واختلال وتطاحن، ومع اقتناعنا باستحالة العزلة على كل دولة كبيرة أو صغيرة لا يمكن بحال أن نرى في هذا وذاك ما يبرر الاستعباد والاحتلال والاستعمار باسم الحماية والوصاية

والانتداب، وما أشبه هذا من مبتدعات السياسة الماكرة سياسة الأقوياء والأشرار والطامعين، فالحرية والاستقلال حق مقدس تملكه كل أمة كبيرة أو صغيرة، وتمسّك الأمم بحقها في حياة حرة مستقلة لا يتنافى مع سياسة الائتلاف والتعاون التي تفرضها حياة العصر على جميع الشعوب في سائر القارات.

وإن ما عبّر عنه رئيس الجمهورية بعبارات دبلوماسية لبقة رشيقة ليتلخّص في هذه الكلمات الصريحة التي لا غبار عليها: إننا نريد مواصلة العمل بسياستنا وتكثير ما بيننا وبين المغاربة من الروابط، ومزجهم بنا مزجاً فكرياً يشمل الروح والقلب، وهذا ما نراه أحسن وسيلة لحفظ نظام الحماية الفرنسية في أرض المغرب الإسلامية، وكل هذا يجعلنا نمنع المغاربة من الاستقلال بدعوى الخوف على مصيرهم في عالم اليوم الذي يكثر فيه الخلاف والطمع، ويسود فيه القلق والعنف.

ويتلو هذا في خطاب الرئيس تجديد التنويه (بالخدمات الباهرة) التي أسداها الملك وشعبه ــ في أحرج ساعات الحرب العالمية الثانية ــ لفرنسا زمن احتلال الالمانيين لها، وللحلفاء الذين كانوا في حرب طحون مع هؤلاء، ويرى الرئيس الفرنسي فيما أسداه المغرب لفرنسا زمن الحرب أكثر من رمز وشعار، وهو ضمان ما سماه، (بالتعاون المغربي ــ الفرنسي) الذي من شأنه ــ فيما قال ــ أن يضمن للمغرب الازدهار والأمن، ونمو خيراته الطبيعية، وتقدّم أنظمته من أجل إرضاء آماله المشروعة.

وفي هذا الكلام من تأكيد التناقض الوارد فيما قبله ما هو بين واضح، فالرئيس الفرنسي يعترف من جهة (بالخدمات الباهرة) التي أسداها المغرب لفرنسا تخليصاً لها من الاحتلال، وإنقاذاً لشعبها من السيطرة الأجنبية، ثم يعلن من جهة أخرى أن هذا لا يمكن أن يقابل من فرنسا إلّا بإبقاء المغرب تحت احتلالها وحمايتها باسم التعاون المغربي ــ الفرنسي الذي جرب شعبنا طيلة أربعين سنة تقريباً ما يسمى في اصطلاح الاستعمار بالأمن والازدهار والتقدم والاستثمار.

ولم يفت رئيس الجمهورية ــ بعد ذلك ــ أن يذكر صاحب الجلالة، نصره الله، بالمكافأة التي هي كل ما جادت به فرنسا بعد تحريرها على المغرب الذي كان من أعظم المحررين لها، وما تلك المكافأة إلّا الوسام الذي أهداه الجنرال دوكول وقتئذ لملك البلاد، أعزه الله، والذي يعرف (بصليب التحرير) فهذا ــ في نظر فرنسا ــ هو كل ما استحق المغرب على تضحياته الجسيمة بالرجال والأموال والخيرات في سبيل تحرير فرنسا وانتصار الحلفاء، أما أن يكافأ تحرير فرنسا بتحرير المغرب فهذا ما لم تفكر فيه الحكومة الفرنسية لا ماضياً ولا حاضراً، بل كانت ولا تزال له معارضة ومقاومة.

وقد تضمن الجواب الملكي على خطاب رئيس الجمهورية ما اقتضته المناسبة من المجاملات، كما تضمن التصريح بمطلب الأمة الأوحد في هذه العبارات:

إن شعبنا المغربي الذي قطع مراحل هامة في سبيل الرقي

والتطور ليقابل بارتياح النهضة الاقتصادية والانبعاث العمراني في البلاد الفرنسية، ثم يأمل أن يكون في تقاليد الحرية الخاصة بالأمة الفرنسية خير ضمان لتطور العلائق المغربية ـ الفرنسية، بحيث تتحقق معه آمال المغرب وأمانيه.

وإذا انتقلنا من لغة السياسة إلى لغة الصراحة عبّرنا عن الكلام الملكي بهذه العبارات: أيها الفرنسيون، لقد ضحّينا وقاتلنا في سبيل تحريركم ونصر حلفائكم شأن الأحرار والأبطال، وكما سررنا بحريتكم وانتصاركم في الماضي فإننا نسرّ اليوم بنهضتكم وانبعاثكم راجين أن لا تنسى الأمة الفرنسية أو تتناسى ـ أكثر مما فعلت ـ ما لها من مبادىء ومثل عليا في الحرية والعدالة، فتعمل بدافع من هذا وباسمه، لإنصاف المغرب في حريته واستقلاله، وذلك بإلغاء الحماية وإقامة علائقنا بكم على أساس معاهدة جديدة تضمن حقوقنا المقدسة، وتصون مصالحكم المشروعة.

وقد أسفرت المحادثات الملكية الفرنسية على أن الفرنسيين لم يفهموا أو لم يريدوا أن يفهموا هذه اللغة سواء نمقتها السياسة أو أوضحتها الصراحة.

وإن في الخطب والتصريحات التي تبودلت في الحفلات الرسمية أثناء الرحلة الملكية لتفسير الموقف الذي اتخذته الحكومة الفرنسية في جوابها على المذكرة السلطانية، وهو تأكيد الحماية، والتمسّك بنظامها الشاذ، وعدم الانقياد لغير الإصلاحات الجزئية والشكلية في دائرة الوضع الحاضر الذي ما أنزل الله به من سلطان.

فصل الخطاب

«الرأي العام»، العدد 178، الجمعة 1 دجنبر 1950.

ليس للمغرب اليوم دستور، ولا برلمان، ولا ديموقراطية.

ولهذا لا يوجد في نظام المغرب (خطاب عرش) ــ كما هو الأمر في مصر مثلاً ــ وإنما يوجد فيه (خطاب عيد العرش)، والفرق بين هذا وذاك بيّن واضح.

ولعل اعتبار الحقيقة والواقع هو ما جعل الطبعة الرسمية لخطاب العيد الملكي في هذه السنة تظهر وقد نص فيها على أن الخطاب السلطاني إنما هو خطاب عيد العرش لا خطاب العرش بالمعنى السياسي والدستوري لهذه العبارة.

وإن تطوّر المغرب وعراك الشعب لكفيلان بتحقيق ما نطمح إليه من دستور وبرلمان ديموقراطي، ويوم تتحقق للوطن هذه الأماني الغالية يكون لنا (خطاب عرش) كالذي يوجد في الممالك الدستورية الشرقية والغربية.

نعم، ليس للمغرب اليوم دستور ولا ديموقراطية، ولكن للشعب المغربي إيماناً بالدستور، وطموحاً إلى البرلمان، ودعوة إلى الديموقراطية.

وليس بين الفكرة والحقيقة إلّا مسافة يريدها الأجنبي طويلة لا تنتهي ونريد نحن أن تكون قصيرة وقصيرة جداً.

وإذا كان يعوز المغرب اليوم برلمان يتلى فيه باسم صاحب الجلالة خطاب العرش ــ كما يقضي به النظام في الممالك الدستورية ــ فإن للمغرب ما يشبه البرلمان، وهو التجمّع الشعبي العظيم الذي يتلى فيه خطاب عيد العرش كل سنة بالقصر العامر: وبقطع النظر عن الأسماء والشكليات فإن التجمّع الشعبي المغربي المذكور يمثل الرأي العام بمختلف عناصره وطبقاته واتجاهاته، ولسنا مبالغين بقولنا إنه خير صورة لجوهر الإرادة الشعبية المغربية.

بعد هذا نريد أن نعنى عناية خاصة بالقسم السياسي من خطاب عيد العرش وهو ما يتعلّق بالرحلة الملكية إلى فرنسا وبما كان لها من صلة بالقضية المغربية العامة، فلقد أكد صاحب الجلالة، نصره الله، أن اهتمامه ليس مقصوراً على المسائل الخاصة بالشعب كالتعليم والحق النقابي، بل عنايته بمثل هذه المسائل لا تنسيه المسألة العامة، والقضية الجوهرية والمشكلة الكبرى، فمستقبل المغرب كان ولا يزال موضع عنايته وسهره وسعيه، وحرصه ــ كما قال جنابه الشريف ــ على رعاية مصالح المغرب، وحقوق الشعب، وعلى حفظ ما للوطن من كيان ومقوّمات غني عن البيان.

أوضح هذا صاحب الجلالة، أيده الله، وتعزيزاً له تكلم عن المحادثة السياسية التي تمت بينه وبين رؤساء الدولة الفرنسية أثناء الرحلة الملكية، والتي ارتكزت على تبادل مذكرات سرية تضمنت الإعراب عن وجهة نظر الفريقين في الوضعية السياسية الحاضرة بالمغرب وفي تسوية المشكلة المغربية الفرنسية التي أصبحت تفرض اليوم أكثر من ذي قبل حلها على المسؤولين من المغاربة والفرنسيين.

قال جلالة الملك، أيده الله، إن الغاية الأولى والأساسية من سفره إلى باريس هي القيام بعرض القضية المغربية على ذوي الحل والعقد من رؤساء الدولة والحكومة في فرنسا، وهذا ما علمه الخاص والعام، وما لا يحتاج إلى بيان ولا برهان.

بعد هذا تعرّض الجناب الشريف لمحادثته السياسية بكلام مجمل قد يعتبره الناس عاماً مبهمًا، ونعتبره نحن جلياً واضحاً بقدر ما تسمح به الظروف ومقتضيات شتى.

وبيان هذا أن القسم السياسي من خطاب عيد العرش تضمن خلاصة (برنامج إيجابي) يصلح أساساً ووسيلة لحل المشكلة المغربية العامة، وأن تحليل العناصر السياسية التي اشتمل عليها الخطاب الملكي ليذكرنا بأسس (مذكرة 23 شتنبر 1947) التي تقدّم بها حزبنا إلى جلالة الملك، نصره الله، وإلى الحكومة الفرنسية بواسطة مقيمها العام الجنرال جوان، وذلك من أجل تسوية المشكلة المغربية الحاضرة، وبالمثال يتضح المقال:

قال جلالة الملك في خطاب عيد العرش: قد جعلنا مقصودنا الأكيد... أن نعرض القضية على من لهم الحل والعقد من رجال الدولة الفرنسية ونسعى معهم في الوصول إلى الحل الذي يرضي الرغائب ويحقق المطامح.

وقد عبّرت مذكرة 23 شتنبر 1947 بدورها عن هذا قائلة باللفظ: يعتزم حزب الشورى والاستقلال تحقيق الأهداف الوطنية بالوسائل التي منها استعمال طريقة المفاوضات.

ومعنى هذا أو ذاك أنه ينظر الآن ــ والآن فقط ــ إلى المشكلة السياسية القائمة هنا كمشكلة تهم المغرب وفرنسا وحدهما، ولهذا يجنح الجانب المغربي إلى حصرها أولاً في هذه الدائرة رجاء الوصول إلى حلها بين الطرفين بما يضمن حقوقنا القومية كاملة، ويصون ما لا يتنافى معها من المصالح الفرنسية والأجنبية المشروعة، وبعبارة أخرى نرى مع جلالة الملك، أيده الله، عرض القضية أولاً في باريس، والسعي في حلها مع من يهمهم الأمر في فرنسا، وذلك عن طريق المحادثات والمفاوضات، فهذه وسيلة وليست هي كل الوسيلة، أو الوسيلة الوحيدة، والمهم في هذا هو الاتفاق على الوسيلة السياسية المتخذة من طرف الجناب الشريف وحزبنا كذلك لحل المشكلة المغربية مع فرنسا، ونحن بهذا الاتفاق فخورون ومتفائلون جداً...

ثم قال الجناب الشريف في خطاب عيد العرش: لم يكن قط

هدفنا من المحادثات السياسية التي أجريناها بفرنسا أن نظفر بتقوية سلطتنا لغاية شخصية، وإنما قصدنا بمساعينا وجهودنا صالح البلاد ورقيها وتقدمها.

وهذا نفس ما عبّرت عنه مذكرة 23 شتنبر، حيث قالت: إن الحزب لا يطالب بالحكم لأجل الحكم، وإنما يطالب به للصالح العام، ولخير الأمة فقط.

وبهذا أردنا أن نرد ــ سلفاً ــ على كل تهمة قد يوجهها إلينا الخصوم زاعمين أننا لا نعلن استعدادنا لتحمل المسؤوليات والتبعات السياسية العامة إلّا حباً في الجاه وطمعاً في السلطة، ونحن في الحقيقة لم نصرح بذلك الاستعداد إلّا لنكون منطقيين مع أنفسنا، فنقبل كل مسؤولية تنجم عن تطبيق برنامجنا السياسي الذي تضمنته مذكرة 23 شتنبر 1947.

وكذلك أراد جلالة الملك أن يردّ على الصحف الفرنسية والأجنبية التي روّجت أن جنابه الشريف، إنما طالب في باريس بما يقوي سلطته، ويقيم الحكم فردياً واستبدادياً مطلقاً في مملكة تحتفظ بالتقاليد والأنظمة الإقطاعية، ويطول بنا القول لو أردنا أن نخوض في هذا الموضوع ونطلق العنان للقلم في هذا المجال.

وإن ما يهم الشعب المغربي لهو حرص جلالة الملك، وفقه الله، على تضمين خطاب عيد العرش، ذلك التصريح الذهبي الذي كان له أعظم الموقع والأثر في النفوس المغربية التي صفقت

وتحمّست له بما لا مزيد عليه، وما ذلك التصريح السياسي المسجل في الخطاب الملكي، والمحفوظ في الوعي الشعبي إلّا قول جلالته لم يكن قط هدفنا من المحادثات السياسية أن نظفر بتقوية سلطتنا لغاية شخصية وإنما قصدنا صالح البلاد ورقيها وتقدمها، وفيما يلي هذا من تصريحات الخطاب الملكي ما يؤيد ذلك التصريح تأييداً قوياً، خصوصاً قول الجلالة، أعزها الله، مخاطبة رعاياها المخلصين: اعلموا أن الفضائل الإنسانية لا تتم بدون أخلاق سامية، وشعور ديني سليم، وإن من الخير أن يستكمل المرء في نفسه معاني السمو والنبل ويقف جهوده ومواهبه على تقدّم أمته وإيثار مصلحتها على أنانيته.

وقد تابع جلالته الحديث بقوله: لم يغب عنا لحظة واحدة أن أفضل حكم ينبغي أن تعيش في ظله بلاد تتمتع بسيادتها وتمارس شؤونها بنفسها هو الحكم الديموقراطي الذي تقوم عليه الدول المعاصرة والذي يوافق مبادىء ديننا الحر الكريم.

فهذا كلام يؤيد ما قبله، وهو اعتراف صريح بأن الديموقراطية والشورى أفضل نظام تقوم عليه الدولة والحكومة، بل إن ذلك التصريح الملكي يتضمن ــ زيادة على ما ذكر ــ الوعي الرسمي بمنح الأمة المغربية دستوراً مثلما يوجد في الدول المعاصرة الشرقية منها والغربية.

وليست هذه أول مرة يتولىّ فيها جلالة الملك، أيده الله،

الإشادة والتنويه بالشورى كنظام يكفل الحكم الصالح في الأمة، ففي الخطاب الذي ألقاه جلالته في السنة الماضية بمناسبة عيد العرش صرّح قائلاً: نحن متيقنون أن لا شيء يضمن المصالح العامة مثل النظام الديموقراطي الذي سن الإسلام مبادئه الأساسية قبل أن يتخذ شكله الحديث، فهو في جوهره يتفق مع أوامر ديننا الحنيف قال الله تعالى: ﴿وشاورهم في الأمر﴾، وقال تعالى: ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾.

فبهذا الموقف الملكي، وبهذا التصريح الرسمي خطت الشورى في المغرب خطوة حاسمة كان لها ما بعدها وهو الوعد الذي تضمنه الخطاب الملكي في هذه السنة بمنح الشعب المغربي دستوراً يحقق مبادىء الشورى ويؤسس أنظمة الحكم الديموقراطي كالتي تنعم بها الأمم الراقية في العصر الحاضر شرقاً وغرباً.

وإن ما تضمنه خطاب عيد العرش في السنة الماضية وفي هذه السنة من ذكر الشورى والديموقراطية ليطابقه تماماً ما ورد في مذكرة 23 شتنبر من المطالبة بالدستور الذي هو قانون الديموقراطية والشكل الحديث لنظام الشورى في الإسلام.

ونقتصر من مذكرة 23 شتنبر +ـ في هذا الموضوع ـ+ على الفقرات الآتية:

(هذا ـ يا مولاي ـ ما دعانا إلى التفكير في وجوب المطالبة بوضع دستور للبلاد يصون ما للعرش من حقوق تاريخية ثابتة،

ويعيد للدولة سيادتها، وللشعب حريته وحقوقه، فيجدد أداة الحكم، ويبث روح الشورى في الأمة.

كما طالبت (مذكرتنا) السياسية إذ ذاك بأن يعهد إلى مجلس وطني يمثّل الرأي العام المغربي بوضع دستور يصبح ــ في دائرة ملكية ديموقراطية ــ القانون الذاتي، والنظام الأساسي لمغرب الغد المتمتع بحريته واستقلاله.

فهذا كلام يعبّر عن نفس الفكرة التي أبداها صاحب الجلالة، حفظه الله، في خطاب عيد العرش، وهو يعبّر عنها بعبارات تكاد تكون مماثلة للعبارات الملكية السامية.

وتأييداً لقضية الديموقراطية الواردة في خطاب عيد العرش، نعلن هنا أن مكتبنا السياسي قد تشرف في سنة 1947 وقبل الإقدام على وضع مذكرة 23 شتنبر وعلى الدعوة إلى الدستور في جريدة (الرأي العام) بمقابلة مع صاحب الجلالة، نصره الله، في قصره العامر بالبيضاء، وقد تناول إذ ذاك الحديث منح الشعب المغربي دستوراً يضمن له جميع حقوقه وحرياته، فلم يكن من جلالة الملك، أعزه الله، إلّا أن صرّح لنا باستعداده التام لمنح الشعب دستوراً كالذي يوجد في مصر مثلاً، وذلك بمجرد ما تساعد عليه ظروف المغرب، وقد زاد جلالته قائلاً إنه درس نص الدستور المصري فوجد فيه حقوق العرش واضحة مصونة، وكل هذا مما شجع حزبنا إذ ذاك على القيام بالدعوة إلى الدستور في جريدة

(الرأي العام) وعلى المطالبة به للمغرب سواء في رسالة تقديم مذكرة 23 شتنبر 1947 إلى صاحب الجلالة أو في المذكرة نفسها مما هو معروف لذي سائر المواطنين.

بعد هذا نعود إلى الموضوع فنقول إن جلالة الملك، نصره الله، قد تحدث مرة أخرى في خطابه عن عرض القضية المغربية في باريس فقال:

لقد عرضنا مطلبنا على من يهمهم الأمر من رجال الدولة الفرنسية بالكتابة والقول، وأضفينا عليه حلة الوضوح والبيان.

ومعنى هذا أن جلالته، عندما أراد عرض القضية المغربية على الحكومة الفرنسية استعمل نفس الوسائل التي اتخذها حزبنا منذ أكثر من ثلاث سنوات، تلك هي التعبير عن وجهة النظر المغربية في مذكرة واستعمال طريقة المحادثة والمفاوضة. أما قول جلالته إنه أضفى على عرض القضية حلة الوضوح والبيان ففيه الردّ على ما ذهبت إليه الصحف الفرنسية والأجنبية من أن المذكرة الملكية لا تخلو من غموض وإبهام، وإن كل ما فيها التلويح دون التصريح بالمقاصد والمطامح، ويوم تنتشر نصوص المذكرة المتبادلة بين الجناب الشريف والحكومة الفرنسية ــ وذلك ما يؤمل الشعب تحقيقه في القريب العاجل ــ يأتي العيان مؤيداً للبيان.

ثم تناول الخطاب الملكي الكلام في صميم الموضوع السياسي فقال: رغبنا في أن تبني علاقات المغرب بفرنسا على أسس

جديدة، وأن يقع الاتفاق بيننا وبينها على الغاية من تلك العلاقات وعلى أسباب الوصول إليها بمعونتها.

وفي نفس هذا الموضوع صرّحت مذكرة 23 شتنبر 1947 بقولها: إن عدم إيجاد حلّ جوهري ملائم للمشكلة يجعل البلاد في حالة استياء سياسي دائم يسمم العلائق المغربية ـ الفرنسية يوماً أكثر من الآخر، ويعرّضها لخطر قد يؤدي في النهاية إلى تطاحن كلي، ولا يمكن التفكير في حلّ المشكلة المغربية بمواصلة العمل بالحماية أو محاولة تطبيق جديد لنظامها الذي هو مصدر الاستياء العظيم والذي انتهى بفشل ذريع.

هذا ما يتعلّق بإنشاء علاقات مع فرنسا على أسس جديدة، وأما ما يتعلّق بالاتفاق معها على غاية تلك العلاقات وعلى أسباب الوصول إليها بمعونتها فكلام يشير فيها نرى إلى الأخذ بمرحلة انتقالية تقوم على اتفاق مؤقت يحل محل معاهدة الحماية ريثما تتيسّر للمغرب أسباب التعاقد مع فرنسا بمعاهدة صداقة وتحالف.

وفي هذا تقول مذكرة 23 شتنبر 1947: الاتجاه بالمغرب في مرحلة انتقالية تسمح له بأن ينظّم شؤونه تنظيمًا حراً وبأسرع الطرق نحو المستقبل الحافل بالآمال ونحو مصيره الحر، أي نحو سيادته التامة واستقلاله المضمونين بمعاهدة تحالف وصداقة تبرم طوعاً واختياراً.

وتقول مذكرتنا أيضاً: إن من الضروري فتح مرحلة انتقالية

إجراء محادثات سياسية في القضية المغربية، وقد كان هذا مما تحدث عنه الخطاب الملكي بما أمكن من صريح العبارة وواضح الإشارة.

وقد بيّنا بالتحليل والمقارنة ما يوجد بين الخطتين من تشابه واتفاق، وتساند واقتران، وليس من شك ولا مراء في أن هذا يكسب قضيتنا العامة قوة في العاجل والآجل.

وقد كانت نتائج المحادثات المغربية كلها مع المسؤولين عن السياسة الفرنسية بالرباط وباريس سلبية أو تكاد.

ذلك أن الحكومة الفرنسية كانت ولا تزال مقتنعة بـإبقاء ما كان على ما كان دون تغيير جوهري في الوضعية، ومسايرة سنة الكون وتطور الأحوال وتبدّل الظروف. وغني عن البيان أن عرض جلالة الملك لقضية المغرب في باريس قد فرضها على الأنظار العامة والخاصة فرضاً يعترف به الخصم والصديق.

وقد ترك جلالة الملك ــ بعد عودته من فرنسا ــ تلك القضية مطروحة على البساط أمام الحكومة والرأي العام، فهي لا تزال هناك محل أخذ وردّ بين خصومها وأنصارها، وهؤلاء وإن قل عددهم فهم كثيرون بما لهم من قوة الشخصية، وواسع الخبرة وعظيم النفوذ، وفي طليعتهم الجنرال كاطرو الذي كتب أخيراً في جريدة (الفيغارو) الباريسية فصلاً أيّد فيه وجهة نظر المغرب والملك، وطالب فيه الحكومة الفرنسية بتسوية المشكلة ما دامت في متناولها، وطوع يدها وإرادتها. ولعلّ هذه أصدق كلمة تلفظ بها

وقد ختم جلالة الملك القسم السياسي من خطابه الجليل بقوله: عرضنا هذا المطلب في دائرة الود والصداقة، وما زلنا نؤمل أنه سيظفر في مستقبل الأيام بالآذان الصاغية والقبول الجميل.

وفي هذا الموضوع تضمنت مذكرتنا الشورية ما نصه: توجيه نداء صريح إلى فرنسا ومطالبتها بأن تبرهن للشعب المغربي على تمسّكها بروح التفاهم وحسن الإرادة والاستعداد، وتشبثها بمبادىء التحرير وبالحكمة والتبصر السياسي، وهذا النداء الذي نوجهه إلى فرنسا هو من جهتنا شاهد بما لنا من حسن النية والإرادة، كما أنه في الوقت نفسه يعبّر عن أملنا القوي في العمل لحل المشكلة المغربية فيما بين المغرب وباريس.

وهنا نريد أن نأتي بفصل الخطاب في موضوع القضية المغربية فنقول: إن حزبنا قد تقدم في 23 شتنبر 1947 بمذكرة سياسية هي الأولى من نوعها، وهي ــ كما قلنا في رسالة تقديمها ــ ثمرة تفكير متصل في أصول الأزمة المغربية وعوارضها وما يكتنفها من عوامل داخلية وخارجية، وقد تضمنت تلك المذكرة حلولاً عملية صالحة للمشكلة المغربية حاضرها ومستقبلها، ولم تكن المذكرة الشورية مجرد وثيقة سياسية من حزب إلى حكومة، بل كانت أساس محادثات رسمية سجلها التاريخ المغربي الحديث تسجيلاً.

ثم مرت ثلاث سنوات على تقديم تلك المذكرة إلى المراجع العليا في الرباط وباريس فسافر جلالة الملك إلى فرنسا وقصده

محمد المثل الأعلى
في صرامة الإرادة وعزيمة الثبات

«الرأي العام»، العدد 181، الجمعة 22 دجنبر 1950.

«لا يقيم أمر الله سبحانه إلاّ من لا يصانع، ولا يضارع، ولا يتبع المطامع».

(علي بن أبي طالب)

من أروع مواقف النبي صلى الله عليه وسلَّم، بل أعظم حادث سجله التاريخ في بدء الدعوة النبوية الجبارة بلا مراء القرار الحاسم، والموقف الفصل، اللذان اتخذهما سيدنا محمد ﷺ إزاء تألب أشراف قريش عليه، ومحاولتهم إقصاء عمه أبي طالب عنه وصرفه عن الاستمرار في حمايته، وردّ كيد المكايدين من كفار قريش، أعداء الإسلام وخصوم من آمن به من العرب المهتدين.

وروعة ذلك الموقف، وعظمة ذلك الحادث، وأهمية ذلك القرار، وخطورة تلك الخطة، وذلك من حيث اندفاع تيار الدعوة المحمدية إلى الأمام، لا يصده كفر من بقي على كفره وضلاله،

فرنسي في حديثه عن القضية المغربية، فالقول ما قاله (كاطرو) لا ما لفّقه (كابرييل بيو) المغرض والمتبلّد لحاجة في نفسه.

وكلمتنا الأخيرة التي نريدها فصلاً للخطاب هي أن المشكلة المغربية موضوعة اليوم على البساط أمام الحكومة الفرنسية والرأي العام معاً، وأن جلالة الملك قد أتاح اليوم لفرنسا، كما أتاح لها حزبنا من قبل، فرصة العمل لحل المشكلة المغربية بأيسر الطرق وأحسن الأساليب، وأن الخير كل الخير في التعجيل بحل المشكلة القائمة في المغرب ما دام هذا الحل، ــ كما قال كاطرو ــ في متناول فرنسا وطوع يدها وإرادتها، وإلّا فيجب أن نقنع المسؤولين في فرنسا بأن حل قضيتنا ليس بيدهم وحدهم، بل هو بيدنا نحن المغاربة قبل أن يكون بيد غيرنا، فلا أيسر على الشعب وملكه من نقل الحل من يد الفرنسيين إلى يد المغاربة، وليس لي أن أفصل مجمل هذا الكلام، وإنما أكتفي بتوضيح أن المغرب ــ أمة وحكومة ــ قادر على أن يحق الحق ويزهق الباطل، وأنف (كابرييل بيو) وإضرابة في التراب راغم!.

بدأت دعوة الله خفية شأن سائر الدعوات الانقلابية التي يقوم فيها الإصلاح على تحطيم وبناء، فكان الرسول ﷺ يسير بحقيقتها إلى من كان يركن إليهم ويأنس منهم حسن الاستعداد لتلقي الدعوة ومتابعته على نصرتها بما تتطلبه حكمة الظروف الحرجة، وتحتمه مقتضيات تلك الدعوة الناشئة من حسن السياسة، ومحكم التدبير، وقوة العزم والحزم، من البداية إلى النهاية.

ومع ذلك فقد ضجرت قريش من الدعوة وتخوّفت من مآل صاحبها، فعارضتها بما استطاعت من المعارضات وناوأت صاحبها كلما وجدت إلى ذلك من سبيل، حتى إذا مرت ثلاثة أعوام على نزول الوحي أمر الرسول ﷺ بإعلان دعوته على رؤوس الملأ، والجهر بها في وجه الخصوم والمناوئين، فقال تعالى: ﴿فاصدع بما تؤمر، وأعرض عن المشركين، إنّا كفيناك المستهزئين﴾، وقال: ﴿وانذر عشيرتك الأقربين﴾.

جمع الرسول عشيرته الأقربين كي يحدثهم بالدعوة، لكن أبا لهب قاطعه وأحبط الاجتماع، فلم يكن هذا ليفت في عضده، ثم أحضرهم مرة أخرى وصدع بالدعوة فلم يجد مجيباً إلّا فتى هو علي بن أبي طالب، حيث قام في وسط الجمع قائلاً: أنا يا رسول الله عونك، أنا حرب على من حاربته، وقد سخر المجتمعون من ذلك ما شاءت لهم أهواؤهم، وسوّلت لهم أنفسهم.

كان الجهر بالدعوة سبباً في اهتياج الخصومة بين قريش

ولا يمنعه من نصب نفسه لإذية أنصار الحق بكل أنواع الأذى، ولا تغالبه زعانف الشرك والوثنية بما كان لهم من وفرة العدد وكثرة العتد، وغزارة العتد، كل ذلك يظهر بجلاء ودقة من جملة وتفصيل الجواب الذي بده به الرسول حزب الشرك، وزعماء الضلال الذين وطنوا أنفسهم إذ ذاك على تدبير مؤامرة قصدوا بها صد نبي الإسلام عن بث الدعوة إلى الحق، وكفه عن المضي في إعزاز كلمة الله، أو تكون بينهم وبين محمد ﷺ وعمر المناصر له منازلة يهلك فيها أحد الفريقين.

وبالرغم عن ائتمار قريش، وتبييتها قمع الدعوة الإسلامية وردع صاحب الرسالة والإيقاع به حتى لا يبقى من خطر يتهدد الشرك والوثنية فإن النبي ﷺ قد مضى في سبيله ومعه عصبة الحق التي آمنت به إيماناً حقاً، ثم ارتضت بحسن يقينها وصدق عزيمتها، وقوة بيانها بذل النفس والنفيس دفاعاً عن صاحب الدعوة الأعظم، ونصرة لما أتى به من عند الله لصالح الخلق وهدايتهم كافة.

كانت المؤامرة قوية خطيرة من جهة، وكان الإيمان الخالص الصلب وما يمليه من إرادة فعّالة جبارة شديدة من جهة أخرى، وقامت المغالبة عنيفة حادة بين الحزبين، فكانت الهزيمة في النهاية ـ على حزب الشيطان ـ وكانت الغلبة في الدنيا وكان الفوز في الآخرة لحزب الله، أَلَا إنَّ حزب الله هم الغالبون.

على هذا من شتم آبائنا وتسفيه أحلامنا، وعيب آلهتنا، حتى تكفه عنا أو ننازله وإياك حتى يهلك أحد الفريقين.

هذا تهديد ووعيد، وإنذار بالمقاطعة والحرب، وهو موقف حرج لا يعالج برقيق الكلام، ومجرد المصانعة، كما كان في المرة الأولى. فأبو طالب واقف في المفرق إما أن يكف ابن أخيه، وإما ينتظر المنازلة حتى يفنى أحد الفرقين، كلا الأمرين شاق على نفس أبي طالب وعسير إذ لا بد من تلافي ذلك كله، وأهون عليه في ظنه أن ينهى ابن أخيه من أن يتعرّض لغضبة قريش ويعاني حرب قومه، لذلك بعث إلى الرسول يقول له: يا ابن أخي إن قومك قد جاءوني فقالوا كذا وكذا فابق على نفسك وعلي، ولا تحملني من الأمر ما لا أطيق.

هذا شيء جديد يفاجأ به محمد ﷺ، فهذا أبو طالب الذي طالما منعه يقول: إنه لا قبل له باحتمال المشادة بينه وبين قومه من أجل الرسول، إذاً سيذهب الحامي والنصير ويبقى صاحب الدعوة مخذولاً يجابه إعصارات الشرك ويعاني بدوره ما عاناه المسلمون من العناء والنكال، وربما عانى من ذلك ما هو أشد وأفظع. لا شك أن الرسول شعر بخطورة الساعة، وحرج ذلك الموقف العصيب، فهو مقبل على طور جديد لن تكون فيه المقاومة سخرية يعرض عنها وهجراً يمر به مرّ الكرام وهجاء من الشعراء يردّ بمثله ومناقشة تقرع بحجة الإيمان ومناوأة سلبية تفل بالحكمة، ومطالبة بالمعجزات يكبح الوحي جماحها على لسان الرسول: «قل لا أملك لنفسي

وعصبة الإسلام وداعياً لإساءة المشركين للرسول ومن معه بجميع أنواع المساءة والعذاب، حتى بلغ الحال ببعض المسلمين إن أكرهوا على التظاهر بالكفر خلاصاً من الأذى، ولكن قلبهم كان مطمئناً بالإيمان.

نال المسلمين من قريش عذاب مبرح، وشر مستطير ولم يفلت الرسول من ذلك أول الأمر إلّا بسبب عمه أبي طالب الذي كان يحميه من أن تتطاول إليه أيدي المشركين بالفتك والسوء، حتى إذا رابهم موقف أبي طالب، وأسخطهم إغضاؤه، وأثارهم عطفه على ابن أخيه أوفدوا إليه من أشرافهم من قالوا له: يا أبا طالب إن ابن أخيك قد سبّ آلهتنا، وعاب ديننا، وسفه أحلامنا، وضلل آباءنا، فإما أن تكفه عنا وإما تخلي بيننا وبينه فإنك على ما نحن عليه من خلافة فسنكفيه.

عرف أبو طالب كيف يهدىء ثائرتهم بالملاينة والقول الجميل، فارتد الوفد على أعقابه خائباً، ودأب الرسول في دعوة قومه إلى الحق، وظل أبو طالب على ما كان عليه من حماية ابن أخيه ورعايته، وكان من ذلك أن توترت علائق الفريقين، واحتدمت عواطفهم، الأمر الذي أدى إلى النفرة والشحناء بين أعضاء الأسرة الواحدة، فشق الأمر على قريش وانقلبوا إلى أبي طالب منذرين بالويل والوعيد قالوا: يا أبا طالب إن لك سناً وشرفاً، ومنزلة فينا وإنا قد استنهيناك من ابن أخيك فلم تنهه عنا، وإنا والله لا نصبر

متوافرة العدد، عزيزة الجانب، شديدة الوطأ، عسيرة المعاناة، صعبة المنال، فماذا يفعل أبو طالب، وقد جابهه ابن أخيه بذلك القسم أن لا يترك أمر الله حتى يظهره الله، أو يهلك في سبيله راضياً مطمئناً؟.

قيل إن الرسول قد استعبر وبكى، حين أجاب عمه، ولكنها لم تكن منه عبرات الخائف المذعور، وإنما هي فورة العاطفة يفور بها القلب الحنان فتفيض الشؤون وتنساب من المآقي عبرات هي ذوب الحنو والإشفاق، لقد عز على قلب الرسول أن يفارق عمه الذي كان كله عليه عطفاً ورأفة، ولكن الإيمان فوق القرابة والعقيدة فوق الأسرة، والواجب فوق العاطفة، والحق أحق أن يتبع، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

سمع أبو طالب جواب الرسول، وأدرك كنهه، وشاهد ابن أخيه يرسل العبرات وفطن لما أسالها من بواعث الحب والحنان. ولما وازن بين الموقفين: شنآن قريش وخذلانه لمحمد، هان عليه الأول وعظم عليه الثاني، فما كان منه إلّا أن نادى الرسول أقبل يا ابن أخي! ثم قال له: إذهب يا ابن أخي فقل ما أحببت، فوالله لا أسلمك إليهم أبداً!.

هذا أول فتح فتحه الله لرسوله، ولينصرن الله من ينصره.

كان هذا الإصرار من أبي طالب في حماية الرسول فاتحة التطاحن الذي قام بين الفريقين شاذاً حاداً، فعمد المشركون إلى

ضراً ولا نفعاً إلّا ما شاء الله، ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسني السوء إن أنا إلّا نذيرا».

إن الطور الذي أصبح فيه الرسول طور التحدي بما هو شر من ذلك كله، ليس فيه إلّا المخاطرة والمغامرة وما في هذا من مخاوف وشرور وأهوال، فما هو العمل؟ أتراه يتنكب الصراط المستقيم فيخذل ربه بعد أن خذله أو سيخذله أبو طالب؟ أتراه يعصي ربه الذي أمره بأن يصدع بالحق ويعرض عن الشرك وينذر العشيرة، ثم الناس كافة؟ لا والله، إن شيئاً من هذا لن يكون أبداً، ولحرب قريش أهون عليه من حرب الله، ولمنعه الله خير له من حماية أبي طالب! سيواصل الرسول دعوته صابراً لربه الذي لن يخزيه أبداً وسيثبت في نصرة الحق لعلمه أن الله ينصر من ينصره، فما كان من محمد بعد هذا إلّا أن أجاب أبا طالب، وكله إصرار وتصميم وثقة ويقين ووفاء لعقيدته عظيم: يا عم، والله لو وضعوا الشمس في يميني، والقمر في يساري على أن أترك هذا الأمر حتى يظهره الله أو أهلك فيه ما تركته، يا لعتادة الجواب، ويا لهول الموقف، وإنه لقسم لو تعلمون عظيم.

صدم أبو طالب صدمة ارتجت لها نفسه، وأتلفت آماله، وأصبح معها يحقق الخطر المحدق به من كل جانب، فهو الآن بين نارين وجبهتين مختلفتين، جبهة قريش الحانقة المتوثبة، وجبهة محمد المصممة المطمئنة المتحفزة، الأولى قوية بعددها وعدتها، والثانية متشبعة بصدق إيمانها ومكنة صبرها وصريمة جلدها، ومحمد فيها بمفرده أمة

أو الجاه، ورامت إغواءه بما ينيل رغائبه المزعومة ويحقق شهواته الموهومة، فبعثت من يفاوضه في ذلك فارتد المفاوض على أعقابه خاسراً مدحوراً.

ما أسخف تلك الأحلام، لقد فاتها أن تدرك حقيقة الدعوة وتعلم جلية أمر صاحبها! متى رأوا محمداً يطمع في مال، أو يطمح إلى سؤدد أو يسعى في سلطان؟ إنه في جميع مواقفه كان داعي حق، وناصر عقيدة ورسول دعوة ونبي أمة، لم يحدث أحداً في السر والعلانية بأنه طالب حطام، ولا راغب في جاه ولا ساع وراء دنيا لقد كان دائمًا قبل البعثة وبعدها مثال القناعة والنزاهة حتى عرف بين قومه بالأمين، وما كانت النبوة لتغيّر ما بنفسه، بل وجههته توجيهاً هو نقيض ما ظنته أحلام قريش الطائشة في أمر هذا الرسول، ساء ظنها، وخاب قصدها، وتحققت عقم مساعيها لما رجع إليها المفاوض يحدثها بما سمع من جواب محمد الذي ردّ عليه بسورة السجدة فتركه مسحور اللب مشدوهاً.

ثم كانت (الصحيفة) والمقاطعة لبني هاشم وبني المطلب ولما مزقت الصحيفة الظالمة القاطعة غيّرت قريش أساليب المناوأة فلجأت إلى سلاح الدعاية واتهام الرسول بسحر البيان.

ثم نكب الرسول ﷺ نكبتين عظيمتين في نفسه هما: وفاة خديجة التي كانت خير وزير له، ووفاة عمه أبي طالب الذي طالما دافع مناوئيه، وقبيل وفاة عمه أبي طالب وفد عليه أشراف قريش وقالوا

من كان في قبائلهم من المسلمين، وساموهم سوء الخسف والعذاب، فلما أبى أبو طالب هذه الشدة التي أخذ بها أتباع الرسول جمع بني هاشم وبني المطلب وأجمعوا كلهم، إلّا أبا لهب، على منع الرسول من أذى المشركين، وتم ذلك في جو من النخوة والحماس، والعصبية القومية الوثابة. ولما شاهد أبو طالب من قومه تلك الغيرة والحمية أنشد فيهم:

تداعت قريش غثها وثمينها
علينا فلم تظفر وطاشت حلومها

وكنا قديماً لا نقر ظلامة
إذا ما ثنوا صعر الخدود نقيمها

ولكن محمداً لم يسلم من أذى المشركين بالرغم من منعة قومه له، ثم دبروا للرسول مكيدة، وهي أن يشوّهوا حقيقة صاحب الدعوة الإسلامية، لهذا أخذوا يبثون في أفكار القبائل والوافدين إلى مكة من الحجاج أن محمداً ساحر وإن سحره يفرق بين المرء وأبيه، وبين المرء وأخيه، وبين المرء وزوجه، وبين المرء وعشيرته، ولكن هذه المغالطات التي قصد بها دعاتها التضليل أذاعت أمر الرسول فانتشر ذكره في بلاد العرب كلها!.

اشتدت قريش في نكالها بالمسلمين فأشار عليهم الرسول بالهجرة إلى الحبشة حتى يجعل الله لهم فرجاً مما هم فيه.

أما الرسول فقد حسبته قريش من ذوي المطامع في المال

طبع في مطبعة المتوسط ــ بيروت، لبنان ــ تلفون ٣٤٠٥٣٥ ــ ٢٤٢١٢٧

له: يا أبا طالب أنت منا حيث ما قد علمت وحضرك ما ترى وتخوفنا عليك وقد علمت الذي بيننا وبين ابن أخيك، فادعه فخذله منا وخذلنا منه ليكفّ عنا ونكف عنه وليدعنا وديننا وندعه ودينه، ماذا تقول قريش؟ أتجنح إلى مسالمة محمد وهو على وشك فقدان الحامي والنصير؟ أليس في هذا إقرار صريح بعجز الاضطهاد؟ وبقوة الإيمان؟ كأن قريشاً قد خافت مآل أمرها فرامت غنم السلامة لها ولدينها من محمد وأتباعه بواسطة عمه وحاميه أبي طالب قبل أن يفارق هذه الدنيا، ولكن الرسول لا يجنح إلى المسالمة إلّا على شرط أن ينصر الإسلام على كافة الأديان، لذلك قال لهم: نعم، كلمة واحدة تعطونيها تملكون بها العرب وتدين لكم بها العجم، قال أبوجهل: نعم وأبيك، وعشر كلمات، قال: تقولون لا إله إلّا الله، وتخلعون ما تعبدون من دونه!.